

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
العنوان

تحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة
(2001-2015)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية دولية

إشراف الأستاذ:

كريم بودخدخ

إعداد الطالبتين:

❖ أحلام مطاعي

❖ رقية بلهادف

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

جامعة جيجل

الأستاذ: عبد السلام هلال

مشرفا ومقرا

جامعة جيجل

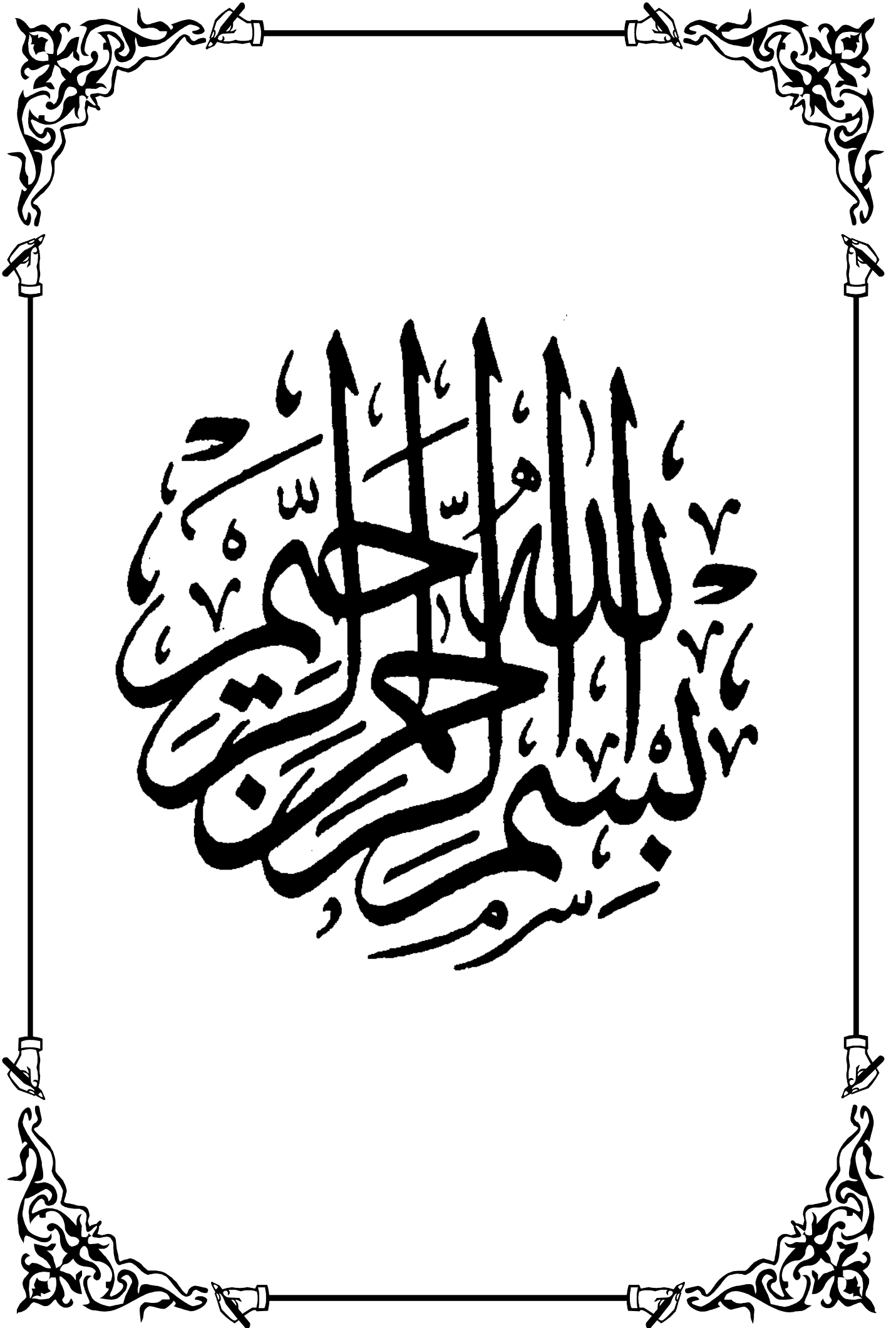
الأستاذ: بودخدخ كريم

مناقشا

جامعة جيجل

الأستاذ: صايقي عمار

السنة الجامعية 2016-2017



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ
مِنْ طِينٍ مَسْكُونٍ
إِذْ أَعْرَضْنَا عَنْ قُلُوبِهِمْ
وَجَعَلْنَا آذَانَهُمْ سَمْعًا
غَائِبًا وَأَنْفُسَهُمْ
رُجُومًا فَهُمْ أَدْبَارًا
مُنْتَهِنًا وَتَسْتَعْجِلُونَ
الْحُكْمَ وَكُنْتُمْ أَجْزَاءً
مِمَّا يَدْعُونَ بِتَحَكُّمٍ
وَكُنْتُمْ أَجْزَاءً مِمَّا
يَدْعُونَ بِتَحَكُّمٍ
وَكُنْتُمْ أَجْزَاءً مِمَّا
يَدْعُونَ بِتَحَكُّمٍ

كلمة شكر

الحمد لله الذي أثار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا

الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل؛

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا على انجاز هذا

العمل و تذليل ما وجهناه من صعوبات من قريب أو من بعيد،

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "بودخدخ كريم" الذي لم يبخل

علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا

البحث؛

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة و إدارة قسم العلوم الاقتصادية

وإلى كل من علمنا حرفاً عرفانا وامتناناً؛

وفي الأخير نرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعاً يستفيد

منه جميع الطلبة؛

ونسأله المولى جلت قدرته أن ينفعنا جميعاً، فهو وحده المستعان وله الحمد والمنة ومنه

الجزاء والثواب وإليه المرجع والمآب؛

إهداء

الحمد لله الذي أروع بني آدم في تركيبه عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح
فالحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل؛

قال تعالى: "....قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون....."

صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى من كللهم الله بالهبة والوقار إلى من علماني العطاء بدون انتظار، إلى من أتقلا مصباح عقلي وأطفأ
ظلمة جهلي وكانا لي خير مرشد، إلى أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهما؛
إلى من تقاسمت معهم المحبة الأسرية أخواتي وأخي ، إلى عمتي حفظها الله، إلى القلوب الطاهرة الرقيقة
والنفوس الصافية إلى رياحين حياتي جدي وجدتي أطال الله عمرهما، إلى كل الأهل والأقارب بدون
استثناء؛

إلى جميع أصدقاء المشوار الدراسي، إلى من قاسمتني انجاز هذا العمل: رقية
إلى كل من وسعهم قلبي ولم يكتبهم قلبي، إلى كل هؤلاء جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع رجاء أن
نحشر وإياهم جميعا مع المصطفى صلى الله عليه وسلم؛

أحلام

إهداء

"الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى"

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من قال الله في حقهما:

"... ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما" إلى والدي الكريمين حفظهما الله وبارك لي

فيهما وجعلهم لي سراجا منيرا ؛

إلى من ترعرت وتربيت بينهم، إلى سندي في الحياة إخوتي كل باسمه حفظهم الله، إلى

كل العائلة سدد الله خطاهم ووفاهم على فضلهم حسنات يوم الحساب؛

إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة إلى كل من أعاننا على اتمام هذا العمل؛

إلى صديقتي ورفيقة دربي، إلى من قاسمتني حلو ومر إنجاز هذا العمل "أحلام"؛

إلى من جمعتني بهم الحياة وأحبوني بصدق وكانوا لي السند بالكلمة الطيبة؛

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وأثاب الله الجميع.

رقية

قائمة الجداول والأشكال

❖ قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
70	تطور حجم النفقات الإجمالية خلال الفترة (2001- 2015)	01
72	تحليل تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة (2001- 2015)	02
75	تحليل تطور حجم نفقات التجهيز خلال الفترة (2001- 2015)	03
81	تطور حجم الإيرادات الإجمالية خلال الفترة(2001- 2015)	04
83	تطور حجم إيرادات الجباية العادية خلال الفترة (2001- 2015)	05
86	تطور حجم إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة (2001- 2015)	06
90	تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة(2001- 2015)	07

❖ قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
71	تطور حجم إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (2001- 2015)	01
74	تطور حجم نفقات التسيير ونفقات خلال الفترة (2001- 2015)	02
77	تطور حجم نفقات التجهيز خلال الفترة (2001- 2015)	03
82	تطور حجم إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2001- 2015)	04
85	تطور إيرادات الجباية العادية خلال الفترة (2001- 2015)	05
88	تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة (2001- 2015)	06
92	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2001- 2015)	07

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	كلمة شكر
	الإهداء
	قائمة الجداول والأشكال
	فهرس المحتويات
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول: مدخل إلى الميزانية العامة للدولة	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة
8	المطلب الأول: تطور مفهوم الميزانية العامة للدولة
9	المطلب الثاني: مفهوم الميزانية العامة للدولة
12	المطلب الثالث: دور وأهمية الميزانية العامة للدولة
14	المطلب الرابع: أنواع الميزانيات العامة
17	المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للميزانية العامة
17	المطلب الأول: مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة
18	المطلب الثاني: مبدأ الوحدة في الميزانية العامة
21	المطلب الثالث: مبدأ توازن الميزانية العامة
22	المطلب الرابع: مبدأ عمومية الميزانية العامة للدولة
24	المبحث الثالث: مراحل الميزانية العامة للدولة
24	المطلب الأول: مرحلة إعداد وتحضير الميزانية العامة
26	المطلب الثاني: مرحلة اعتماد الميزانية العامة
27	المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ الميزانية العامة
30	المطلب الرابع: مرحلة مراقبة ومراجعة الميزانية العامة
32	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: النفقات والإيرادات العامة للدولة	
34	تمهيد
35	المبحث الأول: ماهية النفقات العامة للدولة
35	المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة
38	المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة
40	المطلب الثالث: ضوابط النفقات العامة
42	المطلب الرابع: آثار النفقات العامة
46	المبحث الثاني: ماهية الإيرادات العامة للدولة
46	المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة للدولة
47	المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة للدولة
56	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة للدولة
58	المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة للدولة
58	المطلب الأول: تعريف وأنواع عجز الموازنة العامة
60	المطلب الثاني: أسباب العجز الموازني
61	المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة
63	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تحليل تطور الميزانية العامة لدولة الجزائر خلال الفترة 2001-2015	
65	تمهيد
66	المبحث الأول: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر
66	المطلب الأول: النفقات العامة في الجزائر وتبويبها
69	المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة الإجمالية للدولة خلال الفترة 2001-2015
72	المطلب الثالث: تحليل تطور حجم نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 2001 - 2015
78	المبحث الثاني: تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر

78	المطلب الأول: الإيرادات العامة في الجزائر وتبويبها
80	المطلب الثاني: تحليل تطور حجم الإيرادات العامة الإجمالية للدولة خلال الفترة 2001-2015
83	المطلب الثالث: تحليل تطور حجم الإيرادات العادية والجبائية خلال الفترة 2001-2015
89	المبحث الثالث: مقترحات إصلاح أداء الميزانية العامة في الجزائر
90	المطلب الأول: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015
92	المطلب الثاني: مقترحات لترشيد الإنفاق العام في الجزائر
94	المطلب الثالث: مقترحات لتعظيم الإيرادات العامة في الجزائر
96	خلاصة الفصل
98	خاتمة
102	قائمة المراجع
	ملخص الدراسة

مقدمة عامة

إذا نظرنا إلى تاريخ المالية العامة يتبين لنا أنها كانت مماثلة في أصل الحوادث الكبرى التي أثرت على حياة الأمم، إذ أن العديد من الثورات و الاضطرابات التي عرفتھا البشرية كان سببھا مالياً أو على الأقل كانت المالية العامة ذريعة لها.

ومن هذا المنطلق أصبحت المالية العامة تشكل ركنا أساسيا لأية دولة من خلال الدور المهم الذي تلعبه في إعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار والتحرر من أسر التخلف الاقتصادي، وتستخدم في ذلك الموازنة العامة ومختلف جوانبها من أجل تحقيق أهدافها حيث تقع هذه الوظيفة الاقتصادية للدولة ضمن مسؤوليتها الإدارية العامة.

تشكل الموازنة العامة للدولة العمود الفقري للمالية العامة، إذ أصبحت في الوقت الحالي ضرورة حتمية لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي ، حيث بدونها يصعب تسيير الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية تسييرا منتظما، وبدونها أيضا لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الموكلة إليها، كما تصعب إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه في الاتجاه المخطط، وبإيجاز فإن الموازنة العامة تعتبر المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات على اختلاف أنواعها، وللتفصيل أكثر في موضوع الميزانية العامة للدولة لابد من عرض أهم أقسامها الرئيسية المتمثلة في النفقات والإيرادات العامة باعتبار أنها تحظى بجانب كبير ومهم في علم المالية.

ومن ناحية أخرى تتطلب النفقات العامة إلى إيرادات عامة لمواجهة أوجه التدخل المتعددة التي صارت لزاما على الدولة لإشباع مختلف حاجات الأفراد، وذلك بإتباع سياسة مالية معينة تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسودها في فترة معينة من مراحل تطورها وبالتالي تصبح الإيرادات هي وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام وتحقيق توازن مالي يتفق ويتلاءم مع التوازن الاقتصادي، لكن وبغض النظر عن الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع ، ودورها في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه، فقد يؤدي ذلك إلى الوقوع في مشكلة عجز الموازنة خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم الدول النامية وحتى المتقدمة منها، مما استدعى إلى قيام العديد من الدول بتجارب وتطبيقات حديثة لإحداث عجز منظم في الموازنة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومحاربة الآثار التي تهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة.



إشكالية الدراسة

إن الجزائر وكغيرها من الدول تتميز هي الأخرى بنظام ميزاني تسعى من خلاله لتحسين اقتصادها وتفعيل دور الدولة في مختلف النواحي. وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزءا من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات والأزمات الحادة فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام ، وهذا ما يبرز بوضوح في الآونة الأخيرة بداية من الألفية الثالثة حيث ركزت الدولة الجزائرية على سياسة مالية توسعية مغايرة تماما على ما كانت عليه من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية الضخمة المخصصة للإنفاق العام لمختلف القطاعات في ظل وفرة المداخل نتيجة لارتفاع إيرادات قطاع المحروقات والتحسين المستمر لأسعارها في الأسواق الدولية إبان تلك الفترة وتجلي ذلك عبر جملة من البرامج التنموية التي كان لها تأثيرات مهمة على الاقتصاد الوطني.

لكن ورغم الانتعاش الاقتصادي الذي عايشه الاقتصاد الجزائري في بداية 2001 ، لا يستثني أبدا وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني الناتج عن الترابط الوثيق بين التغير في حجم النفقات العامة والتغير في أسعار البترول الذي يعتبر بدوره مورد غير مستقر خاصة مع الأوضاع السائدة في الأسواق الدولية في الوقت الراهن، كل هذا جعل من الدولة الجزائرية رهينة جملة من التحديات في إطار العمل على ترشيد نفقاتها العامة وتعظيم إيراداتها خارج قطاع المحروقات.

وعلى هذا الأساس جاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما هي أهم العوامل المفسرة لتطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة

2001- 2015؟ وفيما تتمثل آليات تحسين أداء الميزانية العامة فيها؟

وقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالنفقة العامة وماهي أهم ضوابطها؟
- ✓ ماهي أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الموازنة العامة للدولة؟
- ✓ ماهو واقع الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ✓ ماذا نقصد بالنفقات العامة وأهم أقسامها في الجزائر؟
- ✓ ماهي أهم الموارد المالية لتغطية النفقات العامة في الجزائر؟
- ✓ كيف أثرت الأزمة المالية العالمية على حجم الإيرادات العامة لدولة الجزائر؟



فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة والتي قد تطرح في مثل هذه الدراسة إلى طرح جملة من الفرضيات التالية:

- ✓ يمكن للدولة تخفيض نفقاتها العامة دون التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي.
- ✓ فرض ضرائب جديدة يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة في الجزائر.
- ✓ تعتبر سياسة التقشف خيار فعال لمواجهة عجز الميزانية في الجزائر.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ أسباب شخصية تتعلق بالرغبة في تنمية المعرفة الذاتية في مجال المالية العامة وتسيير مالية الدولة.
- ✓ الوقوف على واقع ميزانية الدولة في الجزائر.
- ✓ أهمية الموضوع في تخصصنا خاصة احتوائه على الميزانية الجزائرية وأهم جوانبها الإيرادات والنفقات العامة.
- ✓ محاولة إثراء معلوماتنا في هذا المجال.
- ✓ محاولة معرفة مكانة الإيرادات والنفقات العامة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
- ✓ إيجاد حلول مناسبة لعلاج عجز الموازنة في ميزانية الجزائر.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة من خلال عدة اعتبارات:

- ✓ أهمية الميزانية العامة للدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمكانة التي تشغلها في الاقتصاد الجزائري حيث أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي.
- ✓ دراسة وتحليل النفقات والإيرادات العامة ومحاولة إعطاء صورة واضحة للمالية العامة في الجزائر.

أهداف الدراسة

نسعى في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ الإجابة عن كل التساؤلات التي طرحت في الإشكالية والتأكد من الفرضيات المقدمة.
- ✓ إبراز الإطار النظري للموازنة العامة للدولة وهيكلها المتكون من النفقات والإيرادات.
- ✓ إدراك مفهوم العجز الموازي وإعطاء بعض المقترحات لإصلاح أداء ميزانية الجزائر.



✓ تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر (تطور حجم النفقات والإيرادات) خلال فترة الدراسة من 2001 إلى 2015.

الدراسات السابقة

من بين أهم الدراسات السابقة والتي تطرقت لهذا الموضوع نجد:

لحسن دردوري: سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة - الجزائر وتونس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، وكانت إشكالية هذه الدراسة كما يلي: كيف ساهمت سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر وتونس خلال الفترة (2012/1990)؟.

وجاءت أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

- يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في كل من تونس والجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى مثل ارتفاع نسب التضخم والبطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية.

- استطاعت الجزائر وتونس إصلاح العديد من النقاط السوداء في اقتصادهما عن طريق انتهاج سياسات تصحيحية هيكلية مست الهيكلي الاقتصادي لها وهو ما اثر إيجابا على الاقتصاد الوطني وعلى وضعيتهما المالية بحيث نجد أن سياسة الميزانية لكلا الدولتين متشابهتين خلال فترة الإصلاحات لإتباعها مجريات الإصلاح برقابة المؤسسات المالية الدولية.

✓ **زكري محمد:** دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي جامعة أحمد بوقرة بومرداس الجزائر، 2014/2013، وكانت إشكالية هذه الدراسة كما يلي: هل تؤثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أو العكس؟ وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تمثل الجباية البترولية المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العمومية في الجزائر، حيث تغطي ما نسبته 60% من الإنفاق العام.

- شهدت الجزائر بين سنتي 1995 و2012 معدلات نمو عام متذبذبة رغم تحسنها عموما مقارنة بما عرفته قبل سنة 1995، إلا أنها تبقى رهينة ما يحدث بقطاع المحروقات إذ يلاحظ تأثرها السلبي بعد كل أزمة بترولية.



منهج الدراسة

اعتمدنا في معالجة إشكالية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال العمل على وصف تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المعنية بناء على مختلف البيانات الواردة في الهيئات والمؤسسات ذات الصلة في الاقتصاد الجزائري، وتحليل هذا التطور بإبراز مختلف العوامل التي تفسر هذا التطور.

هيكل الدراسة

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة أقسام كما يبرز فيما يلي:

✓ **الفصل الأول:** تعرضنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة وتطورها في الفكر الاقتصادي، وأهم التعاريف التي تتمحور على الموازنة العامة للدولة، مع ذكر أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها، كما ألقينا الضوء على المراحل الرئيسية التي تخضع لها ميزانية أي دولة.

✓ **الفصل الثاني:** أما فيما يخص الفصل الثاني وبعد ما تعرفنا إلى الموازنة العامة بشكل عام ، قمنا باستعراض أقسامها أو ما يعرف بهيكل الموازنة والمتمثلة في النفقات والإيرادات العامة مبرزين كل ما يتعلق بها من مفاهيم وأنواع وآثار، كما نخص بالذكر عجز الموازنة العامة وهي نقطة مهمة يستلزم التطرق لها باعتبارها من أهم المشاكل المعاصرة التي كثر حولها الجدل.

✓ **الفصل الثالث:** خصصناه للدراسة التحليلية المتعلقة بتطور حجم النفقات والإيرادات العامة من جانب موازنة العامة للدولة خلال الفترة 2001-2015، مع إعطاء بعض الاقتراحات حول إصلاح أداء الموازنة في الجزائر.

وأخيرا أنهينا الموضوع بخاتمة موجزة نورد فيها صحة الفرضيات أهم النتائج التي توصلنا إليها.



الفصل الأول: مدخل إلى الميزانية العامة للدولة

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للميزانية العامة

المبحث الثالث: مراحل الميزانية العامة للدولة

تمهيد

تعتبر الميزانية العامة للدولة بمثابة المحور الأساسي الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطها في جميع الحقول فالميزانية ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها ليست فقط أداة للتعبير المالي عن نشاط الدولة، بل أنها أداة هامة للتخطيط والرقابة والتنبؤ وهذا ما تسعى إليه جميع الدول على اختلاف أنظمتها متفقة على أن يسير نشاطها المالي وفقا لبرنامج محدد وبصورة دقيقة يشمل مجموع نفقات الدولة وإيراداتها التي تقررها مسبقا من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

وللتفصيل أكثر في موضوع هذا الفصل ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاث مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للميزانية العامة للدولة

المبحث الثالث: مراحل الميزانية العامة للدولة

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة

في هذا المبحث سنتناول مفهوم الميزانية وتطوره مع التركيز على المفهوم الحديث لها.

المطلب الأول: تطور مفهوم الميزانية العامة للدولة

لقد ارتبط مفهوم ومضمون الميزانية العامة للدولة بتطور مفهوم ومضمون علم المالية العامة، والذي ارتبط بدوره بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبصفة عامة فإن الأصول التاريخية للميزانية العامة للدولة ترجع إلى عرف تاريخي يتطلب ضرورة الموافقة المسبقة للشعب على كيفية جباية إيرادات الدولة وكيفية إنفاق ما تم تحصيله على أوجه ومجالات وبرامج إنفاقية محددة¹، وبمعنى أكثر تحديداً فإن هذا العرف التاريخي تضمن ألا تفرض ضريبة إلا بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب، كما لا تنفق الأموال العامة إلا بعد مناقشتها بواسطة ممثلي الشعب أيضاً.

وفكرة الموازنة العامة كمفهوم علمي حديث ارتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الدولة الحديثة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية)، لذلك فإن أول ظهور للميزانية العامة بمفهومها الحديث كان في إنجلترا، حيث كان الصراع قائماً بين البرلمان كممثل للشعب والملك كممثل للسلطة الحاكمة والذي كان يسعى دائماً إلى تحرير نفسه من القيود التي يضعها البرلمان، وبصفة خاصة تلك القيود التي تتعلق بالضرائب وجبايتها إلى غاية إعلان دستور الحقوق عام 1688 التي تم توسيع صلاحيات البرلمان في الشؤون المالية وأصبحت رقابته تشمل كل إيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة².

بعد بريطانيا اتبعت فرنسا مبدأ الموازنة العامة السنوية سنة 1820، وتبعتها في ذلك روسيا القيصرية سنة 1836، ومصر سنة 1880، ولم تطبق أمريكا هذا المبدأ إلا سنة 1921 وبعدها استخدم في جميع دول العالم³.

لذا فقد ارتبط المفهوم الحديث للميزانية العامة بالميزانية الاقتصادية القومية، إذ تقوم معظم الدول بتحضير ميزانيتها السنوية في ضوء تقرير شامل ومفصل عن الحالة الاقتصادية والمالية لها.

المطلب الثاني: مفهوم الميزانية العامة للدولة

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة - مدخل تحليلي معاصر -، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 567.

² سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 551، 552.

³ طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 149.

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف الخاصة بالميزانية العامة للدولة وخصائصها.

أولاً: تعريف الميزانية العامة

للميزانية العامة للدولة تعريف متعددة ومتنوعة تختلف باختلاف الناحية أو الجانب الذي يريده الباحث، إلا أنها تتقارب وتتشابه فيما بينها فهي جميعاً تحاول وضع مفهوم موحد للميزانية وفيما يلي بعض التعريفات المتعلقة بالميزانية العامة وهي كالاتي:

1. تعرف الميزانية العامة للدولة على أنها " وثيقة تعدها الحكومة سنوياً وتعرض فيها توقعاتها لإيرادات الدولة خلال السنة المالية القادمة فضلاً عن برمجة نفقاتها"¹.

✓ كما عرفها البعض " بأنها بيان تقديري مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدارها مايسمى بنظام أو مرسوم الميزانية الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي والانفاقي"².

2. وقد عرف كل من القانون الفرنسي والأمريكي الميزانية العامة كما يلي:³

✓ القانون الفرنسي " هي عبارة عن القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها ".

✓ أما القانون الأمريكي فعرفها على أنها " صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها ".

3. كما تعرف الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي "على أنها البيان التقديري السنوي المفصل والمعتقد يتحدد من خلاله النفقات والإيرادات العامة التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق المصالح الشرعية في الدولة الإسلامية"⁴.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للميزانية العامة للدولة كما يلي:

¹ www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/8/10.

² محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص16.

³ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص270.

⁴ شرياق رفيق، ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، للمؤتمر الوطني " الحكومة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر" المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار، يومي 19 و20 أبريل، 2016، ص1.

هي عبارة عن خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للإيرادات والنفقات العامة للدولة خلال سنة مالية مقبلة وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، إذ أصبحت تستخدم كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي تتبناها الدولة.

ثانياً: خصائص الميزانية العامة للدولة

من خلال التعاريف التي ذكرناها سابقاً يمكن التوصل إلى خصائص الميزانية العامة للدولة والمتمثلة فيما يلي:

1. إن للميزانية العامة صفة تقديرية أو تخمينية (تقدير نفقات الدولة وإيراداتها)

تعد الميزانية العامة برنامجاً مالياً مفصلاً لما ستقوم به السلطة التنفيذية من إنفاق عام بقصد إشباع الحاجات العامة وما تحصل عليه من إيرادات عامة لتمويل هذه النفقات خلال سنة مالية مقبلة، فالميزانية العامة إذا تعبر عن برنامج مالي متوقع لعمل الحكومة لسنة قادمة¹.

2. إن للميزانية العامة صفة قانونية

وذلك لكونها تتطوي من جهة على موافقة السلطة التشريعية (البرلمان) على تقدير مجموع النفقات والإيرادات السنوية، وتتطوي من جهة ثانية على إذن تلك السلطة للسلطة التنفيذية بالإنفاق في حدود الإعتمادات المقدرة والموصدة في الميزانية العامة وبتحصيل الإيرادات المقدرة وفقاً للأصول والإجراءات القانونية المقررة كل ذلك في حدود السنة التي وضعت الميزانية العامة لأجلها.

والحقيقة أن الصفة القانونية للميزانية هي صفة شكلية لكونها مستمدة من السلطة التشريعية، لكنها من حيث الموضوع لا تعتبر قانوناً لأن القانون ينطوي على قواعد دائمة بينما الميزانية لا تعد كذلك لكونها عملاً إدارياً خاصاً يرمي إلى تنفيذ قوانين معتمدة من قبل، لذلك وصفت الميزانية بأنها صك تشريعي أو وثيقة أو عمل إداري بحت².

3. إن للميزانية العامة صفة الإجازة بالجباية والإنفاق

فالميزانية لا تصبح وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ إلا بعد أن تجاز من قبل السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب، وتعتبر هذه الإجازة من أهم خصائص الميزانية العامة التي تميزها عن الميزانية الخاصة، والإجازة في الميزانية العامة تنجم عن تقسيم الصلاحيات بين هيئات الدولة، فالحكومة تحضر الميزانية وتنفذها ولكن

¹ حسن عواضة، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص 43.

² فوزي عطوي، المالية العامة -النظم الضريبية وموازنة الدولة-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 321.

البرلمان هو الذي يصوت عليها أي يعطي للحكومة الإجازة بصرف النفقات وجباية الإيرادات المذكورة للميزانية¹.

4. الميزانية محددة المدة (صفة التحديد الزمني السنوي)

الموازنة خطة سنوية فهي جزء من التخطيط المالي القصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية، وقد تتطابق السنة المالية مع السنة الهجرية أو الميلادية، كما قد تبدأ وتنتهي بتاريخ آخر خلال السنة².

فالميزانية توضع لمدة من الزمن وتحدد من قبل غالبية الدول على جعلها سنة واحدة، فيكون التقدير للميزانية عندئذ لسنة ويعطى الإذن بالجباية والإنفاق عن سنة، وقد تم تحديد سنوية الميزانية باعتبار أعمال تحضير الميزانية ودراستها والتصويت عليها يتطلب مجهود كبير ووقتا غير بالقصير وهذا ما لا يسمح بتكرار الأمر أكثر من مرة واحدة في السنة³.

5. إن للميزانية صفة الرقابة

تجمع كافة التشريعات أن ممثلي الشعب لهم الحق في رقابة تنفيذ وسير الميزانية انطلاقا من الحق التاريخي لهم، غير أننا نشاهد حركة جدلية تشريعية تسعى لضبط هذه الخاصية في حدودها الدنيا نظرا إلى تعقيد الميزانية من الناحية الفنية، فلم يعد بمقدور هؤلاء الاطلاع بهذه المهمة وإنما توكل إلى الفنيين والخبراء الذين لهم من الصفات العلمية والممارسة المستمرة ما يؤهلهم للقيام بها، وبهذا انتقلت هذه الصلاحية في كثير من الدول إلى هيئات وأجهزة مستقلة⁴.

المطلب الثالث: دور وأهمية الميزانية العامة للدولة

نتناول في هذا المطلب دور الميزانية العامة ومدى أهميتها في مختلف النواحي.

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص170.

² جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001، ص116.

³ محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص171، 170.

⁴ حمدي محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص26.

أولاً: دور الميزانية العامة في مالية الدولة

حيث مرت الميزانية العامة بمرحلتين هما:

1. دور الميزانية العامة في النظرية التقليدية (الكلاسيكية)

جاءت النظرية التقليدية في مرحلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول المختلفة تميزت بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلا في حدود ضئيلة وذلك تأثراً بمذهب الحرية الفردية الذي ازدهر في ظل نظام الاقتصاد الحر أو المرسل، لهذا فقد غلب على فكر هذه النظرية نوع من الحيادية المالية حيث تمثل هذا الحياد في مجموعة من الآراء التي كانت ترى أن أفضل الميزانيات هي أقلها نفقات وأن توازن جانبي الإيرادات والمصروفات يعتبر أمراً حيويًا في الموازنة السنوية، وقد ترتب على هذه الآراء وغيرها أن رفض التقليديون فكرة إحداث عجز منظم أو غير منظم في ميزانية الدولة¹.

2. دور الميزانية العامة في المالية الحديثة

تدعو هذه النظرية إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك أصبحت الميزانية العامة أداة مهمة تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، إذ يترتب على ذلك التضحية بالتوازن المالي (توازن الميزانية) في سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. والميزانية العامة الحديثة تعبر عن توجهات الدولة لسنة مقبلة وتترجم بصورة رقمية جميع أنشطة الدولة والإصلاحات المحتمل إدخالها، وأصبحت الميزانية الحديثة مندمجة في الاقتصاد القومي وأداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فهي تسخر لتحقيق التنمية والرفاهية والعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين أفراد وفئات المجتمع².

ثانياً: أهمية الميزانية العامة للدولة

تبرز أهمية الميزانية العامة في عدة نواحي وهي:

1. من الناحية الاقتصادية

تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول فهي إدارة تساعد في أداء وتوجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد الميزانية أرقامًا وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروع وقطاعاته

¹ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998، ص373.

² سعيد علي لعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص188.

فالميزانية العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها (النفقات والإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها.

فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش... الخ، بحيث يصبح المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية¹.

2. من الناحية السياسية

للميزانية من هذه الناحية أهمية كبرى في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام إلى المجالس النيابية لكي يجيز لها نواب الشعب صرف النفقات وتحصيل الإيرادات يعني إخضاعها للرقابة الدائمة لهذه المجالس، حيث تظهر رقابتها للحكومة عن طريق تعديل الإعتمادات التي تطلبها أو رفضها مشروع الميزانية الذي يقدم إليها، ولعل مما يزيد في الدلالة على هذه الأهمية أن معظم الثورات والتغيرات الدستورية ترجع في معظمها إلى سوء واضطراب الأحوال المالية وما يترتب عليه من مطالبة الشعب بتوسيع مدى سلطته في الإشراف على المسائل المالية للدولة².

3. من الناحية الاجتماعية

تكمن الأهمية الاجتماعية للميزانية العامة للدولة بصورة أساسية في التوزيع الأولي للدخل القومي وفي إعادة توزيعه، من خلال التخطيط السليم للإنفاق العام وانعكاسه في القانون السنوي للميزانية العامة وتنفيذه وفق القواعد القانونية التي ينص عليها قانون الميزانية والتعليمات الصادرة بموجبه³.

ومن خلال تعديلها لتوزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فهي تؤثر في مالية الأفراد بما تفرضه من ضرائب أو تصرفه من نفقات، فتقتطع جزءاً من دخل بعض الأفراد لتكون إيراداً عاماً تعيد توزيعه إلى طبقة اجتماعية أخرى على شكل دخل جديد لأبنائها، ويقع على عاتق الموازنة العامة في العصر الحاضر التأثير في الحياة الاقتصادية، تحقيق العمالة الكاملة وتعبئة القوى الاقتصادية العاطلة، العمل على زيادة الدخل القومي ورفع سوية المواطنين المعاشية.

¹ محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة-النفقات والإيرادات والميزانية العامة-، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص90.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة-مدخل لدراسة مدخل الفن المالي للاقتصاد العام-، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص277.

³ زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء ونيبور للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص44.

4. من الناحية المالية

تظهر أرقام الميزانية العامة بجلاء حقيقة المركز المالي للدولة فالميزانية تفصل وتعدد جميع المصادر التي تغل الإيرادات العامة على الدولة في أثناء السنة المالية كما توضح في الوقت ذاته النفقات العامة التي يجب على الدولة إنفاقها، ومن خلال المقارنة يمكن المعرفة ما إذا كانت الميزانية في حالة توازن أو اختلال، عجز أو فائض، فضلا عن ذلك فإنها توضح ماهية النفقات وأوجه صرفها وماهية الإيرادات ومصادر الحصول عليها، فهي إذا الأداة الرئيسية للتخطيط المالي إذ تحرك عملية التمويل والإنفاق وتؤدي دورا قياديا في نظام الدولة المالي¹.

المطلب الرابع: أنواع الميزانيات العامة

مع التطور الذي عرفته الموازنة العامة للدولة أدى إلى ظهور أنواع حديثة للميزانية العامة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: الميزانية التقليدية

وهي أول أنواع الموازنات التي استخدمتها إنجلترا ومازالت تستخدم حتى وقتنا الحالي خاصة في الدول النامية، والمبدأ التي تقوم عليه هو حصر جميع إيرادات ونفقات الدولة بوثيقة واحدة وبشكل مفصل والحصول على اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، ويطلق أيضا على هذا النوع من الموازنات موازنة البنود أو الموازنة الخطية لأنه يتم تبويب النفقات العامة إلى مجموعات ثم إلى بنود ومواد حسب هذا الإنفاق².

1. مزايا الميزانية التقليدية

- أ- وضع حد للفوضى في استخدام المال العام أو جبايته.
- ب- مراقبة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في إدارتها لبنود الموازنة العامة.
- ت- استخدام المال العام لخدمة الصالح العام وتطبيق ذلك بتشريع.

2. مآخذ على الميزانية التقليدية

- أ- التشدد في عملية الإنفاق والحصول على الأموال العامة من قبل المسؤولين في رأس الهرم الإداري خوفا من المسائلة والمحاسبة.

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها-دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص58.

² طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص150.

- ب- التشدد في الرقابة أدى إلى زعزعة الثقة بين الرئيس والمرؤوس والالتزام الحرفي بالقواعد والتعليمات خوفا من الوقوع بالخطأ والحصول على العقاب قلة من روح المبادرة والإبداع في العمل.
- ت- أغفلت جانب الإنجاز في العمل علما بأنها بينت الأهداف فيه مما يعني احتمالية هدر للمال العام.

ثانيا: ميزانية الأداء

يمكن تحديد مفهوم هذا النوع من الموازنات بأنها خطة مالية توضح الأهداف المحددة للوحدات معبرا عنها في شكل برامج ومشروعات محددة، فطبقا للبرنامج يتم تبويب الموازنة حسب الوظائف الأساسية للوحدات، إذ يتم تحديد البرامج المدرجة تحت كل وظيفة ويجوز أن تنفذ الإدارة الواحدة أكثر من برنامج كما يجوز أن تنفذ أكثر من إدارة برنامج واحد، ثم يتم التبويب طبقا لطبيعة النفقة أي عند التنفيذ لا بد من تمويل البرامج وعليه تدرج إتمادات كل برنامج طبقا لطبيعتها¹.

ومن هنا تعتبر ميزانية الأداء هي ميزانية تتضمن تقسيما وتبويبا جديدا لميزانية الدولة يظهر ما تتجزه الدولة من أعمال وليس ما تشتريه من سلع وخدمات، كما يتم إعدادها وتحضيرها عن أصغر المكونات التي يتكون منها البرنامج، والهدف من إعدادها هو تحقيق كفاءة الأداء في مختلف وحدات التنفيذ وفي مختلف البرامج الحكومية التي تتكون منها ميزانية الدولة.

ثالثا: ميزانية التخطيط والبرمجة

إن اهتمام ميزانية التخطيط والبرمجة يظل قائما على النشاط أو البرنامج الذي تعتمده الدولة تنفيذه تحقيقا لأهداف الخطة التي هي بدورها تحقيقا لأهداف المجتمع، حيث يبدأ التقسيم الأساسي مرتكزا على خطة معتمدة، وتقوم الإدارة المختصة بالمفاضلة بين البرامج البديلة على مستويات الوحدات العليا في التنظيم الإداري، ومن الطبيعي أن تختلف البرامج البديلة التي يتم المفاضلة بينها باختلاف مستوى الوحدة في التقسيم الإداري².

إلا أن فكرة هذه الميزانية لم تحظى في مجال التطبيق بحظ أوفر، فسرعان ما ظهرت المشاكل والانتقادات وتعثرت تطبيق الفكرة في المصالح والإدارات الحكومية بل وفي إدارة الميزانية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

رابعا: الميزانية الصفرية

¹ حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، جامعة المستنصرية، 2007/4/8، ص107.

² حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص350.

الأساس التي تقوم عليه هذه الميزانية هو توفير المال اللازم لتمويل البرنامج دون الأخذ بعين الاعتبار مما تم إنفاقه سابقاً وبشكل فعلي على تلك البرامج، من هنا نبدأ من نقطة الصفر وكأن تلك البرامج لم تكن موجودة.

ونستطيع القول أن مفهوم الميزانية الصفرية يركز على الأمور التالية:¹

1. افتراض موازنة أي دائرة أو مؤسسة حكومية تساوي الصفر.
2. الإنفاق لكل دائرة أو مؤسسة يقتصر على ما يمكن تحقيقه من أهداف مبررة ويمكن تحقيقها.
3. التقدير الدقيق للأموال اللازمة للإنفاق على كل هدف وبأقل تكلفة ممكنة.
4. يتم النظر لميزانية أي هدف أو نشاط في بداية السنة المالية وكأنها صفر حتى لو كان هذا الهدف مستمرا من سنوات سابقة.

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للميزانية العامة

عند قيام الحكومة بتحضير وإعداد الميزانية العامة فإنها تراعي مجموعة من المبادئ التي تساعد كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية من تفهم أفضل لبرنامج الحكومة للعام القادم والرقابة عليه وهذه المبادئ هي السنوية، الوحدة والتوازن والعمومية.

المطلب الأول: مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة

أولاً: تعريف مبدأ السنوية

وهذا المبدأ يعني أن تغطي الميزانية العامة مدة اثني عشر شهراً، ويترتب على ذلك بأن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد تقديرات أرقام الميزانية لمدة سنة مالية مقبلة أي أن تكون هذه التقديرات قابلة للتنفيذ خلال

¹ طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 157.

السنة، بالإضافة إلى أن إقرار الميزانية من قبل السلطة التشريعية يكون صالحاً لمدة سنة، وهذا يقتضي تجديد هذا التصديق سنوياً ويترتب على ذلك بأن تلغى جميع الإعتمادات المالية التي لم يتم إنفاقها بعد نهاية السنة المالية التي سبقت الموافقة¹.

ومن الطبيعي أن تحدد كل دولة تاريخ بدء السنة المالية الخاصة لها وفقاً لظروفها السياسية والإدارية والمالية، فلذا نجد أن هناك اختلافات في بدايات السنة المالية لكل دولة وليس من الضروري أن يتطابق ذلك مع بداية السنة التاريخية.

ثانياً: أسباب إتباع مبدأ السنوية في الموازنة العامة

وهناك عدة أسباب تدفع الدولة لإتباع مبدأ السنوية في الموازنة العامة منها:²

1. أن من الصعوبة بمكان إعداد تقديرات دقيقة بالإيرادات والنفقات العامة المتوقعة لفترة تزيد عن السنة.
 2. أن حجم الإيرادات والنفقات المحققة فعلاً يتقلب باختلاف أشهر وفصول السنة، ولذلك لا يمكن اعتماد هذا الشهر أو ذلك ولا هذا الفصل أو ذلك في التقدير، لأن ذلك يقود إلى تقديرات غير دقيقة وبعيدة عن الواقع.
 3. أن عملية إعداد مشروع الميزانية العامة ومن ثم تصديقه يتطلب جهداً ووقتاً، لذلك ليس من السهولة بمكان تكرار العملية لفترة تقل عن سنة.
 4. أن البيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وحسابات الدخل القومي والحسابات الأخرى ذات العلاقة بالميزانية العامة هي حسابات سنوية في أغلب دول العالم.
 5. أن زيادة فترة الميزانية عن سنة تقود إلى ضعف رقابة السلطة التشريعية بينما قصر الميزانية عن سنة يؤدي إلى إرهاق موظفي الدوائر المختصة وارتفاع في تكلفة الإعداد.
- وغالباً ما يتأثر تنفيذ الميزانية بأسباب اقتصادية أو سياسية أو مالية وهو ما ينعكس سلباً على تطبيق مبدأ السنوية وبالتالي على افتتاح السنة المالية الجديدة، الأمر الذي أدى إلى ظهور قواعد جديدة تشكل خروجاً عن مبدأ السنوية تتمثل في:

¹ عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1988، ص ص 409، 410.

² علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص ص 318، 319.

✓ **الإعتمادات الإثنا عشرية:** يرجع سبب وجود قاعدة الإعتمادات الشهرية إلى تأخر وصول الإعتمادات المالية نظرا لتأخر مناقشة البرلمان لمشروع قانون الميزانية وبالتالي إجراء المصادقة على قانون المالية قبل 31 ديسمبر من السنة المعنية¹.

✓ **الإعتمادات الإضافية:** لكون الميزانية تتصف بالتقدير والاحتمال حول الإيرادات والنفقات خلال سنة مقبلة فإن السلطة التنفيذية قد تخطئ التقرير فتضطر لطلب تصحيح الأرقام الواردة في الميزانية بشرط موافقة السلطة التشريعية.

✓ **الموازنات الدورية:** وتهدف إلى التأثير في الحالة الاقتصادية، ففي حالة الازدهار تحجم الدولة على بعض بنود الإنفاق العام لتصرفها في حالة الركود بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

✓ **إعتمادات الدفع:** حيث ترصد إعتمادات المشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية وبالتالي يتم أخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من هذه الإعتمادات.

المطلب الثاني: مبدأ الوحدة في الميزانية العامة

أولاً: تعريف مبدأ الوحدة

يقيد إدراج مبدأ الوحدة في أن كل الإيرادات والنفقات العمومية محتواة في وثيقة قانونية واحدة فقط تعرض على السلطة التشريعية للرقابة والمصادقة عليها².

فمبدأ الوحدة بمفهومه الحديث يسمح بتسجيل مختلف أنواع النفقات والإيرادات دون سهو أو غموض، ويرد تبرير هذا المبدأ من ناحيتين³:

1. الناحية المالية: حيث أن تطبيق هذا المبدأ يسهل معرفة المركز المالي للدولة وخاصة عند مقارنة المجموع الكلي لإيراداتها ونفقاتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساعد الباحثين الماليين والاقتصاديين فيما إذا كانت هذه الميزانية متوازنة من عدمه.

2. من الناحية السياسية: حيث أن هذا المبدأ ييسر للمجالس النيابية القيام بمهمة مراقبة الميزانية، ولهذا كان من المبادئ الأساسية في المالية العامة التقليدية.

ثانياً: استثناءات مبدأ الوحدة

لكن على الرغم من أهمية هذا المبدأ فإن هناك بعض الاستثناءات التي ترد عليه نوجزها في الآتي:

1. الحسابات الخاصة:

¹ François Deruel, **Budget et pouvoir financier**, Edition, dalloz, paris, 2001, p26, 27 .

² François chouvel, **Finances Publiques**, Caliano Éditeur, paris, 2007, p37.

³ مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 25.

تخرج أحيانا من الخزينة مبالغ لا تعد إنفاقا وتدخل مبالغ لا تعد إيرادا، ومن المدفوعات مثلا السلفات التي تقدمها الدولة أحيانا إلى البلديات والمؤسسات العامة والخاصة وبعض الحكومات الأجنبية، فإن هذه السلفات ليست إنفاقا لأن الخزينة ستستردها مبدئيا بعد أجل معين وعندها تكون قد استعادة أموالها دون أن تحصل على مورد جديد. ومن المقبوضات مثلا الكفالات التي يحتم القانون على بعض الموظفين تقديمها والضمانات التي يدفعها الملتزمون والأمانات التي يضعها المتقاضون في الخزينة وسوى ذلك من الودائع ، فإن هذه المبالغ ستعاد في النهاية إلى أصحابها أو تحول إلى حساب آخر في الميزانية. أي أن هناك مبالغ تدخل الخزينة على أن تخرج منها فيما بعد، ومبالغ تخرج من الخزينة على أن تعاد إليها فيما بعد، وبما أنه ليس من فائدة أن تدون هذه العمليات في الميزانية فقد اصطلح على أن يفتح لها في قيود الخزينة حسابات مستقلة يطلق عليها حسابات الخزينة الخاصة¹.

2. الموازنات الملحقة: هي موازنات لها موارد خاصة توضع خصيصا لبعض الإدارات العامة ذات الصبغة التجارية أو الصناعية أو الاجتماعية أو الثقافية التي تتولاها الدولة علاوة على وظائفها الأصلية العادية، والتي تنظم لها ميزانيات خاصة تلحق بالميزانية العامة لمعرفة حقيقة ومدى نشاطها وأوضاعها بصفة منفصلة عن الإدارات الأخرى المدرجة في الميزانية العامة². وتطبق عليها القواعد المتعلقة بالميزانية العامة من حيث³:

- أ- **اعتمادها ونشرها:** أي أنها تقر من قبل السلطة التشريعية كما تصدر بتحديداتها نفس الإدارة القانونية التي تصدر بتحديد الميزانية العامة وتنتشر معها في وثيقة واحدة بشكل ملحق.
- ب- **إشراف وزارة المالية:** ويبدو هذا الإشراف من حيث إعداد الميزانية الملحقة وحسابها الختامي وغير ذلك من نواحي الإشراف التي تمارسها وزارة المالية على الإدارات الداخلة في الميزانية العامة.
- ت- **تتبع الميزانية الملحقة نظام السنة المالية للدول:** وذلك من حيث بدايتها ونهايتها وقواعد إقفال حساباتها.

ث- **إن فائض الميزانية الملحقة أو عجزها يظهر في الميزانية العامة:** فإذا كانت إيراداتها تزيد عن نفقاتها يحول الفائض إلى الميزانية العامة ويظهر في جانب الإيرادات، أما إذا كانت نفقات الميزانية الملحقة تزيد على إيراداتها فتتحمل الميزانية العامة عبء تلاقي هذا العجز بتخصيص إعانة للإدارة ذات الميزانية الملحقة.

¹ حسين عوضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، (الموازنة، نفقاتها، وارداتها، ضرائب، رسوم، القروض، الإصدار النقدي، الخزينة)

- دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص ص 83، 84.

² المرجع السابق، ص 78.

³ خالد أحمد الشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 148.

3. الموازنة المستقلة: وهي موازنات المرافق والمشروعات العامة التي تتمتع بالشخصية المعنوية، إذ يمنح الاستقلال لتمكين قيامها بوظائفها، وهذا يتطلب أن تكون لها موازنة مستقلة عن موازنة الدولة الخاصة بها دونما حاجة إلى نص تشريعي يقرر ذلك وتتميز الموازنات المستقلة بما يلي:¹

أ- لا تسري عليها القواعد والأحكام التي تخضع لها الموازنة العامة للدولة ولا تخضع لإشراف وزارة المالية، وقد تختلف بداية ونهاية عامها المالي عن بداية ونهاية العام المالي للدولة.

ب- يتبع استقلالها المالي وشخصيتها المعنوية أن تسعى بمفردها إلى تحقيق التوازن في ميزانيتها أي تغطي نفقاتها من إيراداتها، فإذا ما حققت فائضا احتفظت به لنفسها وإن حققت عجزا تغطيه من فائض السنوات السابقة.

ت- لا تعرض الموازنات المستقلة على السلطة التشريعية ولا تناقشها ولا تعتمد عليها بل يتم ذلك من قبل مجلس إدارة المؤسسة التابعة له صاحب الاختصاص.

4. الموازنات الغير عادية (الطارئة): هي موازنات منفصلة عن ميزانية الدولة تضعها الدولة خصيصا لمواجهة الظروف الطارئة كالحروب، الكوارث الطبيعية أو القيام بمشروعات استثمارية كبيرة، تنظم إلى جانب الموازنة العادية وغالبا ما تمويل نفقاتها الغير عادية بمصادر استثنائية (إيرادات غير عادية) كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

المطلب الثالث: مبدأ توازن الميزانية العامة

أولاً: تعريف مبدأ التوازن

يعني هذا المبدأ أن تتساوى كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة سنويا، ذلك أن زيادة الإيرادات عن النفقات يؤدي إلى تحقيق فائض أما إذا زادت النفقات عن الإيرادات فيظهر عجز في الميزانية حينئذ تلجأ الدولة إلى الاقتراض العام الداخلي أو الخارجي.²

ولقد كان هذا هو المبدأ السائد في القرن 19 حتى أواخر عام 1929 حيث الكساد العالمي الكبير الذي غير من معتقدات أصحاب مبدأ التوازن المرتبط بالدولة الحارسة ذات الوظائف التقليدية (الأمن والدفاع والعدالة..) وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فلا داعي في نظرهم لوجود فائض أو عجز، لأن النقص يعني عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها السيادية بينما تعكس الزيادة هدر للموارد الاقتصادية.

¹ مؤيد عبد الرحمان، طاهر موسى، مرجع سبق ذكره، ص27.

² المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص494.

ولكن تحت تأثير أفكار كينز وظهر المفهوم المعاصر للمالية أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً واقعاً، وبدأت الحكومة تلجأ إلى السياسة المالية لمكافحة آثار الدورة التجارية وتحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار¹.

ثانياً: نظريات جديدة في إطار تحقيق التوازن

وهكذا بدأ العلماء المحدثون في المالية العامة يفكرون في تحقيق التوازن المالي ولكن في إطار التوازن الاقتصادي، وعلى ضوء ذلك ظهرت نظريات جديدة نذكر منها:²

1. نظرية العجز المقصود: حيث تدعو هذه النظرية إلى استخدام الموازنة وذلك باعتبارها أداة هامة لتوجيه السياسة المالية وذلك عن طريق إحداث عجز فيها، حيث يستخدم العجز المقصود للموازنة في بعض الحالات كأداة للتنمية الاقتصادية وأيضاً يستخدم لحل الأزمات الطارئة.

2. نظرية موازنة الدورة الاقتصادية: وتدعو هذه النظرية لاستخدام الموازنة كوسيلة لتحقيق التوازن، حيث تستخدم هذه الموازنة على المدى الزمني للدورة الاقتصادية التي تمتد عدة سنوات حيث تبلغ في المتوسط خمس أو سبع سنوات، ويستلزم هذه النظرية تنظيم الموازنات وذلك في إطار سياسة العجز أو الفائض وذلك وفقاً لمستلزمات الدورة الاقتصادية على عدد من السنوات.

المطلب الرابع: مبدأ عمومية الميزانية العامة للدولة

أولاً: تعريف مبدأ العمومية

تقضي قاعدة الشمول بأن يذكر في وثيقة الميزانية العامة جميع إيرادات الدولة أياً كان مصدرها وجميع نفقاتها مهما كانت أنواعها، ولا تسمح بخصم نفقات وزارة أو مصلحة من إيراداتها ومعنى ذلك أنه لا يجوز:³

✓ تخصيص أي نوع من أنواع الإيرادات العامة لتغطية نفقة بذاتها أو بإدارة من الإدارات العامة.

✓ عدم تنزيل نفقات أي إدارة أو مؤسسة من إيراداتها.

ومن هنا يمكن القول أن هذا المبدأ يتفرع منه مبدأان عامان هما:¹

¹ محمد أحمد عبد الله، سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1995، ص100.

² كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص122.

³ عزوز مناصرة، أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص27.

1. عدم جواز إجراء المقاصة بين النفقات والإيرادات:

من المعروف أن بعض المؤسسات الحكومية نتيجة لممارستها لنشاط معين تجاري أو صناعي أو خدمي تحقق من خلاله إيرادا معينة تتخذ شكل الرسم أو الضريبة أو الثمن العام، ويتحمل مقابل ذلك تكاليف معينة تتخذ صورة الأجور والمرتببات وثمان المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج... الخ وبالنسبة لهذه المؤسسات يمكن إتباع أسلوبين للمحاسبة:

أ- أسلوب الميزانية الصافية: والذي يسمح للمؤسسة أن تخصص من إجمالي إيراداتها إجمالي نفقاتها بحيث لا يظهر في الموازنة إلا المبلغ الصافي.

ب- أسلوب الميزانية الإجمالية: وبموجب هذا الأسلوب تدرج في الموازنة إيرادات ونفقات المؤسسة كافة مهما صغرت ويعد هذا الأسلوب هو الشائع الآن.

2. مبدأ عدم التخصيص: وبمقتضى هذا المبدأ لا يجوز تخصيص إيراد معين لإنفاق معين، فالإيرادات تمثل وحدة تصب بكاملها في الميزانية العامة وتوجه عن طريقها لتمويل الإنفاق الحكومي بكامله دونما تمييز لإنفاق دون آخر ويؤدي أعمال هذا المبدأ إلى إحكام الرقابة التشريعية على أوجه الإيراد والإنفاق، كما أنها تحد من مطالب الفئات السياسية والاجتماعية بتخصيص إيراد معين لإنفاق معين يعود بالفائدة عليها دون سواها بالإضافة إلى أنها تحد من إسراف بعض المصالح العامة في تقدير نفقاتها إذا ما خصصت لها موارد معينة.

ثانيا: مبررات مبدأ عمومية الميزانية

تساعد هذه القاعدة على:²

1. التخفيف من الإسراف والتبذير للمال العام، نظرا لكون الإعتمادات المخصصة للإنفاق محددة ولا يجوز تجاوزها عند الصرف.

2. تبيين المركز المالي والأوضاع المالية للدولة فعليا.

3. تساهم في فعالية الرقابة سواء من قبل السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية.

ثالثا: استثناءات مبدأ عمومية الميزانية

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007،

ص ص 521، 522.

² عزوز مناصرة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

يشارك مبدأ العمومية في نفس الاستثناءات التي تقوم بالنسبة لتطبيق مبدأ الوحدة ويمكن إظهار ذلك كالتالي:¹

1. **الميزانية الملحقة:** بالإضافة إلى كونها تشكل استثناء على مبدأ الوحدة، تعتمد الميزانية الملحقة في صرف نفقاتها على مجمل الإيرادات التي يتم تحصيلها لذلك تشكل الميزانية الملحقة استثناء على قاعدة عدم تخصيص الإيرادات للنفقات التي تستند عليها قاعدة العمومية، كما تشكل استثناء على قاعدة عدم المقاصة (المنتج الخام) لأن الفائض المالي المحقق في آخر السنة (الناتج الصافي) يعود إلى الخزينة العمومية.
2. **الحسابات الخاصة بالخزينة:** بحكم اعتبارها مجموعة من الحسابات المالية تفتح لدى كتابة الخزينة العمومية من أجل القيام بعمليات مالية مؤقتة كالقروض والتسيبقات المالية والتأمينات، أو من أجل تخصيص إعتمادات مالية قصد تحقيق غرض معين بالذات كتنفيذ إعانات مالية لتدعيم نشاطات تجارية معينة، لذلك فإن الحساب الخاص للخزينة يشكل استثناء على قاعدة عدم تخصيص الإيرادات التي يقوم عليها مبدأ العمومية، ذلك أن حسابات الخزينة يركز أساسا على تخصيص الإعتمادات المالية لمرافق معينة دون بقية المرافق التي تشملها الميزانية العامة.

المبحث الثالث: مراحل الميزانية العامة للدولة

إن عملية الميزانية في أي حكومة تتضمن القيام بخطوات متتالية تتكرر في كل سنة مالية، إذا من خلال هذا المبحث سنحاول الإلمام بجميع المراحل التي تمر بها الميزانية العامة للدولة أو ما تعرف بدورة الميزانية والتي هي الإعداد أو التحضير، والإقرار أو الاعتماد ثم التنفيذ وأخيرا مرحلة المراقبة والمراجعة.

المطلب الأول: مرحلة إعداد وتحضير الميزانية العامة

إن السلطة التنفيذية أقدر من السلطة التشريعية على تحضير وإعداد الميزانية العامة فهي بما لها من أجهزة حكومية وإمكانات فنية أدرى ولا شك بمقدرة القطاعات والفئات المختلفة على تحمل الأعباء المالية، الأمر الذي يمكنها من سلامة اختيار مصادر الإيرادات العامة، والسلطة التنفيذية علاوة على ذلك وبما لها

¹ أوكيل محمد أمين، محاضرات في قانون الميزانية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2014-

من خبرة واسعة في تنفيذ ميزانيات الأعوام السابقة أكثر قدرة على الإلمام بمختلف الحاجات العامة وأهمية كل منها، ومعرفة مواطن الضعف والإسراف وأكثر دراية بإمكانيات الاقتصاد ورفع الكفاءة وتحسين الأداء¹. ولهذا تتولى الحكومة مهام تحضير وإعداد الميزانية، وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الميزانية العامة انطلاقاً من الوحدات الإدارية الدنيا إنتهاءً بوضع الصياغات النهائية للميزانية على مستوى وزارة المالية، ويختلف الفاصل الزمني بين هذه المرحلة من التحضير وبين بداية السنة المالية التي يجري لها هذا التقدير من دولة على أخرى.

وفي هذه المرحلة يتم تقدير الإيرادات العامة المتوقعة والنفقات المتوقعة خلال السنة كما يلي:

أولاً: تقدير الإيرادات العامة

إذ أن المطلوب هو تقدير الإيرادات العامة المتوقعة من مختلف مصادرها بصورة أكثر دقة وإن عدم الدقة في التقديرات لو حصلت قد تكون مقصودة أو غير مقصودة، ففي الحالة التي تقتصر الحكومة تقدير النفقات العامة بأقل من حقيقتها والإيرادات العامة بأكثر مما هو متوقع، فإن ذلك بهدف عرض ميزانية متوازنة على السلطة التشريعية لغرض تصديقها وأن عدم الدقة في التقديرات يكون مقصوداً، أما في الحالة التي يكون فيها عدم الدقة في التقديرات بسبب نقص البيانات والدراسات وبسبب ضعف في كفاءة الجهاز المختص بإعداد الميزانية فإن عدم الثقة في التقديرات يعتبر غير مقصوداً.

وهناك عدة طرق لتقدير الإيرادات العامة وهي كما يلي:

1. الطريقة المباشرة (طريقة التقدير المباشر)

بموجب هذه الطريقة تترك الحرية للسلطة المختصة بإعداد الميزانية بأن تضع الأرقام التي تراها مناسبة للأوضاع الاقتصادية وللحالة المالية للدولة ويكون هذا التقدير بالإستناد إلى أي طريقة نريدها على أن تكون مسؤولة عن تقديراتها أمام البرلمان².

وإتباع هذا الأسلوب يمكن الحصول على تقديرات للإيرادات العامة أقرب إلى الواقع وأكثر دقة ومعرفة واسعة بحالة البلاد الاقتصادية، إلا أن ما يؤخذ على هذه الطريقة هو المغالاة في تقدير الإيرادات بأكثر من حجمها بهدف إيجاد مبرر للتوسع في النفقات العامة وهو ما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية العامة عند

¹ حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص79.

² علي زغود، المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص110.

التنفيذ، ولكن رغم ما يوجه إلى هذه الطريقة من انتقادات إلا أنها تعتبر الطريقة الأكثر انتشاراً في أغلب الأنظمة المالية¹.

2. طريقة إضافة الزيادات

وفقاً لهذه الطريقة يتم احتساب معدل الإيرادات المتحصلة في الفترة السابقة ولتكن ثلاث سنوات على سبيل المثال، ثم يقدر مقدار التغير المتوقع في الدخل القومي ويضرب بنسبة الإيرادات إلى الدخل وبذلك تضاف هذه الزيادة في الإيرادات المتوقعة في السنة القادمة وأخيراً تضاف هذه الزيادة في الإيرادات على معدل الإيرادات المتحققة في الفترة السابقة، وبذلك نحصل على الإيرادات العامة المتوقعة في السنة القادمة.

3. طريقة التقدير الآلي

تمتاز هذه الطريقة ببساطتها وهي لا تتطلب خبرة فنية ولا كفاءة عالية في استخدامها، إلا أن ما يؤخذ عليها هو أن تغير الظروف الاقتصادية يجعل من الأخذ بتقديرات الإيرادات العامة بهذه الطريقة بعيداً عن الدقة من خلال إجراء الإيرادات المتحققة فمن الممكن وجود تفاوت في التقدير وهذا ما يؤدي إلى إمكانية حدوث فائض أو عجز في الميزانية سواء في حالة كان هناك ركود أو ازدهار اقتصادي².

ثانياً: تقدير النفقات العامة

تقدر النفقات العامة بالطريقة المباشرة التي ذكرناها في تقدير الإيرادات العامة، إذ يترك للقائمين في التقدير مسألة دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة وتقدير الإنفاق العام للسنة القادمة على ضوء الظروف المرورية، ولا يتطلب تقدير النفقات العامة إلا الصديق والأمانة.

ثالثاً: تجميع وتوحيد التقديرات

بعد الانتهاء من تقدير الإيرادات والنفقات العامة يتم تجميع ومناقشة هذه التقديرات في ديوان كل وزارة، ومن ثم إحالة هذه التقديرات إلى كل وزارة مالية وبعد مناقشة هذه التقديرات من قبل المختصين في وزارة المالية وذوي العلاقة من الوزارات الأخرى يتم توحيد ميزانيات الوزارات في ميزانية واحدة ومن ثم يرفع

¹ علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص323.

² المرجع السابق، ص325.

مشروع الميزانية العامة للسنة القادمة إلى مجلس الوزراء لمناقشته، وهكذا يكون إعداد الميزانية العامة قد تم وسيقدم إلى السلطة التشريعية للمصادقة عليه¹.

المطلب الثاني: مرحلة اعتماد الميزانية العامة

تتولى السلطة التشريعية مهمة اعتماد الميزانية بصفتها ممثلة للشعب حيث تعتبر الموازنة العامة أداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية، ولذلك فإن مسألة التصديق عليها من ممثلي الشعب أمر مسلم به في جميع دول العالم وغالبا ما يكون هناك لجان متخصصة لمناقشة مشروع الميزانية².

ويمر اعتماد الميزانية داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية، وعموما هناك ثلاثة خطوات في مجال اعتماد الميزانية العامة وهي كما يلي:³

أولاً: المناقشة العامة

حيث يعرض المشروع للمناقشة العامة في البرلمان، وتتناول المناقشة الكليات أو الإجماليات للموازنة العامة وارتباطها بأهداف الاقتصاد القومي كما يراها أعضاء السلطة التشريعية أي البرلمان.

ثانياً: المناقشة التفصيلية المختصة

حيث تقوم لجنة مختصة متفرعة من البرلمان (تسمى في مصر بلجنة الخطة والموازنة)، ومن حق هذه اللجنة أن تستعين بعدد من الخبراء الاستشاريين من خارج المجلس للاشتراك معها في مناقشة الموازنة في جوانبها التفصيلية ثم تقدم بذلك تقريراً على المجلس التشريعي.

ثالثاً: المناقشة النهائية

حيث يناقش المجلس التشريعي مجتمعاً تقرير اللجنة المختصة ويصدر تعديلاته وتوصياته ثم يصير ويتم التصويت على الموازنة العامة بأبوابها وفروعها وفقاً للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن، ثم يصدر قانون يربط الموازنة العامة.

¹ المرجع السابق، ص 326.

² عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1988، ص 417.

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004/2005، ص 131، 130.

ويلاحظ أن قانون ربط الموازنة العامة لا يعتبر قانوناً إلا من الناحية الشكلية فقط باعتبار أن الموازنة العامة أحد منجزات السلطة التشريعية التي تصدر عادة بقانون، أما من حيث المضمون فالموازنة العامة عمل إداري وعالمي، ويشترط لتحقيق الكفاءة التشريعية في هذه المرحلة أن تتوفر المعلومات المالية والاقتصادية لدى المجلس في الوقت المناسب وتوفر الخبراء والمختصين وبعض الأدوات والأجهزة، ومن ناحية أخرى لوحظ أن معظم دساتير دول العالم تنص على ضرورة موافقة الحكومة على ما يقترحه أعضاء السلطة التشريعية من تعديلات وهذا القيد يرجع على أن أعضاء السلطة التشريعية يطالبون دائماً بزيادة النفقات العامة لمصالحهم الفئوية وكسب رضا ناخبيهم.

ومن ناحية أخرى فإن تعديل أرقام الإيرادات العامة والنفقات العامة يؤثر على التوازن الاقتصادي العام وضرورة إعادة النظر فيه، بالإضافة إلى أن الموازنة العامة ترتبط بالخطة العامة والموازنة النقدية.

المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ الميزانية العامة

بعد إستحصال موافقة السلطة التشريعية وإصدار قانون يخول للحكومة القيام بتنفيذها، تبدأ دوائر الدولة بعملية التنفيذ أي تقوم بإستحصال الإيرادات العامة وفق التقديرات وكذلك صرف النفقات العامة، فعملية التنفيذ تعني دخول الموازنة العامة مراحل التطبيق والعمل وتتضمن هذه المرحلة تنفيذ الإيرادات والنفقات وعمليات الخزينة¹.

أولاً: تنفيذ النفقات العامة

بصفة عامة فإن عملية تنفيذ النفقة العامة تتم من خلال أربع مراحل وهي كالآتي:²

1. مرحلة الارتباط بالنفقة

وينشأ الارتباط بالنفقة العامة نتيجة لقيام السلطة التشريعية بمختلف وحداتها الإدارية باتخاذ أي قرار للقيام بأي عمل يترتب عليه التزاماً أو ديناً على الدولة، ومن ثم فإن قيام الحكومة بتعيين بعض الموظفين أو القيام ببعض الأعمال العامة وإجراء المناقصات لتنفيذ بعض الأعمال الحكومية أو دفع التعويضات ومهما

¹ سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 213.

² يونس البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص ص

اختلفت أسبابها تعد جميعا من قبل عمليات ربط النفقة الحكومية لما ينجم عنها من التزام على الحكومة تجاه أطراف التعامل، وحتى يكون عقد النفقة صحيحا يتعين توافر شرطين رئيسيين هما:

أ- أن يتم صدور عقد النفقة من خلال السلطة التشريعية المختصة التي يحددها القانون.

ب- انطباق العقد على الإعتمادات الواردة بالموازنة.

2. مرحلة تحديد النفقة

ومن خلال هذه الخطوة أو المرحلة يتم إصدار مجموعة من القرارات داخل مختلف الوحدات الحكومية يتم بمقتضاها تحديد المبالغ المستحقة للدائنين والتي سبق إتمام عملية إجراءات ربط النفقة عليها، وحتى تصبح عملية تحديد النفقة متفقة مع القواعد القانونية والمالية يتعين قبل صدور قرار التحديد التأكد من الآتي:

أ- وجود ارتباط سابق للنفقة.

ب- قيام أطراف التعامل مع الحكومة بالواجبات المطلوبة وفقا للشروط والقواعد القانونية المقررة بالعقد.

ت- التأكد من وجود وصحة المستندات التي تؤكد وجود الدين.

3. مرحلة الإذن بالصرف أو الأمر بالنفقة

وهو قرار صادر من الجهة الإدارية المختصة يتضمن أمرا بدفع مبلغ النفقة المستحقة، والتي سبق ربطها وتحديدها ويتم صدور هذا القرار من الوزير المختص أو من ينوب عنه.

4. مرحلة تنفيذ أمر الصرف أو أمر الدفع

ويقصد بها عملية الدفع الفعلي للمبالغ الصادر بها أوامر دفع أو أدونات صرف أو حوالات صرف، وذلك إلى دائني الحكومة بمختلف وحداتها ويكون الدفع إما في صورة حوالة أو شيك مسحوب على المصرف المركزي، ويتولى عملية الدفع الفعلي موظفون تابعون لوزارة المالية موجودون في إدارة الحسابات بمختلف المصالح والوحدات الحكومية ويتعين على هؤلاء الموظفين الموكل لهم عملية الدفع الفعلي ضرورة التأكد من سلامة أمر الصرف وعدم مخالفة القواعد والأصول المالية¹.

ثانيا: تنفيذ الإيرادات العامة

إذا كانت إجازة السلطة للنفقات العامة تعني الإذن للحكومة بالإففاق في حدود حجم الإعتمادات، فإن إجازتها للإيرادات العامة تنشأ التزاما على عاتق الحكومة بتحصيل جميع الإيرادات إلى الدرجة التي لا يمتلك معه عدم تحصيل جزء منها، وإلا تكون قد ارتكبت خطأ تحاسب عليه أمام ممثلي الشعب. إن الأساس القانوني لتحصيل الحكومة للإيرادات كالضرائب والرسوم منشأه القانون الساري المفعول في الدولة، إذ أن

¹ المرجع السابق، ص 196.

الرسوم تقوم بتحصيلها الإدارات المختصة والمعينة بتقديم الخدمات التي تستوفي الرسوم بمقابلها ومن ثم توريدها إلى الخزينة العامة¹.

ثالثاً: عمليات الخزينة

الخزينة هي حلقة وصل بين التحصيل والصرف فيها تتجمع ومنها تخرج النفقات ومهمة الخزينة تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات باسم الدولة، وكذلك تقوم الخزينة بمهمة التوفيق بين عمليات التحصيل وعمليات الصرف، وتقوم الخزينة بعملية صرف النفقات قبل جباية الإيرادات اللازمة عندها تلجأ إلى ما يسمى بعمليات الخزينة وأهمها:²

1. الاقتراض لمدة لا تتعدى السنة من البنك المركزي أو من البنوك التجارية.

2. إصدار أذونات الخزينة.

3. سحب المبلغ من المال الاحتياطي.

المطلب الرابع: مرحلة مراقبة ومراجعة الميزانية العامة

تتزامن مرحلة الرقابة والمراجعة مع مرحلة التنفيذ، حيث تميزت هذه المرحلة بالبساطة في الحقبة الأولى من تاريخ أنظمة الميزانية، إذ كان الهدف منها هو فحص الحسابات العامة فحصاً حسابياً ومراجعتها مراجعة مستندية دقيقة للتأكد من مطابقتها للأصول العلمية المحاسبية والتحقق من صحة تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات المالية، ومع تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بدأ الاهتمام بتطوير مرحلة المراقبة والمراجعة لكي تتماشى مع المهام الجديدة والتطورات الحاصلة³.

وهكذا أصبحت الرقابة المالية بأنواعها في ظل هذا التطور أهم مراحل دورة الميزانية وأكثرها انتشاراً

بأفكار العلماء الباحثين وسوف نتطرق إلى ثلاث أنواع من الرقابة على تنفيذ الميزانية وهي:

أولاً: الرقابة الإدارية

¹ محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، دار الثقافة والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 292.

² سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 216.

³ حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص 100.

هذه الرقابة تقوم بها السلطة التنفيذية على نفسها، فقد يقوم بها الرؤساء على مرؤوسهم أو موظفو وزارة المالية على الوزارات الأخرى ويطلق عليها أيضا بالرقابة الداخلية، وهي بدورها تنقسم إلى نوعين وهما:

1. رقابة لاحقة للصرف

وهي التي تحصل بعد الانتهاء من صرف الأموال أو مع انتهاء السنة المالية، فهي إذن وسيلة للمحاسبة والعقاب لأنها تكتشف الأخطاء بعد وقوعها ولا تمنع المخالفة المالية وتكون هذه الرقابة :

أ- **إما على الحسابات:** وتتخلص في إعداد حسابات شهرية وربع شهرية وسنوية لكل وزارة أو دائرة أو هيئة حكومية، ويقوم محاسب كل جهة حكومية عند إعداد الحسابات بالتأكد من سلامة المركز المالي للوزارة أو الهيئة الحكومية وبمراجعة دفاتر الحسابات المختلفة ويضع عن كل هذا تقرير يرسله مع الحسابات إلى الجهات المختصة في وزارة المالية.

ب- **وإما على الخزائن المالية والمخازن:** ويقصد من هذه الرقابة التأكد من عدم حدوث سرقات مالية وغيرها، وتشتمل الرقابة اللاحقة للصرف على الإيرادات العامة أيضا وليس فقط النفقات العامة.

2. رقابة سابقة للصرف

تقوم بها السلطة التنفيذية للتأكد من سلامة تنفيذ الإجراءات المالية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية وتسمى الرقابة السابقة نظرا لكون المراجعة والرقابة على العمليات تتم قبل الصرف، تختص هذه الرقابة بجانب النفقات في الموازنة العامة ويقوم بها مراقبين ماليين من وزارة المالية بهدف تقليص فرص ارتكاب الأخطاء المالية والتزوير، ومن ثم المحافظة على الأموال العامة والدقة في تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات المالية¹.

ثانيا: الرقابة البرلمانية أو التشريعية

وهذا النوع من الرقابة يتم ممارسته من قبل السلطة التشريعية، حيث تتولى عملية الرقابة في مرحلة دراسة وتقييم مشروع الموازنة واعتماده وإقراره وأيضا عند قطع الحساب الختامي للموازنة، كما قد تتم أيضا تلك الرقابة خلال عمليات تنفيذ الموازنة، ونظرا لعدم توافر الخبرات العلمية اللازمة وبالقدر الكافي لدى السلطة التشريعية وصعوبة التفرغ الكافي لدى الأعضاء للقيام بمهام الرقابة المالية فقد رأت معظم الدول أن تستعين السلطة التشريعية بهيئة فنية متخصصة ومستقلة يتوافر لديها الخبرة اللازمة والوقت الكافي لانجاز المهمة الرقابية.

¹ قرومي حميد، الموازنة العامة لبيت المال -دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بالخروبة، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص105.

ثالثا: الرقابة عن طريق هيئة مستقلة

وهي رقابة خارجية تتولاها هيئة مستقلة كاستقلال القضاء، ولا تستطيع أي جهة أن تتدخل في عملها أو توقفه ومسميات هذه الهيئات المستقلة تختلف من دولة إلى أخرى، وتشمل الرقابة المستقلة الرقابة المالية والمحاسبية والرقابة الفنية وهي كالتالي:¹

1. فالرقابة المالية والمحاسبية تتمثل في مراقبة الإيرادات والنفقات التي تتضمنها حسابات الدولة من أجل التأكد من سلامتها وعدم مخالفتها للقواعد المالية، وأيضاً مراجعة حسابات التقاعد والتأمينات الاجتماعية ومراجعة الحسابات السنوية والقروض والتسهيلات الائتمانية، وهناك الكثير من الحسابات التي تشتملها هذه الرقابة.

2. أما فيما يتعلق بالرقابة الفنية فتهدف إلى تقييم تصرفات المشرفين على الهيئات العامة فيما يتعلق بأعمالهم الإدارية والتنظيمية، فقد تكون هذه التصرفات صحيحة من الجانب المالي والمحاسبي ولكن يشوبها خلل من الجانب الفني.

خلاصة الفصل

الميزانية العامة للدولة هي أحد العناصر الهامة في النظام المالي باعتبارها المرآة العاكسة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ لم تعد أرقاماً وبيانات كما تشير إليه المفاهيم التقليدية بل لها آثار على مستوى النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته وفروعه، حيث ارتبط مفهومها بتطور مفهوم المالية العامة، فالميزانية العامة بمفهومها الحديث ما هي إلا أحد الجوانب التنظيمية والأداة الرئيسية التي تسعى من خلالها أي دولة للوصول إلى تحقيق أهدافها ومواكبة التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم.

وهناك أربعة مبادئ أساسية تحكم عمل الميزانية العامة للدولة وتهدف إلى تمكين السلطة التشريعية من مراقبة النشاط المالي وتتمثل في مبدأ السنوية الذي يساعد البرلمان على مراقبة الحكومة، ومبدأ العمومية الذي يعني تضمن الميزانية لقسمين (إيرادات ونفقات) يسهل مهمة البرلمان في الرقابة على بنود الميزانية، مبدأ الوحدة والذي يقصد بمعناه أن تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة واحدة وهذا من أجل تسهيل

¹ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة - الجزائر، تونس -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص110.

معرفة مركزها المالي وتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية، وأخيرا مبدأ التوازن الذي تسعى من خلاله أي دولة لتحقيق المساواة بين إيراداتها ونفقاتها.

ومن أجل ضمان السير الجيد للموازنة العامة يستلزم المرور بعدة مراحل متعاقبة وهي ما يعرف بدورة حياة الميزانية، إبتداءا بإعدادها واعتمادها ثم تنفيذها وأخيرا مراقبتها ومراجعتها.

الفصل الثاني: النفقات والإيرادات العامة للدولة

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة للدولة

المبحث الثاني: نظرة عامة عن الإيرادات العامة للدولة

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة للدولة

تمهيد

نظرا لتطور مفهوم الدولة وإسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تزايد الاهتمام بالنفقات والإيرادات العامة باعتبارها عناصر رئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة.

ولتسهيل كيفية التعرف على عمل السياسة المالية يجب التعرف على بنية هيكل الموازنة العامة (النفقات والإيرادات) التي تظهر جميع العمليات التي تقوم بها الدولة بصورة مفصلة وشفافة، وبما أنها تحظى بأهمية بالغة تم تخصيص هذا الفصل لدراسة هذه البنية من خلال الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة من مفهوم وأنواع وآثار، كما سنخص بالذكر عجز الموازنة باعتباره عنصر مهم في دائرة النشاط المالي للدولة ومن أخطر المشاكل التي تواجه كافة دول العالم اليوم والذي تكون فيه النفقات العامة أكبر من الإيرادات وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن.

وللتفصيل أكثر في موضوع هذا الفصل ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاث مباحث أساسية وهي :

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة للدولة

المبحث الثاني: نظرة عامة عن الإيرادات العامة للدولة

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة للدولة

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

في هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف تعريف النفقات العامة وأهم أركانها مع تحديد تقسيمات النفقات العامة ومختلف آثارها باعتبار الإنفاق العام يعتبر الأداة الرئيسية للدولة ، حيث يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

سنحاول عرض مختلف تعريف النفقات العامة وتطور هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي.

أولاً: تطور مفهوم النفقات العامة للدولة

إن تطور الدولة من دولة حارسة على الحياد قائمة على تأمين العدل وحماية الأمن في الدخل والدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات الخارجية إلى دولة متدخلة في كافة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية انعكس بدوره على مفهوم النفقات العامة، فقد آمن الكلاسيكيون (التقليديون) إيماناً مطلقاً بعدم إنتاجية الإنفاق الحكومي واعتبروه هدراً للثروة الوطنية، ولهذا نادوا بضرورة جعله في أضيق الحدود كما طالبوا أن يكون حياً.

والقطاع الخاص من وجهة نظرهم قادر على تحقيق أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية للمجتمع طالما امتنعت الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وهكذا ظهرت وانتشرت فكرة (النفقة المحايدة) التي تتطلب أن لا تتأثر السياسة الإنفاقية للدولة بأي من المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو أن تؤثر هذه السياسة الإنفاقية بهذه المتغيرات، ولهذا كانت تقدر النفقات العامة أولاً ثم تؤمن الإيرادات اللازمة لها¹.

ويتطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة في كافة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد أن تبين عدم صحة وإمكانية حياها، أصبحت النفقات العامة وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، سواء كان ذلك بالإنفاق على مجالات معينة أو زيادة أو خفض إنفاقها في أحوال معينة أو اعتماد مجالات إنفاق جديدة.

¹ فاطمة السويسي، المالية العامة " موازنة- ضرائب"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص 37-38.

ثانيا: تعريف النفقات العامة للدولة

من أهم التعاريف الشائعة للنفقة العامة ما يلي:

" النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة"¹.

تعرف النفقات العامة " بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، الحكومة والجماعات المحلية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة "².
أما موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية فتعرفها بأنها: " ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات متضمنة الإنفاق الرأسمالي والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد "³.

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الشامل للنفقات العامة أنها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.

ثالثا: خصائص النفقات العامة للدولة

من خلال التعاريف السابقة للنفقات العامة نستخلص ثلاثة خصائص أو عناصر أساسية لها وهي:

✓ النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي (الصيغة النقدية للنفقات العامة).

✓ النفقة العامة يأمر بها شخص عام.

✓ النفقة العامة تستهدف إشباع حاجة عامة.

1. النفقة العامة في صورة نقدية

بمعنى ذلك أن النفقة العامة يمكن أن تكون في صورة نقدية، وأن الشخص العام يقوم بدوره باستخدام مبلغ نقدي، وعليه فإن الوسائل غير النقدية التي قد تقوم الدولة أو أحد فروعها ببذلها في سبيل الحصول

¹ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 259.

² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 55.

³ كمامسي محمد أمين، دادن عبد الغني، تحليل تطور النفقات في الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص 71.

على ما تحتاجه من منتجات وخدمات لا تعتبر من ضمن النفقات العامة، ونفس الشيء يقال عن المزايا والهبات التي تقدمها الدولة لأشخاص معنويين أو طبيعيين¹.

ولإشباع الحاجات العامة تقوم الدولة بإنفاق أموال نقدية لشراء أو استئجار سلع وخدمات أو سداد القروض المستحقة أصلاً بفائدة، وفي بعض الأحيان تنفق مبالغ نقدية دون الحصول على سلع وخدمات كما في حالة منح إعانات نقدية لمستحقيها، أو التكفل بمصاريف المنشآت الأساسية للمشاريع الاستثمارية أو تقديم إعانات للدول الأجنبية².

2. النفقة العامة يأمر بها شخص عام

يتحدد الطابع العام للنفقة إذا صدرت عن شخص معنوي عام، ويعتبر شخصا معنويا عاما الشخص القانوني الذي تحكمه قواعد القانون الإداري (الدولة، الولاية، البلدية، المؤسسات العامة)، ويترتب عن ذلك أن النفقات التي تصدر عن شخص يخضع للقانون الخاص (الأفراد، الشركات التجارية) لا تعد نفقات عامة حتى ولو كان الغرض منها تحقيق المصلحة العامة (بناء مدرسة أو تعبيد طريق)³.

3. النفقة العامة تستهدف إشباع حاجة عامة

لتكون النفقة العامة يجب أن يكون الغرض منها تحقيق النفع العام أو إشباع حاجة عامة، ويعرف بعض الكتاب الحاجات العامة بأنها تلك التي تقوم السلطة العامة بإشباعها، وقد جرى علماء المالية العامة على تقسيم الحاجات العامة إلى حاجات اجتماعية وحاجات مستحقة أو جديرة بالإشباع⁴.

أ- حاجات اجتماعية: وهي تلك الحاجات التي يكون إشباعها بسلع وخدمات يتم توفيرها للجميع، سواء دفعوا المقابل أو لم يدفعوا ومن أمثلة ذلك (الأمن، العدالة، بناء المدارس والمستشفيات.... إلخ).

ب- حاجات مستحقة أو الجديرة بالإشباع: فهي تلك المشبعة عن طريق سلع وخدمات من الضروري أن يدفع المستفيد منها ثمنها كما هو محدد في السوق مثل خدمات النقل وغيرها.

¹ بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، مؤتمر دولي، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11/12 مارس 2013، ص4.

² أعرم يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة -النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة-، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص27.

³ المرجع السابق، ص31.

⁴ المرجع السابق، ص33.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

سنحاول في هذا المطلب التعرض لمختلف التقسيمات التي مرت بها النفقات العامة.

أولاً: حسب المعيار الدوري

تنقسم حسب هذا المعيار إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية نجملها في الآتي:

1. النفقات العادية

هي التي تتجدد كل فترة معينة ولما كانت مدة الميزانية سنة في المعتاد، فد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية إذا تكررت كل سنة مرتبات العاملين وأثمان الأدوات والمهمات اللازمة لسير المرافق والمشروعات العامة في الدولة، ولا يعني هذا أن كمية أو حجم هذه النفقات يجب ألا تتغير من ميزانية إلى أخرى حتى توصف بالعادية، بل يكفي أن تتكرر بنوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر حتى تعتبر نفقات عادية¹.

وتتضمن النفقات العادية ما يلي:²

أ- الإنفاق السنوي المفروض بموجب القانون على المؤسسات العامة.

ب- قروض الاستهلاك العادية.

ت- التكاليف التشغيلية لمختلف الخدمات بما في ذلك تكاليف الصيانة والإصلاح الحالية.

ث- الفائدة والنفقات المالية وغيرها من الديون المتعلقة بالمؤسسات العامة.

2. النفقات غير العادية

هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة، وقد تتكرر في نفس السنة لأسباب استثنائية كنفقات مكافحة وباء طارئ، ونفقات إصلاح آثار الكوارث الطبيعية أو نفقات الحروب³.

¹ عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام - مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة-، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص26.

² Des cours, **le budget**, destines aux fonctionnaires communaux se préparant aux examens d'admission définitive et de promotion du secteur administrati ,20/10/2015,p15 .

³ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص26.

ثانياً: حسب المعيار الاقتصادي

تنقسم حسب هذا المعيار إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية نلخصها في الآتي:

1. النفقات الحقيقية

هي تلك النفقات التي تتم بمقابل أي هي الثمن الذي تدفعه الدولة للحصول على السلع والخدمات، وعليه فهي تمثل تياراً نقدياً من قبل الدولة يقابل بتيار آخر هو سلعة أو خدمة من قبل الأفراد¹. كما هي المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات رؤوس أموال إنتاجية ويندرج في نطاقها أجور الموظفين، نفقات التعليم والصحة إلى جانب النفقات الاستثمارية والرأسمالية.

2. النفقات التحويلية

فهي تلك النفقات التي لا تتم بمقابل معين أي أنها تمثل تياراً نقدياً من قبل الدولة لا يقابله من قبل الأفراد سلعة أو خدمة معينة ومثال ذلك نفقات دعم السلع والخدمات، نفقات الضمان الاجتماعي في بعض صورها ونفقات وفوائد وأقساط الدين العام.

أي يمكن للدولة أن تؤدي أيضاً نفقات التعويض دون خلق سلع وخدمات ولكن هدفها تحسين ظروف اجتماعية معينة من خلال تقديم المنح والمساعدات المختلفة مثل نفقات النقل². تنقسم النفقات التحويلية بدورها إلى ثلاثة أقسام³:

- أ- نفقات تحويلية مالية لازمة لخدمة الدين العام واستهلاكه: وهي تحول من دافعي الضرائب إلى حملة الأسهم ويشترط هنا بطبيعة الحال أن تكون القروض التي حصلت عليها الدولة قروض استهلاكية وليست استثمارية.
- ب- نفقات تحويلية اجتماعية: وهي عادة تعطى للمعوزين كالتأمين الصحي في حال المرض أو العجز عن العمل والتحويل هنا دخل دافعي الضرائب إلى المستفيدين من هذه النفقات.
- ت- نفقات تحويلية اقتصادية: كالإعانة التي تدفعها الدولة للمنتجين حتى يمكنهم تخفيض أسعار السلع التي يقومون بإنتاجها والتحويل هنا للقوة الشرائية للممولين لصالح المستهلكين.

ثالثاً: حسب المعيار الوظيفي

¹ عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص56.

² Raymond Muzellec, **finances publiques**, manuel integral concours, union européenne, 2009, p14.

³ المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام- النفقات والقروض العامة-، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص90-91.

تنقسم حسب هذا المعيار إلى:¹

1. النفقات الإدارية

وهي تتضمن نفقات عامة مخصصة لتسيير المرافق العامة من مرتبات الموظفين، أجور العمال، مستلزمات الإدارات الحكومية، التي تكون قادرة على أداء الخدمات العامة على أكمل وجه كما تتضمن نفقات الدفاع والأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

2. النفقات الاجتماعية

وتتضمن النفقات اللازمة للقيام بالخدمات الاجتماعية كالمبالغ المخصصة للخدمات الصحية، الضمان الاجتماعي، إضافة إلى المبالغ التي تتفق على بعض الفئات الاجتماعية المحرومة والأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود.

3. النفقات الاقتصادية

وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقاً لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل النقل والمواصلات، محطات توليد الطاقة، وكذا مختلف الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لمشروعات عامة وخاصة.

المطلب الثالث: ضوابط النفقات العامة

يتم تحديد النفقات العامة للدولة وفقاً لأسس وضوابط محددة يجب عدم تجاوزها، وهذا في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجات العامة. وسنتطرق فيما يلي إلى دراسة القواعد الضابطة للنفقات العامة والمتمثلة في قاعدة المنفعة، قاعدة الاقتصاد في النفقة وقاعدة الترخيص.

أولاً: قاعدة المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة العامة أن يكون الهدف من النفقات العامة دائماً في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة، وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل إجماع بين أغلب منظري المالية العامة وقاعدة المنفعة أمر بديهي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها. فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها يعني أن النفقات العامة لا مبرر لها، والمقصود بتحقيق الفائدة أو المصلحة العامة أو المنفعة العامة ألا يتم تخصيص النفقة العامة للمصالح الذاتية لبعض الأفراد أو لبعض شرائح المجتمع على حساب الأخرى، لما يتمتعون به من

¹ بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص23.

نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي... كما يقصد أيضا أن يتم الإلمام بالاحتياجات الإجمالية الحقيقية للمصالح العمومية لتقدير احتياجات كل مصلحة أو مرفق وكل باب من أبواب النفقات على ضوء كل المصالح وأوجه الإنفاق الأخرى¹.

مهما يكن فإن تحقيق أكبر ما يمكن من المنفعة العامة يتوقف على عاملين أساسيين هما: زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وتقليل التباين بين مداخيل الأفراد، وهذان العاملان يقتضيان أن تزيد الدولة من حجم الدخل القومي عن طريق زيادة وتنظيم الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة مداخيل الأفراد سواء لكونهم عناصر فاعلة في النشاط الاقتصادي أو بسبب الإعانات التي تمنحهم إياها الدولة، هكذا يقل التباين الفاحش بين أفراد المجتمع من ناحية مداخيلهم الأمر الذي يفضي إلى الاستقرار الاجتماعي².

ثانيا: قاعدة الاقتصاد في المنفعة

إن تحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة العامة يجب أن يكون بأسلوب الإنفاق العقلاني، وهو ما يعبر عليه علماء المالية العامة بضابط الاقتصاد في النفقات أو ترشيد الإنفاق العام، وعليه يتعين عند توشي المنفعة العامة القيام بصرف أقل ما يمكن لأن تبذير الأموال العمومية يؤدي إلى الغش الضريبي أو حتى رفض دفع الضريبة، كما أن الأموال المبذرة يجدر صرفها في أوجه الإنفاق المجدية أو حتى تركها عند المكلفين بالضريبة لينفقوها في الأوجه المفيدة³.

إذا كان هذا الضابط يقتضي صرف الأموال العمومية في الأولويات، إلا أن هناك نفقات عامة تعود على الخزينة العامة بالنفع وبالتالي ينبغي الإكثار منها ألا وهي نفقات الدولة في المشاريع الاستثمارية من خلال خلق مؤسسات عامة ذات طابع صناعي وتجاري ومؤسسات عامة اقتصادية. حيث أن ضرورة صرف الأموال العمومية على الأولويات لا يعني قط أن الدولة يجب أن تحجم عن كثرة الإنفاق في الخدمات ومساعدة الفئات المعوزة، بل بالعكس يعتبر ذلك ضروريا لحسن سير المرافق العامة وبعث الاستقرار الاجتماعي خاصة وإن كانت أغلبية السكان من الفقراء.

ثالثا: قاعدة الترخيص

¹ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 83، 82.

² أعرم يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ المرجع السابق، ص 36.

تعني النفقة تصرف هيئة عامة بأموال عامة ولهذا ينبغي أن تحصل على إذن من السلطة المختصة، ذلك لأن الإنفاق على إشباع الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بقانون. ولا يهم بعد ذلك أن تقوم السلطة المختصة بتقرير النفقات العامة إلى البرلمان في النطاق المركزي أو الهيئات العامة فيما يخص اختصاصها الزمني والمكاني، كما أن ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة هي قاعدة الترخيص لأنها إما أن تخضع للبرلمان في النطاق المركزي وإما لإذن الهيئات المحلية المختصة إذا دخلت ضمن اختصاصها ولا تخضع النفقات لمثل هذه الإجراءات كما أن الترخيص يتم وفقاً لإجراءات معينة¹.

المطلب الرابع: آثار النفقات العامة

أولاً: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

سننتظر فيما يلي إلى آثار النفقات العامة على كل من الناتج الوطني والاستهلاك وكذلك على إعادة توزيع الدخل الوطني.

1. الأثر على الناتج الوطني

من المعروف أن للنفقات العامة تأثير على الإنتاج من خلال ما تؤدي إليه من زيادة في قدرة الأفراد على العمل أو الرغبة فيه، ذلك لأن النفقات العامة التي تتخذ صورة النفقات على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي تؤدي بلا شك إلى زيادة قدرة الأفراد على الإنتاج من خلال ما توفره من رعاية صحية واستقرار نفسي ناتج عن شعور العامل بالأمان ومستوى تعليمي يرفع مستوى أداء العامل، فهي تعمل على زيادة كفاية الأفراد وزيادة قدرتهم الذهنية والجسمية وتؤمنهم من مخاطر المستقبل وهذا يزيد من قدرتهم على الإنتاج والادخار، إذ أن زيادة توزيع الدخل تؤدي إلى زيادة موارد المستفيدين وبهذا الشكل تزيد من إمكانياتهم في الادخار الذي يعتمد على مستوى دخول الأفراد².

2. الأثر على الاستهلاك

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، وتباشر النفقات العامة آثارها على الاستهلاك عن طريقين: أولهما شراء الدول لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية، وثانيهما قيام الدولة بتوزيع

¹ فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، درا الرضوان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 71.

² عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

دخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك. وبناء على ذلك فإن أثر النفقات في الاستهلاك يتوقف على طبيعة هذه النفقة¹.

أ- النفقات العامة التي تشكل طلباً مباشراً على السلع والخدمات الاستهلاكية

تشكل النفقات التي تقوم بها الدولة طلباً على بعض السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤثر على الاستهلاك على النحو التالي:

✓ تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الاستهلاكية مثل الخدمات التعليمية والطبية والثقافية والصحية والأمن والقضاء والدفاع..، وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الحكومي.

✓ كما تقوم الدولة بشراء بعض السلع الاستهلاكية مثل الملابس والمواد الغذائية والمواد الطبية، لإشباع حاجات بعض العمال والموظفين، وأفراد القوات المسلحة، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة ويؤثر مباشرة في الاستهلاك القومي.

ب- توزيع الدولة الدخل جزئياً أو كلياً للاستهلاك

تقوم الدولة بتوزيع دخل نقدي على الأفراد بمقابل أو دون مقابل تخصص هذه الدخل جزئياً أو كلياً للاستهلاك، حيث تتنوع النفقات التي تمنحها الدولة لأفرادها فقد تكون على شكل رواتب وأجور تمنح للعمال والموظفين أو على شكل ريع تمنحه لمؤجريها أو فوائد تمنحها لمقرضيها... وتعتبر هذه الدخل نفقات منتجة لأنها تؤدي مباشرة لزيادة الناتج القومي بحيث يقوم هؤلاء الأفراد بإنفاق غالبية هذه الدخل على اقتناء السلع والخدمات الاستهلاكية.

كما تقوم الدولة بتوزيع بعض الإعانات الاجتماعية والاقتصادية دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع، مثل إعانات البطالة والعجز والمرض.. وإعانات لبعض منتجي السلع بهدف تخفيض أسعارها وبالتالي زيادة الاستهلاك، والواضح أن هذه الإعانات توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي زيادة الاستهلاك القومي.

¹ محمد خالد المهديني، خالد شحادة الخطيب، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق للنشر والتوزيع، سوريا، ص 131، 130.

3. أثر النفقات على توزيع الدخل

إن الإنفاق العام له أثر كبير على توزيع الدخل، يمكن أن نراه من خلال الإنفاق على الخدمات العامة التي تنتفع بها الطبقات الفقيرة، فتحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة بتوزيع المداخل على كافة الأفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية. فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور والمرتبات، لكن هذا غير كافي لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتخفيف الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة إذا كانت الغالبية فقيرة¹.

غير أن توزيع المداخل يتوقف على مدى الثراء القومي، فإذا كان اقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة ومداخل الأملاك الوطنية وفي حالة الركود والافتقار إلى الموارد الطبيعية تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلباً على مداخل الأفراد.

ثانياً: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العامة

إلى جانب الآثار المباشرة تحدث النفقات العامة آثار غير مباشرة على الاستهلاك والإنتاج وذلك من خلال أثر المضاعف (الاستهلاك المولد) وأثر المعجل (الاستثمار المولد) ونعرض هذا في النقطتين التاليتين:

1. أثر النفقات العامة من خلال أثر المضاعف

يعتبر كينز أول من أشار لمبدأ المضاعف، إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار، غير أن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصرياً بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن أن تتعداه إلى ظواهر اقتصادية كالاستهلاك أو الإنفاق العام. حيث عمد كينز لتحليل أثر الاستثمار على الاقتصاد الوطني ومن ثم على الاستهلاك، "على اعتبار أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني لا بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار، ما ينجز عنه زيادة النفقات الاستهلاكية.

¹ عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص

وتستمر الحلقة من خلال ما تعرف بحلقة الدخل:¹



إن المضاعف يبين العلاقة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$M = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{(1 - PmC)}$$

حيث أن:

M: تمثل مضاعف الاستثمار.

PmC: تمثل الميل الحدي للاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية.

G: تمثل الإنفاق الحكومي.

من الملاحظ أن المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وعكسيا بالميل الحدي للادخار، لأنه من الناحية النظرية: الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = الواحد الصحيح (1) وعليه: الميل الحدي للادخار = 1 - الميل الحدي للاستهلاك، فيصبح المضاعف كما يلي:

$$M = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{PmS}$$

حيث أن **PmS**: تمثل الميل الحدي للادخار لدالة الادخار الكلية.

2. أثر النفقات العامة من خلال أثر المعجل

يعني اصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي بصفة عامة الإشارة إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فمن الملاحظ أن الزيادة في الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل القومي والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق الأولى تؤدي بدورها بالمنتجين إلى توسيع طاقاتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الاستثمار وذلك بشراء الآلات والمعدات الإنتاجية اللازمة لذلك، وعلى ذلك يلتقي أثر المضاعف بأثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع

¹ زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014/2013، ص 27.

الاستهلاكية بنسبة أكبر من الإنفاق الأولي (أثر المضاعف)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار (أثر المعجل)، فالمعجل إذا يوضح أثر نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار، حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية إلى الإنتاج القومي إلى إحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر ويتم احتساب عامل التعجيل على أساس النسبة بين التغير في مقدار الاستثمار وبين التغير في مقدار الإنفاق¹.

المبحث الثاني: ماهية الإيرادات العامة للدولة

تتطلب النفقات العامة إلى إيرادات عامة لتغطيتها حتى تتمكن الدولة من القيام بوظيفتها في إشباع الحاجات العامة وتعمل الدولة على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، فكل دولة تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها والمشاريع العمومية، لذلك تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تسطير ووضع سياستها المالية لتحقيق مختلف أهدافها المرجوة، لهذا تحاول الدول التنوع من إيراداتها العامة من أجل تغطية أكبر قدر ممكن من النفقات العامة. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدول لتغطية نفقاتها المتزايدة من سنة لأخرى ويمكن الإلمام بأهم هذه الإيرادات والمتمثلة في مداخيل من أموال الدولة، الضرائب والرسوم، القرض العام.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة للدولة

سنحاول في هذا المطلب إعطاء تعاريف للإيرادات العامة و أهم التطورات التي مرت بها.

أولاً: تطور مفهوم الإيرادات العامة للدولة²

تطورت الإيرادات العامة للدولة باختلاف العصور التي مرت فيها، وقد كان مفهوم الإيرادات العامة غير معروف عند الجماعات البدائية وفي الحياة القبلية حيث لم تكن هناك حاجة لإيجاد إيرادات عامة لتمويل الغزوات والحروب وللقيام بالوظائف والمهام البدائية، ولكن الأحوال تغيرت تدريجياً بعد ظهور الدولة فلأجل القيام بالوظائف التقليدية المناطة بها - الدفاع والأمن الداخلي والقضاء-، أصبحت الدولة بحاجة إلى الأموال اللازمة للإنفاق على الجيش، الشرطة والقضاء، وللحصول على الأموال أخذت الدولة تفرض الضرائب والرسوم على المواطنين ويضاف ذلك على دخل الدولة من ممتلكاتها، وبهذا أصبح تحت تصرف الدولة مقدار من المال يساعدها على القيام بوظائفها الأساسية التي كانت تقوم بها في العصور القديمة.

¹ عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص ص85،84 .

² محمد شاکر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص314.

أما في العصر الحديث فإن وظائف الدولة قد زادت كثيرا عما كانت عليه في الماضي، إذ أصبحت الدولة مسؤولة في العصر الحاضر عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وعن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وبهذا كثر إنفاقها فزادت الحاجة إلى إيجاد مصادر وفيرة ومتنوعة لإيرادات الدولة.

وقد أدى تطور وظائف الدولة وازدياد النفقات العامة إلى تطور نظرية الإيرادات العامة وإلى تعدد أنواع الإيرادات وأغراضها، وترتب عن ذلك أن نظرية الإيرادات العامة لم تعد مقصورة كما كانت في الفكر المالي التقليدي على تمويل النفقات العامة بل أصبحت الإيرادات العامة تعتبر أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي المرغوب.

ثانيا: تعريف الإيرادات العامة للدولة

لقد تعددت تعاريف الإيرادات العامة ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

1. يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية " مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"¹.

2. وتعرف الإيرادات العامة للدولة بأنها " هي المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد أو تغطية نفقاتها العامة"².

3. أو هي " المبالغ المالية التي تحصلها الدولة لتغطية الإنفاق العام"

من خلال التعاريف نستنتج أن الإيرادات العامة للدولة أنها أموال تجمعها الدولة من أجل مواجهة مختلف نفقاتها العامة ومن هنا يمكن استخلاص خصائص الإيرادات العامة وهي:

- أ- المورد المالي: بمعنى تحصيل النقود دون غيرها.
- ب- الهيئة العامة: الدولة كشخصية معنوية عامة مخولة قانونا بتحصيل الإيرادات.
- ت- الهدف: تغطية النفقات العامة.

¹ LOUIS TROTABAS, *Finances publiques*, Dalloz, 1967, p 210/211 .

² أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص105.

المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة للدولة

سيتم التطرق إلى أهم مصادر الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بشيء من التفصيل وهي كما يلي:

✓ إيرادات ممتلكات الدولة (العامة والخاصة)

✓ الضرائب

✓ الرسوم

✓ القرض العام

أولاً: إيرادات ممتلكات الدولة

يقصد بدومين الدولة الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء كان ذلك ملكية عامة وتخضع لأحكام القانون العام وهي ما يعرف بالدومين العام، أو ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص مثل ملكية الأفراد تماماً وهي ما يعرف بالدومين الخاص ويعتبر دخل الدومين الخاص مورداً من موارد الإيرادات العامة حيث يكون متجدداً ومستمرًا¹.

1. الدومين العام

يتكون الدومين العام من الأموال التي تمتلكها الدولة أو إحدى المؤسسات أو الهيئات العامة التي تخضع للقانون العام ويتم تخصيصها للنفع العام، ومن أمثلة ذلك الحدائق العامة والطرق والجسور والأنهار والشواطئ والمكتبات العامة وغير ذلك من المرافق التي عادة ما ينتفع بها المواطنون دون أن يضطروا إلى دفع مقابل مادي في سبيل ذلك الأمر، وتقوم الدولة عادة برعاية مثل هذه المرافق ودفع التكلفة المترتبة على ذلك من حصيللة الضرائب أو غير ذلك من الإيرادات، وربما تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى فرض رسوم اسمية على المستفيدين من مثل هذه المرافق كما يحدث في حالة زيارة المتاحف أو الحدائق العامة أو عبور الجسور الهامة وذلك بهدف تنظيم استعمال هذه المرافق بواسطة الجمهور أو من أجل المساهمة في تحمل نفقات صيانتها ورعايتها وتطويرها بما يلبي حاجات المواطنين².

2. الدومين الخاص

ويتكون الدومين الخاص من الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة وهي لا تخضع للقانون العام وليست مخصصة للصالح العام، وبما أن مثل هذه الأموال تخضع للقانون الخاص وتمتلكها الدولة كملكية

¹ محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص101.

² علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت، ص67.

الشخص العادي لأمواله فإن الدولة تستطيع أن تتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة وغير ذلك من التصرفات التي يكفلها لها القانون الخاص.

ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعاً لمصادر الإيرادات التي يتكون منها إلى ما يلي:¹

أ - **الدومين الزراعي**: ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.

ب- **الدومين الصناعي والتجاري**: ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد، أما الطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية، إما الاستثمار المباشر أو الشراكة أو التأميم سواء كان كلي أو جزئي.

ت- **الدومين المالي**: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

ثانياً: الضرائب

تمثل الضريبة في العصر الحديث أهم أنواع الإيرادات العامة والتي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها، إذ مع التطور في جميع نواحي الحياة وظهور احتياجات مختلفة للإنسان ساهمت الضريبة في تحقيق التنمية في شتى المجالات، وظهرت أهداف مختلفة لها مع سعي دائم من قبل الحكومات في دول العالم لتوفير الأموال الكافية من التحصيلات الضريبية لتأدية الالتزامات.

1. تعريف الضريبة

" هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة".

ومن خلال التعريف يمكننا تحديد أهم خصائص الضريبة وهي:²

أ- **الضريبة اقتطاع مالي**: إلا أنه في العصر الحديث تفرض الضريبة في شكل نقدي خلافاً للنظم الضريبية السابقة.

ب- **الضريبة تدفع بصفة إلزامية وإجبارية**: من قبل الأفراد وذلك لانفراد الدولة عن طريق القانون الجبائي بتحديد طرق الربط والتحصيل وإجراءات المتابعات والمنازعات.

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 176، 177.

² حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 8.

ت- تدفع الضريبة بصفة نهائية: أي أنها غير قابلة للاسترداد فهي ليست أمانة أو وديعة يستردها صاحبها فيما بعد.

ث- تدفع الضريبة بدون مقابل: أي أن دافع الضريبة لا يعرف مقدار ولا طبيعة المنفعة التي ستعود عليه من خلال النفع العام الذي تحققه الضريبة، وبهذا فلا مقابل خاص يعود على دافع الضريبة.

ج- تجبى الضريبة لتحقيق منفعة عامة: فهي لا تحصل بغرض الإنفاق على شيء معين بذاته بل لمواجهة نفقات عامة تخص جميع المواطنين والدولة فممنفعتها عامة.

2. أهداف الضرائب

يمكن إبراز أهم أهداف الضرائب فيما يلي:¹

أ- الأهداف المالية: وذلك من خلال توفير حصيله ضريبية كافية ودائمة يمكن الاعتماد عليها في توفير المتطلبات اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحقيق التنمية المطلوبة مع مراعاة أن تكون مصاريف تحصيل الضريبة في أدنى حدوده، والتسديد على أهمية التوسع الأفقي في إعداد المكلفين وبالتالي توفير ممولين جدد للمحافظة على مقدار الضرائب التي يتم تحصيلها كل سنة.

ب- الأهداف الاجتماعية

يمكن تلخيص أبرزها بما يلي:

- ✓ إعادة توزيع الثروة بين المواطنين.
- ✓ الحد من بعض العادات السيئة أو غير المرغوب بها في المجتمع.
- ✓ تنظيم النسل في المجتمع.

ت- الأهداف الاقتصادية

تتمثل فيما يلي:

- ✓ العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية.
- ✓ توجيه الاستثمارات المحلية إلى بعض القطاعات المرغوب بها.
- ✓ وسيلة لتشجيع النشاط الاقتصادي.
- ✓ وسيلة لتحسين المركز المالي وزيادة حجم الاستثمارات.

¹ عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص

3. أنواع الضرائب

نتيجة لتعدد الضرائب واختلاف أساليبها وآليات تحصيلها، من المفيد تصنيفها في مجموعات متجانسة باستخدام معايير متعددة، ومن أهم هذه التصنيفات ما يلي:¹

أ- التصنيف الاقتصادي

يمكن حسب هذا التصنيف استخدام المعايير التالية:

✓ حسب المادة الخاضعة للضريبة

• **ضرائب على الدخل:** أي ضرائب دخل الأشخاص الطبيعيين مثل الضرائب على الدخل الإجمالي، والمعنويين مثل الضرائب على دخل الشركات.

⌚ **ضرائب على رأس المال:** وتشمل الضرائب على القيم المنقولة و القيم غير المنقولة.

⌚ **الضرائب على الإنفاق:** وهي الضرائب المفروضة بمناسبة استخدام الدخل.

✓ حسب الأعوان الاقتصاديين

⌚ **الضرائب على العائلات:** هي مجموعة من الضرائب التي تتحمل عبئها العائلات مثل الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على الاستهلاك.

⌚ **الضرائب على الشركات:** وتمثل مجموع الضرائب المفروضة على شركات الأعمال كالضريبة على أرباح الشركات.

⌚ **الضرائب على المنتجات:** وهي الضرائب المفروضة على المنح بغض النظر عن طبيعة العون الاقتصادي الحائز له.

ب- التصنيف التقني

وتتقسم حسب هذا المعيار إلى:

✓ الضرائب المباشرة

وهي التي تستقر لدى المكلف بها، بحيث لا يستطيع نقل عبئها إلى الغير فيكون المكلف القانوني هو نفسه المكلف الفعلي، فلا وسيط بين المكلف و غدارة الضرائب.

✓ الضرائب الغير مباشرة

وهي الضرائب التي يمكن للمكلف نقل عبئها للغير، يعني أنه يمكن أن يكون المكلف الفعلي لها غير المكلف القانوني.

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص31-33.

✓ الضرائب الشخصية

وهي الضرائب التي تأخذ بعين الاعتبار القدرة التكلفة للممول، أخذاً بعين الاعتبار حالته الشخصية وأعباءه العائلية .

✓ الضرائب العينية

وهي تلك الضرائب التي تفرض على عنصر اقتصادي دون اعتبار الحالة الشخصية للمالك مثل الضرائب العقارية وحقوق التسجيل.

ثالثاً: الرسوم

تحظى الرسوم بأهمية بالغة في موارد الدولة، فهي تشكل نسبة من الإيرادات العامة يمكن استعمالها كوسيلة من وسائل توجيه الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

1. تعريف الرسم

" الرسم هو عبارة عن مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة، تتفرد الدولة بأدائها " ¹.

أو "مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له يترتب عليها نفع خاص له إلى جانب نفع عام.

يتضح من هذا التعريف أن الرسم يتميز بأربع خصائص هامة وهي: ²

أ- الرسم مبلغ نقدي: يدفعه الفرد مقابل الحصول على خدمة خاصة من نشاط إحدى إدارات أو مرافق الدولة، واشتراط الصورة النقدية للرسم جاء ليساير التطور الحديث في مالية الدولة من حيث اتخاذ نفقاتها وإيراداتها الصورة النقدية.

ب- الرسم يدفع جبراً من الأفراد للدولة: فالرسم يدفع جبراً بواسطة الفرد مقابل الحصول على الخدمة الخاصة التي يتلقاها من جانب إحدى الإدارات والمرافق العامة، وتفرض الرسوم بقواعد قانونية لها صفة الإلزام تجبر الفرد على دفعها إذا ما تقدم بطلب لإحدى الإدارات أو الهيئات العامة، وتحدد قيمة الرسم بمقتضى هذه القواعد القانونية معبراً عن إرادة الدولة، ولا سبيل أمام الفرد إلا الخضوع لمضمون تلك الإرادة.

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1992، ص 39.

² محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة المالية، الدورة التحضيرية، 2013، ص 55، 54.

ت- **عنصر المقابل في دفع الرسم:** فالرسم يدفعه الفرد مقابل خدمة خاصة يحصل عليها من جانب الدولة، وقد تكون هذه الخدمة عمل تتولاه إحدى الهيئات العامة لصالح الفرد كالفصل في المنازعات الرسوم القضائية أو توثيق العقود وشهرها رسوم التوثيق، أو استعمال الفرد لبعض المرافق العامة استعمالاً يترتب عليه في الغالب تيسير مباشرة مهنته كاستعمال الموانئ والمطارات رسوم الموانئ وبعض الطرق العامة البرية والنهرية مثل رسوم الطرق.

ث- **تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام:** ويعني ذلك أن الفرد الذي يدفع الرسم إنما يحصل على نفع خاص به لا يشاركه فيه غيره من الأفراد يتمثل في الخدمة المعينة التي تؤديها له الهيئات العامة في الدولة، كما أنه يعني أن هذه الخدمة تمثل إلى جانب النفع الخاص نفعاً عاماً يعود على المجتمع ككل أو على الاقتصاد القومي في مجموعة، فالرسوم القضائية التي يدفعها المتقاضون مقابل الحصول على خدمة مرفق القضاء يترتب عليها تحقيق نفع خاص يتمثل في حصول كل منهم على حقه وضمن عدم منازعة أحد فيه بعد ذلك، وفي آن واحد يستفيد المجتمع من نشاط القضاء الذي يعطي الحقوق لأصحابها ويضمن لهم الطمأنينة والأمن والاستقرار وهذا نفع عام كما هو واضح.

رابعاً: القرض العام

تعتبر القروض العامة أيضاً من الموارد الهامة التي تعتمد عليها الدولة من أجل تغطية مختلف نفقاتها.

1. تعريف القرض العام

يمكن تعريف القرض العام بأنه "عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الغير (الأفراد أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية) مع التعهد برد مبلغه ودفع الفوائد عن مدته وفقاً لشروطه".¹

إن التعهد بوفاء القرض هو الصفة الأساسية التي يتميز بها القرض العام عن إيرادات الدولة لأخرى، وقد وجد على أساس تعاقدية بين الدولة وبين المقرضين، لذلك فهو يختلف عن الضريبة بإيرادات الضريبة تدخل الخزنة العامة ولا ترد مطلقاً لدافعها، بينما إيرادات القرض تدخل الخزنة العامة ديناً وتتعهد الدولة بردها مع الفوائد في أجل محدد.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992، ص 221.

2. أنواع القروض العامة

تتميز القروض العامة بعدة أنواع نذكر منها ما يلي:

أ- القروض الداخلية والقروض الخارجية

تنقسم القروض إلى قروض داخلية بمعنى تكون من داخل البلاد وأخرى خارجية عن طريق اللجوء إلى

جهات أجنبية ونلخصها في الآتي:¹

✓ القروض الداخلية

• **قرض حقيقي:** هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها، وتتمتع الدولة بحرية كاملة بهذا النوع من القروض لأنها تستطيع وضع الشروط التي تجدها مناسبة وتحاول الدولة إغراء المقترضين بالمزايا العديدة التي يقدمها القرض لهم، الأفراد يسلمون جزء من قوتهم الشرائية الحالية إلى الحكومة مقابل عائد لهم في فترات مستقبلية عبارة عن الفوائد التي تلتزم الدولة بدفعها.

• **القرض الظاهري:** اقتراض الدولة من البنك المركزي، وهو أن يدفع البنك المركزي مبالغ نقدية من الأرصدة المجمدة لديه للحكومة مقابل سندات دين تصدرها الحكومة، وهذا يكون على شكل فتح حساب دائن للحكومة بمبلغ القرض ومقابل ذلك تمنح الحكومة البنك المركزي حق إصدار أوراق نقدية جديدة لا تستند إلى تغطية خاصة سوى سند دين على الدولة.

✓ القروض الخارجية

يكون هذا حين تقترض الدولة من وحدات اقتصادية أجنبية، الدائنون هم وحدات اقتصادية غير وطنية وفي العادة تلجأ الحكومة إلى هذا النوع من الاقتراض حيث لا تكفي المدخرات المحلية لتمويل المشروعات التي تسعى الدولة في إقامتها وذلك لتحقيق أهداف التنمية.

هذه القروض تساعد الدولة في الحصول على عملات أجنبية تتمكن بها من شراء سلع وخدمات من الخارج، يتم دفع القرض وفوائده (خدمة الدين العام) بالعملات الأجنبية.

ب- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية

كما نميز بين نوعين آخرين من القروض في الآتي:¹

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 107.

✓ القروض الاختيارية

وهي أن يكون الأفراد أحرارا في الاككتاب في سندات القرض أو عدم الاككتاب فيه، مراعيين في ذلك ظروفهم الخاصة والاعتبارات المالية والاقتصادية التي تحيط بهم، وبالمقارنة مع فرص الاستثمار الأخرى المتاحة لهم، والقرض الاختياري يمكن أن يكون داخليا أو خارجيا.

✓ القروض الإجبارية

ويقصد بالقرض الإجباري أن لا يترك للأفراد حرية الاككتاب في سندات، وإنما يجبرون عليه بالأوضاع التي يقرها القانون، وهذا يلاحظ أن القرض الإجباري غالبا ما يكون داخليا لأن سلطة الدولة في جبر الأفراد على الاككتاب في قروضها لا تمتد إلى خارج حدودها الإقليمية.

ب- القروض المؤبدة والقروض المؤقتة

وسنجملها في الآتي:²

✓ القروض المؤبدة أو الدائمة

تكون القروض دائمة إذا كانت الدولة لا تلتزم بالوفاء به من خلال مدة معينة مع التزامها بدفع فوائده إلى حين الوفاء، والصفة المتقدمة هنا مقررة لصالح الدولة دون المقترضين أو الدائنين، إذ يجوز لها في أي وقت الوفاء بالقرض المؤبد دون أن يكون من حق هؤلاء الاعتراض على هذا وطلب استمرار القرض وتحصيل فوائده.

✓ القروض المؤقتة

تلزم الدولة بالوفاء به في وقت معين وطبقا للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار، كأن يتحدد إلزامها بالرد بعد خمس سنوات أو في حدود تقع بين تاريخين محددتين، كأن تلزم الدولة نفسها بسداد القرض، ويمكن تقسيم القروض المؤقتة من حيث مدتها إلى قروض قصيرة الأجل، وقروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة للدولة

تترتب عن الإيرادات العامة وأبرزها (الضرائب والقروض العامة) أثارا اقتصادية في غاية الأهمية.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، 226.

² المرجع السابق، ص 227.

أولاً: الآثار الاقتصادية للضرائب

تختلف آثار الضرائب باختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها ومن هنا يمكن عرض أهمها في ما يلي:¹

1. الأثر على الاستهلاك والإنتاج

إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي انخفاض الاستهلاك، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج أي عدم تأثر الإنتاج.

إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعاً لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعاً لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.

2. أثر على الادخار والاستثمار

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضاً وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحالتين، إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة فإن هذا يؤدي حتماً إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار، كما أن الأموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنتين زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

3. الأثر على إعادة توزيع الدخل

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة مع التحكم في ظاهرة التهرب، وتكون نفس النتيجة في حالة

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص62-

فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

4. أثر الضرائب على كسب العمل

لدراسة أثر الضرائب على طلب العمل نميز حالتين: الأولى حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخل المحدودة، فهذا قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة، أما الثانية حالة الدخل المرتفعة مثل المهن الحرة إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقاً، وما هو جدير بالذكر في الأخير أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحد فكل ضريبة لها تأثيرها وفقاً لظروف فرضها.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للقروض العام

الدول لا تلجأ للقروض العامة إلا من خلال مجموعة من العوامل الاقتصادية وهذه العوامل تختلف من دولة لأخرى، إذ ينجم عن القروض العامة آثار اقتصادية ومن بينها ما يلي:

1. تأثير القروض في الإنتاج القومي

للقروض العامة آثاراً تجميعية على مستوى الإنتاج القومي حيث تتوقف هذه الآثار أساساً على كيفية وأسلوب إنفاق حصيله القروض، فإذا أنفقت هذه الحصيلة في تمويل مشروعات من طبقة استهلاكية أو خدمات لا تزيد من إنتاجية العمل ورأس المال فإنها قد لا تفيد سوى طبقات معينة، أما إذا أنفقت الحصيلة في تمويل مشروعات تعمل في المجالات الاستثمارية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ورأس المال وزيادة الموارد المالية للدولة، وبالتالي إلى التخفيف من عبء خدمة الدين في المستقبل بالنظر إلى أن المشروعات المقدمة تدر دخلاً تدفع منه الفوائد وأصل الدين، هذا بالإضافة إلى أنها تسرع في معدل تدفق رأس المال وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي التي تتجدد دورته من عام لآخر، وهو الأمر الذي يؤثر في نمو وازدياد الدخل القومي.¹

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة للدولة

يعبر رصيد الميزانية عن حالة الميزانية في آخر السنة المالية وتكون على شكلين إما فائض وهي حالة نادرة الحدوث في اقتصاد اعتيادي، وإما عجز وهو الأكثر شيوعاً وحدوثاً ولهذا سنتناوله بشكل أكثر في هذا المبحث لاعتباره من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم، فهو من

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 255.

المشكلات المالية المتميزة بتطورها الذي يصيب كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في ظل نقص الموارد واتساع الحاجات، وقد تعدت هذه الحالة كونها قضية تواجهها دول العالم الثالث فقط، بل أصبحت مشكلة تؤرق حتى الدول الصناعية المتقدمة وتحول أمام تحقيق أهدافها المرجوة.

المطلب الأول: تعريف وأنواع عجز الميزانية العامة للدولة

أولاً: تعريف عجز الميزانية العامة

هناك عدة مفاهيم يمكن إجمالها من أجل استنتاج مفهوم شامل للعجز الموازني وأهمها ما يلي:

- عجز الموازنة "هو رصيد موازني سالب تكون فيه النفقات العامة للدولة أكبر من إيراداتها"¹.
 - يقصد بعجز الموازنة عند علماء الفكر المالي هو "قصور الإيرادات العامة المقدره للدولة لسداد النفقات العامة المقدره"².
 - وقد عرفه ماريو بليجير بأنه "الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية"³.
- ومن خلال التعريفين السابقين يمكننا القول بأن العجز الموازني "هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة في الموازنة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجارات الزيادة المضطرة في النفقات العامة، فالنفقات هي التي تحدد غالباً حجم العجز وطبيعته حيث تميل إلى الزيادة في مختلف دول العالم الذي سببه تطور الحاجات العامة ونمو وظائف الدولة".

ثانياً: أنواع عجز الميزانية العامة

لعجز الميزانية العامة للدولة أنواع متعددة نذكر أهمها فيما يلي:⁴

¹ لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص114.

² هزوشي طارق، لباز الأمين، مذاخلة بعنوان "دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، جامعة الجلفة، يومي 23-24 فيفري 2011، ص6.

³ وائل إبراهيم الراشد، العجز في الموازنة العامة لدولة الكويت، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد01، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1995، ص ص3،4.

⁴ كردودي صديينة ، مرجع سبق ذكره، ص171-172.

1. العجز الشامل: يعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقتربها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي، غير أن الأخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملا خطيرا من عوامل عجز الموازنة العامة للدولة في البلاد المتخلفة ألا وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية التي أصبحت الآن عبئا كارثيا على هذه الدول، وهو العبء الذي نجم من علاقات الاستغلال غير المتكافئة التي وقعت فيها تلك الدول في سوق الاقتراض الدولي في السبعينات والثمانينات ويوحى الأخذ بهذا المفهوم إلى نتيجة معينة تهم الدائنين ومحاها أنه لا بد للميزان الرئيسي في آخر المطاف أن يصير ميزانا إيجابيا لكي يغطي ولو جزء من فوائد الدين الجاري.

2. الدين العام: ويقارب هذا المفهوم بشكل واضح المعنى القاموسي للإنفاق السالب، أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها من خلال الاقتراض وهذا النوع من العجز يعرف بأنه الفرق بين مجموع الإنفاق الجاري: صافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية وصافي امتلاك الأصول المالية، من جهة والإيرادات الضريبية وغير ضريبية من جهة أخرى، أي أن العجز في هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلا بالتغيرات في الحياة من النقود، وبما أن هذه عادة ما تكون صغيرة فإن الميزانية تكون متوازنة وفقا لهذا المفهوم إذا كان صافي الاقتراض يساوي صفرا.

3. العجز الجاري: يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

وهناك من يرى بأن العجز الجاري يعبر عن الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية، وهو بهذا الاعتبار يعطي وزن مقداره صفر للمصروفات الرأسمالية والإيرادات الرأسمالية مثل بيع الأصول، والمنطق الكامن في ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة، وذلك لأن الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة وفي الستينات من القرن السابق كانت القناعة السائدة هي أن الإنفاق الجاري ينبغي تمويله بالضرائب.

المطلب الثاني: أسباب العجز الموازي

يرجع العجز الموازني إلى سببين رئيسيين هما:¹

أولاً: زيادة النفقات العامة

إن المتتبع بطرق الإنفاق الحكومي يجد أن زيادة النفقات ترجع لأحد الأسباب التالية:

1. الزيادة الطبيعية في عدد السكان: و ما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة اتجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين وإقامة المشاريع والمرافق العامة من طرق ومدارس ومستشفيات وكفالة الصحة والتعليم وما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق من سنة لأخرى.
2. زيادة نفقات الخدمة المدنية و خصوصاً بند الرواتب و الأجور.
3. زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية وما يصاحب ذلك من الارتفاع المتواصل في تكاليف التسليح ويتعد ذلك حتى بعد الحروب حيث تزداد النفقات بسبب إعادة التعمير بعد الحرب.
4. تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة، فإن كثرة الاقتراض وتراكم الديون العام غير محتملة.
5. الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل وغير ذلك مما يتطلب زيادة في النفقات لإعانة المتضررين والمحتاجين.
6. الإنفاق التبذيري والترف من ذوي النفوذ والسلطة والجاه وكبار المسؤولين.

ثانياً: قلة الإيرادات العامة

- والسبب الثاني من أسباب العجز في الموازنة هو قلة الإيرادات وانخفاضها، وقد يحصل ذلك نتيجة حالة غير متوقعة ومن هذه الحالات التي ينجم عنها قلة الإيرادات ما يلي:
1. انخفاض حصيللة الضريبة وخصوصاً في حالات الركود الاقتصادي.
 2. عدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام.
 3. انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبياً بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطلها.
 4. الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة تحدث نزعة عند كثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب.

¹ هزري طارق، لباز الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

5. التراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسبة ضريبية عالية تثقل كاهل المستثمرين وتقضي على حوافز الإنتاج والتنمية والاستثمار وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح.

المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة

يتم علاج عجز الميزانية من خلال طريقتين تمثل الأولى التمويل الخارجي والثانية التمويل الداخلي وكل منهما تتخذ عدة أشكال نوجزها في الآتي:¹

أولاً: التمويل الخارجي

وهذا التمويل للعجز المالي يمكن أن يأخذ واحداً من الأشكال التالية: المنح، القروض الميسرة أو التفضيلية، والاقتراض التجاري.

1. المنح: يمكن أن تكون على شكل نقدي، حيث تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني العجز، كما يمكن أن يأخذ شكل مساعدة سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى وهذه السلع تباع محلياً ويتم استخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز. فالمنح يمكن أن تكون مخصصة لتمويل مشروعات تنموية أو لاستكمال بعض مشروعات البنية الأساسية، وهذا بدوره يساعد الحكومة المستلمة للمساعدة على تخصيص بعض موارد الميزانية لمعالجة العجز.

2. القروض الميسرة والاقتراض الخارجي: أما القروض الميسرة أو التفضيلية فهي تتمتع بكونها تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق وبأن لها فترة سماح طويلة نسبياً وكذلك بطول فترة السداد، وهذه القروض قد تمنح من قبل دول أو مؤسسات دولية وغالباً ما تكون مرتبطة بمشروعات محددة، والقروض التجارية تأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية وقد تستغرق عدة شهور أو فترة طويلة من الزمن وقد تكون مخصصة لأغراض محددة أو عامة كما هو الحال في المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا.

ثانياً: التمويل المحلي

إذا لم يكن للدولة ما من منفذ للتمويل الخارجي فإن العجز المالي يمكن أن ينشأ إذا كانت هناك قدرة على تمويله محلياً والتمويل المحلي يأتي بأشكال مختلفة.

¹ عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية-، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص ص 132، 134.

يمكن التفريق بشكل أساسي بين الاقتراض من الجمهور والاقتراض من الجهاز المصرفي، كما ينبغي التفريق بين الاقتراض الذي يعمل على تخفيض القدرة الشرائية في يد الجمهور والاقتراض الذي لا يؤدي إلى ذلك، ومن هنا يمكن التفريق بين ثلاث أنواع من الاقتراض المحلي:

1. الاقتراض من البنك المركزي: يمكن القول بأن الاقتراض من البنك المركزي ليس له تأثير انكماش مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطر لتخفيض الائتمان في مكان آخر حتى يقوم بتوسيع الائتمان للحكومة، ومن هنا يقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي.

2. الاقتراض من البنوك التجارية: وهذا النوع من الاقتراض لن يكون له أثر على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من هذا الاقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي، وإذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطات زائدة فإنه يمكنها إقراض الحكومة من خلال الحد من الائتمان للقطاع الخاص وهذا سيولد ضغوطاً آنية تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي. وبدلاً من الحد من الائتمان للقطاع الخاص يمكن للبنوك التجارية الالتجاء للبنك المركزي لمساعدتها وإذا ما قام هذا الأخير بتوفير الائتمان للمصارف التجارية فإن النتيجة ستكون مشابهة للحالة التي تحصل فيها الحكومة على هذا الائتمان من المصرف المركزي.

3. الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك: وهذا النوع من الاقتراض عادة يكون له أثر انكماش في الطلب الخاص، ويصدق هذا بشكل خاص على الدول النامية التي تكون فيها الموارد المالية لدى القطاع الخاص الغير بنكي محدودة.

الطريقة الأولى في التمويل "الاقتراض من البنك المركزي أو خلق النقود" تختلف عن الأولى والثانية في أنها لا تؤدي إلى أية زيادة في حجم الديون ولذا فهي تشبه الضرائب من حيث الآثار، وبالمقابل فإن الدين الواقع على الحكومة إذا ما اختارت تمويل العجز من خلال الطريقة الثانية والثالثة سيترتب عليه تحمل مدفوعات الفوائد، ولذا فإن صافي المساهمة التي يقدمها هذا التمويل للعجز تعتبر أقل من المساهمة الكلية.

- تناولنا في هذا الفصل بنية أو هيكل الميزانية العامة للدولة، فتطرقنا إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة، بالإضافة إلى تناولنا لعجز الموازنة ومن هذا توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:
- ✓ أن النفقة العامة ما هي إلا مبلغ من النقود تستخدمه أي دولة أو أي شخص في سبيل تحقيق منافع عامة وقد تطور هذا المفهوم بتطور دور الدولة من الحيادية إلى المتدخلة، وأضحت بذلك النفقات من أهم وسائل السياسة المالية بغية تفعيل النشاط الاقتصادي وتوجيهه.
 - ✓ تتمتع النفقات العامة بمجموعة من الخصائص تميزها عن النفقات الخاصة، كما تعتمد في تقسيماتها على العديد من المعايير تبين مختلف أصنافها، كما تحكم النفقات قواعد وضوابط يجب الأخذ بها و مراعاتها.
 - ✓ للنفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة .
 - ✓ تعبر الإيرادات العامة عن مختلف المصادر التي تحصلها الدولة لتغطية نفقاتها العامة وتتمثل أهم هذه المصادر في ممتلكات الدولة سواء كانت عامة أو خاصة، الرسوم والقروض العامة وأخيرا الضرائب والتي تعد أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة.
 - ✓ تنجم عن الإيرادات العامة للدولة آثار اقتصادية خاصة الضرائب والقروض العامة.
 - ✓ تواجه الميزانية العامة للدولة عجز يتم تداركه عن طريق مصادر التمويل المختلفة، حيث يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات أكبر من الإيرادات العامة وهو مشكلة مستعصية تواجه الكثير من البلدان يصعب التخلص منها بسهولة.

الفصل الثالث: تحليل تطور الميزانية العامة لدولة الجزائر خلال الفترة

2015 – 2001

المبحث الأول: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر

المبحث الثاني: تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر

المبحث الثالث: مقترحات إصلاح أداء الميزانية العامة في الجزائر

تمهيد

تعكس الميزانية العامة للجزائر الحياة الاقتصادية والوضع الاقتصادي السائد كباقي الدول من خلال إظهار مدى تغطية إيراداتها لنفقاتها المختلفة ومدى تطورها، ولقد عرفها المشرع الجزائري حسب القانون 17/84 كالتالي: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"، ذلك أن الميزانية هي الوسيلة التي تستخدمها الدولة بغرض التنسيق بين تطور النفقات والإيرادات قصد الوصول إلى التوازن المالي والاقتصادي، لكن مما يعيق الجزائر في تحقيقه أنها تعتمد بدرجة مبالغ فيها على البترول كمورد أساسي المعرض بشكل كبير للصدمات وعدم الاستقرار الأمر الذي ينعكس بالسلب عليها وعلى سياساتها المتبعة، وعدم القدرة على تغطية مختلف نفقاتها المبوبة وبالتالي الوقوع في مصيدة العجز المالي الذي يستدعي سياسة مالية محكمة ورشيده من طرف الدولة لتخطيه.

فكل هذه النقاط وغيرها سوف نتناولها في هذا الفصل بالتفصيل والتحليل من خلال التطرق للمباحث

التالية:

المبحث الأول: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر

المبحث الثاني: تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر

الثالث: مقترحات إصلاح أداء الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الأول: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر

في هذا المبحث نتطرق إلى تبويب النفقات العامة في ميزانية الجزائر، ثم نقوم بتحليل تطورها أثناء الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2015.

المطلب الأول: النفقات العامة في الجزائر وتبويبها

تحظى النفقات العامة بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة، هذه الأخيرة أشار إليها المشرع الجزائري باعتبارها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص لها، كما اعتبر أن النفقات العامة هي أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدر نص صريح من خلال قانون المالية. ويمكن تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى، وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بأن النفقات الدائمة تشمل:

1. نفقات التسيير

2. نفقات التجهيز أو الاستثمار

أولاً: نفقات التسيير

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لتسيير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة أساساً من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب، ومنه لا يمكن ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية¹.

تتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، توجد أبواب تتكون من سبع فقرات وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلاً وعدد المواد التي يشملها الفصل غير محددة ويمكن أن يقسم البند إلى فروع نفقات الباب الأول والثاني الممثلة في ميزانية الأعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية، والباب الثالث والرابع يجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات .

1. الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.

✓ الفقرة الأولى: احتياط الدين.

✓ الفقرة الثانية: الدين الداخلي، الدين العائم.

¹ المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984.

✓ الفقرة الثالثة: الديون الخارجية.

✓ الفقرة الرابعة: الضمانات.

✓ الفقرة الخامسة: النفقات المحسومة من الإيرادات.

2. الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية " وهي عبارة عن الإعتمادات الضرورية واللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد " ويتكون من الفقرات التالية:

✓ الفقرة الأولى: رواتب العمال.

✓ الفقرة الثانية: المعاشات والمنح العائلية.

✓ الفقرة الثالثة: المعاشات والأعباء الاجتماعية.

✓ الفقرة الرابعة: المستخدمون والمعدات وتسيير المصالح.

✓ الفقرة الخامسة: المستخدمون وأعمال الصيانة.

✓ الفقرة السادسة: المستخدمون وإعانات التسيير.

✓ الفقرة السابعة: المستخدمون والنفقات المختلفة.

3. الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

4. الباب الرابع: يتمثل في التدخلات العمومية ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

✓ الفقرة الأولى: التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.

✓ الفقرة الثانية: الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

✓ الفقرة الثالثة: تشمل النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

✓ الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل الإعانات الاقتصادية والمكافآت.

✓ الفقرة الخامسة: النشاط الاقتصادي وإعانات لمؤسسات المصلحة الوطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).

✓ الفقرة السادسة: الإعانات الاجتماعية، المساعدات والتضامن.

✓ الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي التوقعات (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة).

ثانيا: نفقات التجهيز (الاستثمار)

أي الموضوعية إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي مثل الزراعة والصناعة، الأشغال والبناء، النقل والسياحة¹. قائمة ميزانية نفقات الاستثمار والتجهيز تمثل الوثيقة الأساسية للميزانية لعمليات التجهيز والاستثمار، ولا يمكن لأي عملية أن تنجز إلا كانت مسجلة وتجدر الإشارة إلى أنه تختلف الإعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير عن تلك التي تخصص لسد نفقات الاستثمار، حيث تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الائتماني السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب هي:²

1. الاستثمارات الواقعة والمنفذة من قبل الدولة.

2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

3. النفقات الأخرى بالرأسمال.

بحيث يتم تصنيف نفقات التجهيز وفق عشرة برامج قطاعية والمخططات البلدية للتنمية وهي:

✓ القطاع 0: المحروقات

✓ القطاع 1: الصناعة المعملية

✓ القطاع 2: المناجم والطاقة

✓ القطاع 3: الفلاحة والري

✓ القطاع 4: الخدمات المنتجة

✓ القطاع 5: المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية

✓ القطاع 6: التربية والتكوين

✓ القطاع 7: المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية

✓ القطاع 8: السكن

✓ القطاع 9: مواضيع مختلفة

✓ القطاع 10: المخططات البلدية للتنمية

أما فيما يخص العملات برأسمال فتتضمن النفقات التالية:

✓ آجال تسديد سندات الخزينة.

✓ ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

¹ علي زغود، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 35، 34.

² المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984.

- ✓ مساهمات وتعبيدات تهيئة الإقليم.
- ✓ مخططات صندوق تطهير المؤسسات.
- ✓ النفقات برأسمال.
- ✓ مساهمات التجهيز.
- ✓ مكافآت الفوائد.
- ✓ مؤونات النفقات غير المتوقعة.
- ✓ مؤونات تطوير المناطق المراد تطويرها.
- ✓ مؤونات تصفية المديونيات غير المسددة.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة الإجمالية للدولة خلال الفترة 2001-2015

لقد شهدت النفقات العامة للدولة الجزائرية عدة تطورات خلال فترة الدراسة، وهذا ما سنحاول عرضه في هذا المطلب من خلال تحليل التطور الإجمالي الذي عرفته النفقات العامة خلال الفترة 2001-2015. إذ ومع ارتفاع مداخيل الدولة الجزائرية جراء ارتفاع أسعار المحروقات، اتبعت سياسة إنفاقية توسعية تميزت بتصاعد نمو الإنفاق العام، حيث ارتبط هذا النمو وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر آنذاك من خلال تطبيق برامج تنموية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة مثل (برنامج الإنعاش الاقتصادي) وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور حجم النفقات الإجمالية خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نسبة الزيادة %
2000	1178,1	-
2001	1321	12,12

17,38	1550,6	2002
13,90	1766,2	2003
3,71	1831,8	2004
12,02	2052	2005
19,54	2453	2006
26,72	3108,5	2007
34,82	4191	2008
0,55	4214,4	2009
5,99	4466,9	2010
31,04	5853,6	2011
20,57	7058,1	2012
-14,64	6024,1	2013
15,87	6980,2	2014
9,68	7656,3	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2009، 2010، 2014،

[www.bank of.algeria.dz /2016](http://www.bankofalgeria.dz/2016)

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن النفقات العامة للدولة الجزائرية متزايدة غير أن نسبة هذه الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى، وذلك حسب الأوضاع والسياسة التي انتهجتها الدولة خلال الفترة المدروسة. فمثلا نلاحظ إجمالي النفقات العامة للدولة سجل ارتفاعا مستمرا طوال الفترة الممتدة من سنة 2001 في حدود 1321 مليار دج إلى غاية 1831.8 مليار دج سنة 2004 أي بنسبة زيادة في المتوسط قدرت ب 11.77%، وهذا يفسر اعتماد الجزائر على برامج تنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي المقرر سنة 2004/2001.

وظل هذا الارتفاع في تزايد بوتيرة أكبر من سنة إلى أخرى فمثلا قدر نمو النفقات العامة من سنة 2005 إلى 2009 في المتوسط بحوالي 18.71% إذ انتقلت من 2052 مليار دج سنة 2005 إلى 4214.4 مليار دج سنة 2009 ويرتبط هذا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2009/2005، رغم أن نسبة الزيادة سنة 2009 كانت 0.55% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالسنوات السابقة ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008، لكنها لم تؤثر بشكل كبير جدا مما سمح للنفقات العامة في الزيادة بعدها بوتيرة

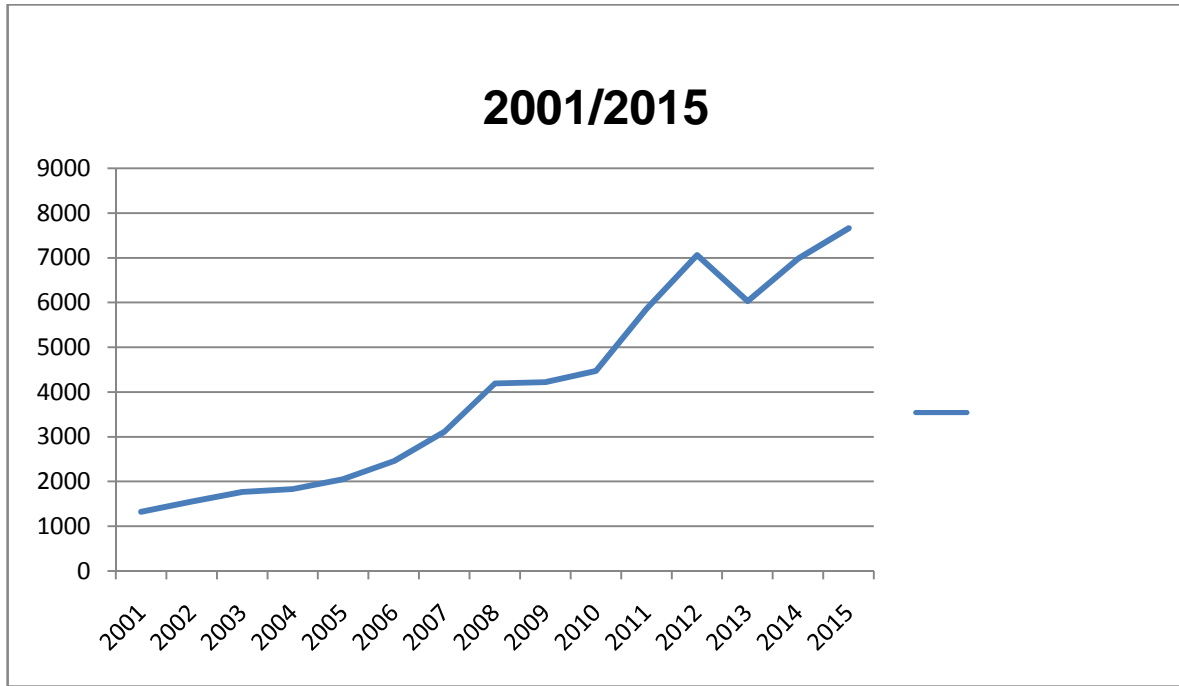
مرتفعة إلى غاية 2012 التي وصلت إلى 7058.1 مليار دج وهو يمثل أعلى نمو إنفاقي سجل طيلة فترة هذه الدراسة.

لكن مؤخرا شهدت النفقات العامة انخفاضا سنة 2013 وأصبحت 6024.1 مليار دينار قدرت نسبة الانخفاض 14.64% ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أنها ارتفعت مرة أخرى سنة 2014 بنسبة 15.87% مقابل 6980.2 مليار دج وارتفعت أيضا بنسبة 9.68% سنة 2015 مقابل 7656.3 مليار دج.

والشكل التالي سيوضح لنا تطور حجم النفقات الإجمالية خلال الفترة 2015/2001 :

الشكل رقم 01: تطور حجم إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 2015-2001

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

المطلب الثالث: تحليل تطور حجم نفقات التجهيز ونفقات التشغيل خلال الفترة 2001 - 2015

بعدما تطرقنا إلى تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر، سنحاول في هذا المطلب عرض كل من نفقات التشغيل ونفقات التجهيز كل على حدى من أجل إعطاء صورة تفصيلية والتمييز بينها وتحليل تطورها حسب القطاعات خلال نفس الفترة.

أولاً: تحليل تطور حجم نفقات التشغيل

ويمكن توضيح ذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تحليل تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نسبة الزيادة %	النسبة من النفقات الإجمالية %
2000	856,2	-	-
2001	963,6	12,54	72,94
2002	1097,7	13,91	70,79
2003	1199,2	9,24	68,41
2004	1224,3	2,09	66,81
2005	1245,1	1,69	60,67
2006	1437,9	15,48	58,61
2007	1673,9	16,41	53,84
2008	2217,8	32,49	52,91
2009	2293,6	3,41	54,42
2010	2659	15,93	59,52
2011	3879	45,88	66,26
2012	4782,6	23,29	67,76
2013	4131,6	-13,61	68,58
2014	4486,3	8,58	64,27
2015	4972,3	2,7	64,94

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2008، 2010، 2014،

www.bank.of.algeria.dz/2016.

انطلاقاً من الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير خلال فترة الدراسة شهدت تزايداً مستمراً وهذا ما يعكس تزايد نشاط الدولة، إذ أنها في تزايد من سنة لأخرى ففي السنوات الأولى من فترة الدراسة كان لها التأثير الأكبر على تزايد حجم النفقات الكلية، حيث تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز لتبلغ 1224.3 مليار دج سنة 2004 مقارنة بـ 936.6 مليار دج سنة 2001 وذلك بمعدل زيادة متذبذب بين انخفاض وارتفاع ليبلغ في المتوسط حوالي 45,9%، لتسجل نسبة متوسط الفترة من النفقات الكلية بـ 69.74%.

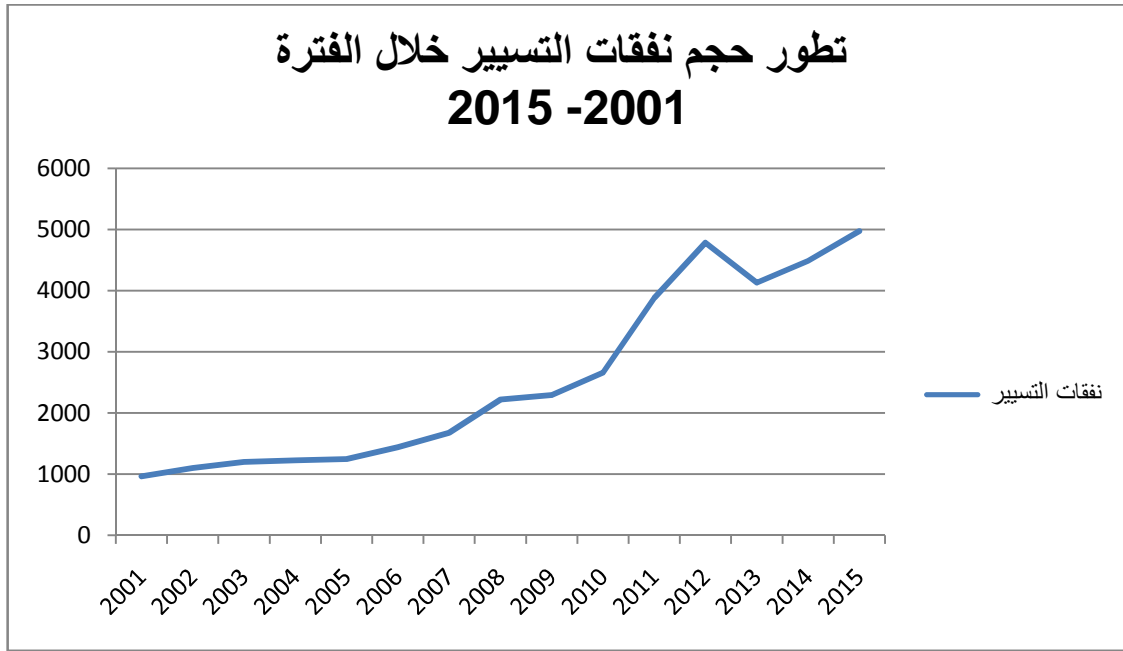
وتبقى في نمو مستمر لترتفع من 1245.1 مليار دج سنة 2005 إلى 2293.6 سنة 2009 بنسبة تبلغ في المتوسط ما يقارب 14% والنسبة من النفقات الكلية ب 56.09% وهنا نلاحظ ارتفاع في وثيرة النمو الراجع إلى تحسن الوضع الاقتصادي، الذي تتبعه زيادة في التحويلات الجارية لتنتقل من 597.6 مليار دج سنة 2005 إلى 1292 مليار دج سنة 2009 والمتضمنة لنفقات مصالح إدارة المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بحيث زادت نفقات الخدمات الإدارية من 187.5 مليار دج إلى 405.2 مليار دج، كما ساهم في هذه الزيادة ارتفاع الرواتب والأجور ومخصصات العلاج لتبلغ سنة 2009 ما يقدر ب 743.3 مليار دج مقارنة ب 416.4 مليار دج سنة 2005، كما نجد أن النفقات الجارية قد بقيت ثابتة تقريبا مثل معاشات المجاهدين التي سجلت زيادة طفيفة قدرت ب 52.6 مليار دج، أو انخفضت كالفوائد على الدين العام من 73.2 مليار دج سنة 2005 إلى 37.4 مليار دج سنة 2009، وفي هذا العام بالتحديد انخفضت نسبة زيادة نفقات التسيير مقارنة بالسنوات التي قبلها لتبلغ 3,41% وهذا جراء التأثير بالأزمة العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، ولكن سرعان ما عادت إلى الارتفاع لتصل إلى حوالي 15%، 46% و 29,23% تقريبا للسنوات 2010، 2011، و 2012 على التوالي بمبلغ إجمالي قدر ب 2659 مليار دج سنة 2010 و 3879 مليار دج لسنة 2011، وسنة 2012 ب 4782.6 مليار دج.

لتنخفض مرة أخرى سنة 2013 إلى 4131.6 مليار دج بنسبة تقدر ب 13,61% ولقد نتج هذا الانخفاض عن الانخفاض في التحويلات الجارية الناتجة بطبعها عن الانخفاض في نفقات بند تحويلات أخرى، وعن انخفاض نفقات المستخدمين بقدر أقل وكذا الانخفاض في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، وارتفعت النفقات الجارية مرة أخرى سنة 2014 إلى 4486.3 مليار دج بنسبة 8.58% وواصلت نموها في سنة 2015 ولكن بنسبة متواضعة 2.7% لتبلغ 4972.3 مليار دج.

والشكل الموالي يوضح لنا تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة الممتدة بين 2001/2015

الشكل رقم 02 : تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة 2001 - 2015

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

ثانيا: تحليل تطور حجم نفقات التجهيز أو الاستثمار

وذلك من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: تحليل تطور حجم نفقات التجهيز خلال الفترة 2001 - 2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز	نسبة الزيادة%	النسبة من النفقات الإجمالية%
2000	321,9	-	-
2001	357,4	11,02	27,05
2002	452,9	26,72	29,2
2003	553,6	22,23	31,58
2004	608,1	9,84	33,18
2005	806,9	32,69	39,32
2006	1015,1	25,8	41,38
2007	1434,6	41,32	46,15
2008	1973,3	37,55	47,08
2009	1920,9	-2,65	45,57
2010	1807,9	-5,88	40,47
2011	1974,4	9,2	33,73
2012	2275,5	15,25	32,23
2013	1892,6	-16,82	31,41
2014	2493,9	31,77	35,72
2015	3039,3	21,55	39,69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2010، 2014، 2016

www.bank of.algeria.dz/

من خلال الجدول يمكن القول أن نفقات التجهيز بدورها أيضا عرفت ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة، والسبب في ذلك قيام الجزائر بالعديد من المشاريع التنموية لإنعاش الاقتصاد وبالتالي التوسع في مشاريع البنى التحتية وتحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

بداية نلاحظ ارتفاع نفقات التجهيز من سنة 2001 إلى سنة 2004 حيث بلغت سنة 2001 مستوى 357.4 مليار دج بنسبة 27.05% من إجمالي النفقات العامة، ثم انتقلت سنة 2004 إلى حوالي 608.1 مليار دج أي بنسبة 33.18% من النفقات الإجمالية.

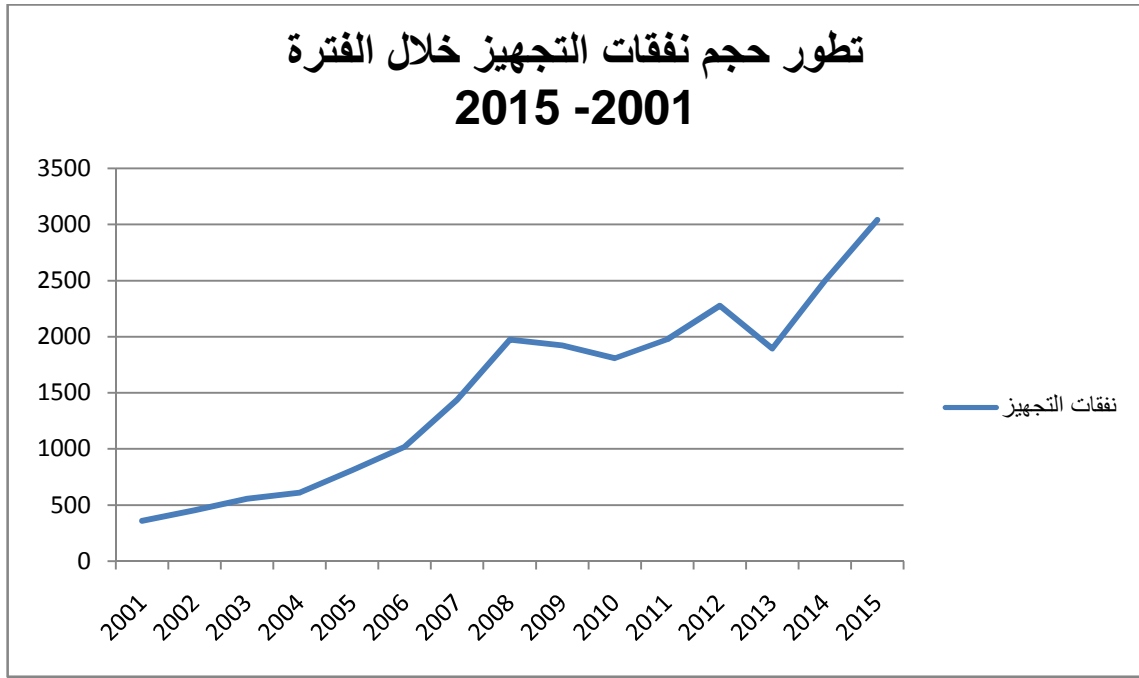
وقد واصلت نفقات التجهيز في الارتفاع لسنوات متتالية مع مواصلة الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في شقه الثاني حيث ارتفعت بقوة بين 2005 و 2008 إذ قدر نموها على التوالي ب 806.9 مليار دج بالنسبة لسنة 2005 و 1973.3 مليار دج سنة 2008 وقدرت نسبة الزيادة في المتوسط في هذه الفترة ب 34.34%، من جهة أخرى نجد أن معدل نمو نفقات التجهيز لسنة 2007 بلغ أقصى مستواه بنسبة 41.32% مقابل 37.55% سنة 2008 والتي عرفت بدورها أقصى قيمة من إجمالي النفقات العامة خلال هذه السنة بنسبة 47.08%، لئأتي إلى سنتي 2009 و 2010 التي شهدت انخفاضا قدر ب 1920.9 مليار دج سنة 2009 و 1807.9 م سنة 2010 بنسبة 2.65% و 5.88% على التوالي.

أما فيما يخص سنة 2012 فقد عادت إلى الارتفاع مرة أخرى بمستوى 2275.5 مليار دج بنسبة زيادة قدرت ب 15.25% ونسبة 32.23% من إجمالي النفقات العامة، قبل أن تتخفف مرة ثانية سنة 2013 إلى 1892.6 مليار دج بمعدل انخفاض 16.82% يرجع هذا الانخفاض إلى نفقات قطاع السكن، لكن سرعان ما ارتفع مرة أخرى إلى 2493.9 مليار دج سنة 2014 واستمرت بالارتفاع لتصل سنة 2015 إلى 3039.3 مليار دج بوتيرة 21.55% وترجع هذه الزيادة في نفقات التجهيز إلى الزيادة في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن التي تمثل أكبر نسبة من نفقات التجهيز وهنا يمكن القول أن نفقات التجهيز شهدت تذبذبا في النمو في السنوات الأخيرة.

والشكل التالي يوضح تطور نفقات التجهيز خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم 03: تطور حجم نفقات التجهيز خلال الفترة 2001 - 2015

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

المبحث الثاني: تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر

تعمل الدولة على تدبير الموارد اللازمة التي تستخدمها لتغطية مختلف نفقاتها وكذا العمل على تنويع

مصادرها بغرض زيادة حصيلتها لمواجهة مختلف الظروف المتوقعة، بحيث تعتمد الجزائر على الجباية

البتروولية كمورد أساسي لتغطية حاجاتها المتنوعة، فتطرقنا لهذا المبحث من أجل تحليل وفهم تطور الإيرادات العامة لميزانية الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: الإيرادات العامة في الجزائر وتبويبها

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية التي تستعملها الدولة لتغطية مختلف نفقاتها من خلال تزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لسير وتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة في ظل تزايد وتنوع النفقات العامة المصاحبة لتطور الحاجات العامة.

وتصنف الإيرادات العامة في الجزائر حسب المادة 11 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية إلى:¹

1. الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
2. مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
3. التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
4. الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
5. التسديد بالرأسمال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
6. مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
7. مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها القانون.
8. المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير الأسهم التي تسندها لها الدولة.

وبتفحص الإيرادات السابقة يتبين أنه يمكن تصنيف إيرادات الميزانية العامة في قسمين الإيرادات

الإجبارية والإيرادات الاختيارية ويمكن توضيحها كالتالي:²

أولاً: الإيرادات الإجبارية

¹ المادة 11 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984.

² جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، درا الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 48-51.

وتتكون الإيرادات الإجبارية من مجموع الاقتطاعات المنفذة بالقوة وبدون مقابل وهي المنتج الجبائي، الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة.

1. الإيرادات الجبائية:

وتتكون الإيرادات ذات الطابع الجبائي من مختلف الضرائب والرسوم وهي:

أ- **الضرائب المباشرة:** وهي ضرائب تفرض على مختلف أنواع الدخل كالأرباح الصناعية والتجارية، والأرباح غير التجارية والمرتببات والأجور، وفوائد السلف والضمانات...

ب- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي ضرائب موضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل انتقال رأس المال، وتسجيل الزواج أو الطلاق، وطوابع جوازات لسفر ورخص السياقة وبطاقات التعريف الوطنية...

ت- **الضرائب المختلفة على الأعمال:** وتسمى أيضا الرسم على رقم الأعمال وتفرض على مجمل المواد الاستهلاكية فهي إذا ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

ث- **الضرائب الغير مباشرة:** وتتكون أيضا من الضرائب الغير مباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، البلاتين، الكحول، الخمر...).

ج- **الحقوق الجمركية:** وتخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد أو التصدير.

ح- **الجبائية البترولية:** وتتكون من مجموع اقتطاعين اثنين هما الضريبة على إنتاج البترول السائل الغازي من جهة، ومن جهة أخرى الضريبة المباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

2. صناديق المساهمة: بالإضافة إلى الضرائب ذات الطابع الجبائي تمول الميزانية العامة من خلال

المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة، بحيث تعرف هذه الأخيرة على أنها مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري وتعمل عونا ائتمانيا للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي.

3. الغرامات: وأخيرا تمول الميزانية العامة للدولة بالغرامات، وهي عقوبات مالية حكمت بها هيئات

قضائية (محاكم، مجالس، مجلس المحاسبة) وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الأسعار، مفتش جمارك...) ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول.

ثانيا: الإيرادات الاختيارية

يشتمل هذا الصنف من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة على سبيل الاختيار من طرف الأشخاص في مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة ومنها:

1. مداخيل الأملاك التابعة للدولة: هي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيته لثرواتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة.

2. التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى: إن هذه المكافآت لا تمثل صنفا حقيقيا من الموارد لأن قانون المالية لم يفتح لها بعد خطأ خاصا، وفي ظل غياب هذا المورد فإنه يصعب تقدير محتواها بل يوجد خطر خلطها مع موارد أخرى كالرسوم التي ترتب ضمن الموارد ذات الطابع الجبائي، غير أنه يمكن تعريفها بأنها هي كل المكافآت المقبوضة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها. ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع كبرى منها:

- أ- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.
- ب- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية.
- ت- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل الرسوم.

3. الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات: وما يميز هذه الأموال أنها تقدم للدولة بدون مقابل، ويتعلق الأمر بالمساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية، بحيث تمثل هذه الموارد المساهمات الاختيارية في تغذية الصناديق العمومية.

المطلب الثاني: تحليل تطور حجم الإيرادات العامة الإجمالية للدولة خلال الفترة 2001-2015

عرفت الإيرادات العامة الإجمالية للدولة الجزائرية زيادة مستمرة خلال الفترة المدروسة، ويتمشى هذا الارتفاع مع انتعاش أسعار المحروقات بالدرجة الأولى باعتبار الجزائر تعتمد على مورد أساسي وهو النفط حيث شهدت الإيرادات ارتفاعا منذ 2001 والجدول الموالي سيبين لنا تطور الإيرادات العامة خلال الفترة:

الجدول رقم 04: تطور حجم الإيرادات الإجمالية خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة الزيادة %
2000	1578,1	-
2001	1505,5	-4,6
2002	1603,2	6,49

22,67	1966,6	2003
13,2	2226,2	2004
38,47	3082,6	2005
18,08	3639,8	2006
1,32	3687,8	2007
40,75	5190,5	2008
-29,24	3672,9	2009
19,6	4392,9	2010
31,81	5790,1	2011
9,49	6339,3	2012
-6,02	5957,5	2013
-4	5719	2014
-10,76	5103,1	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2009، 2014، 2016/

www.bank of.algeria.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة لميزانية الجزائر خلال السنوات الأولى عرفت انتعاشا كبيرا جراء انتعاش أسعار البترول فقدرت ب 2226.2 مليار دج سنة 2004 مقارنة ب1505.5 مليار دج سنة 2001 وهذا بنسبة زيادة تبلغ في المتوسط ب9.44%، فبعدها حققت نسبة انخفاض سنة 2001 تقدر ب(4-%) شهدت بعدها ارتفاع محسوس لتبلغ سنة 2003 نسبة زيادة تقدر ب22.67% و13.20% سنة 2004 وهذا ما يعكس انتعاش إيرادات الدولة ولم تتوقف عند هذه النسبة بل واصلت الارتفاع وبوتيرة عالية لتحقيق نسبة زيادة عالية سنة 2005 قدرت ب 38.47% كثاني أعلى نسبة خلال فترة الدراسة وحصلت مبلغ إجمالي قدره 3082.6 مليار دج وهذا ما يعكس تميز تلك الفترة بارتفاع أسعار النفط واستفادة الجزائر من هذا باعتباره بلد نفطي، لتشهد انخفاض في وتيرة النمو خلال 2006 لتصل إلى 18.06% بزيادة في المبلغ ليصل إلى 6936.8 مليار دج لتسجل أضعف وتيرة نمو موجبة سنة 2007 بنسبة 1.06% وارتفاع طفيف في المبلغ الإجمالي ليصبح 3687.8 مليار دج.

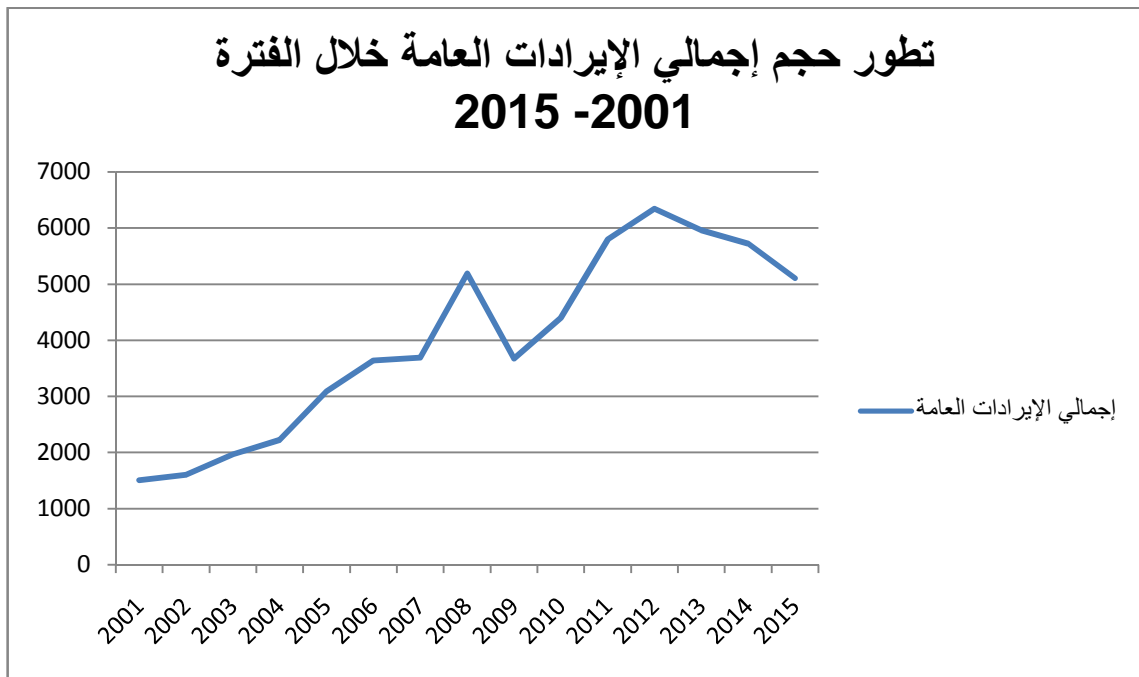
لتحقق سنة 2008 أكبر نسبة ب40.74% ومبلغ 5190.5 مليار دج وهذا ما يعكس الأثر الإيجابي ومدى وزن الجباية البترولية على إيرادات الميزانية العامة، لتتخفف سنة 2009 وتصل إلى 3672.9 مليار دج وتسجل نسبة سالبة قدرت ب29.23% وهذا راجع لتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

شهدت انتعاشا مرة أخرى خلال السنوات 2010، 2011 بنسب متذبذبة لتبلغ على التوالي 19.60%، 31.80%، بمبالغ قدرت ب 4392.9 مليار دج و 5790.1 مليار دج على التوالي، لتسجل سنة 2012 مبلغ قدره 6339.3 مليار دج بنسبة منخفضة مقارنة بالسنوات التي قبلها قدرت ب 9.48% لتواصل الانخفاض خلال السنوات الأخيرة لتبلغ 5957.5 مليار دج سنة 2013، 5719 مليار دج سنة 2014 و 5103.1 مليار دج سنة 2015 بنسب قدرت على التوالي ب -6%، -4%، -10.76%.

والشكل الموالي يوضح لنا تطور حجم الإيرادات العامة الإجمالية منذ 2015/2001:

الشكل رقم 04: تطور حجم إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

المطلب الثالث: تحليل تطور حجم الإيرادات العادية والجبائية خلال الفترة 2001-2015

في هذا المطلب نقوم باستعراض تحليل تطور كل من إيرادات الجبائية العادية وإيرادات الجبائية

البتروولية في المدة الممتدة بين سنتي 2001-2015.

أولا: تحليل تطور إيرادات الجبائية العادية

وذلك بالاعتماد على معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور حجم إيرادات الجبائية العادية خلال الفترة 2001-2015

الوحدة : مليار دج

السنوات	إيرادات الجباية العادية	نسبة الزيادة%	نسبتها من الإيرادات الإجمالية %
2000	364,9	-	23,12
2001	488,5	33,87	32,45
2002	595,2	21,84	37,12
2003	616,4	3,56	31,34
2004	649	5,28	29,15
2005	724,1	11,57	23,49
2006	840,5	16,07	23,09
2007	883	5,05	23,94
2008	1101,5	24,74	21,22
2009	1259,4	14,33	34,29
2010	1487,8	18,13	33,87
2011	1810,4	21,68	31,27
2012	2155	19,03	33,99
2013	2279,4	5,77	38,26
2014	2330,6	2,24	40,75
2015	2729,6	17,12	53,48

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2009، 2014، 2016 /

[www.bank of.algeria](http://www.bank.of.algeria).

شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة إذ انتقلت من 488.5 مليار دج سنة 2001 إلى 649 مليار دج سنة 2004 بمعدل نمو بلغ في المتوسط 16.3%، واستمرت في الزيادة لتبلغ 1101.5 مليار دج سنة 2008 مقارنة ب 724.1 مليار دج سنة 2005 بنسبة زيادة قدرت ب 14.35% في المتوسط، لتواصل الارتفاع لتسجل مبلغ 1259.4 مليار دج سنة 2009 أي نسبة 34.29% من إجمالي الإيرادات العامة لتتخفف هذه النسبة إلى 31.27% سنة 2011 رغم زيادة المبلغ ليصل 1810.4 مليار دج بوتيرة نمو 21.18%، لتسجل ارتفاع ملحوظ في النسبة من الإيرادات الإجمالية قدرت على مدى السنوات من 2012 إلى 2015 ب 33.99%، 38.26%، 40.75%، 53.48% على التوالي ليرتفع

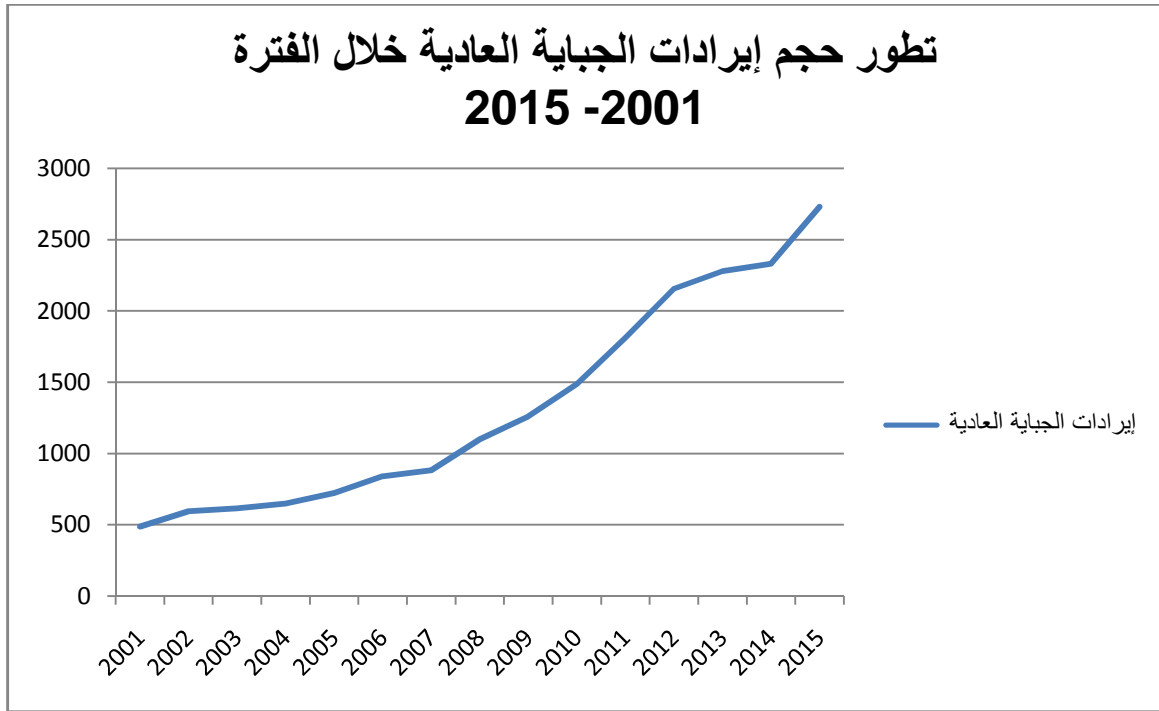
المبلغ الإجمالي من 2155 مليار دج سنة 2012 إلى 2729.6 مليار دج سنة 2015 بمعدل نمو بلغ في المتوسط ب 11.04% وهذا راجع إلى محاولة الدولة تحسين الوضعية المالية للشركات ذات القطاع الخاص وبالتالي زيادة المداخيل وزيادة الضريبة على أرباح الشركات، وهذا ما يدل على انتهاء الجزائر خلال الفترة الأخيرة سياسة ضريبية بامتياز لتدارك النقص في صندوق ضبط الإيرادات بعد تراجع أسعار البترول.

خلال الفترة من 2001 إلى 2012 بصفة عامة ترجع الزيادة في إيرادات الجباية العادية إلى ارتفاع الضريبة على الدخل والأرباح و الضريبة على الأجور المترامنة مع زيادة أجور الموظفين في القطاع العمومي على غرار قطاع التربية وغيرها، حيث بلغت الضريبة على الدخل والأرباح سنة 2012 ما يقدر ب 862.3 مليار دج مقارنة ب 98.5 مليار دج سنة 2001 وسجلت الضريبة على الأجور مبلغ يساوي 552.5 مليار دج سنة 2012 مقارنة ب 45.5 مليار دج سنة 2001، لينخفضا بمقدار 39.2 مليار دج و 58.1 مليار دج على التوالي سنة 2013، ليرجع سبب زيادة إيرادات الجباية العادية إلى ارتفاع باقي الضرائب والمتمثلة في الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية لترتفع الأولى من 652 مليار دج سنة 2012 إلى 741.6 مليار دج سنة 2013، والثانية من 338.2 مليار دج سنة 2012 إلى 403.8 مليار دج سنة 2013 لتتخفض هذه الأخيرة في السنتين الموالتين ليبقى الارتفاع للضرائب الأخرى لتحصد سنة 2014 ما يقدر ب 875.7 مليار دج، 527.1 مليار دج، 763.9 مليار دج لكل من الضريبة على الدخل والأرباح والضريبة على الأجور وعلى السلع والخدمات على التوالي.

الشكل التالي يوضح تطور حجم إيرادات الجباية العادية:

الشكل رقم 05: تطور إيرادات الجباية العادية خلال الفترة 2001 - 2015

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

ثانيا: تحليل تطور إيرادات الجباية البترولية

ويمكن إبراز ذلك من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: تطور حجم إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	نسبة الزيادة%	نسبتها من الإيرادات الإجمالية %
2000	1213,2	-	76,88
2001	1001,4	-17,45	66,52
2002	1007,9	0,64	62,86
2003	1350	33,94	68,65
2004	1570,7	16,34	70,56
2005	2352,7	49,78	76,32
2006	2799	18,96	76,9
2007	2796,8	-0,07	75,84
2008	4088,4	46,18	78,77
2009	2412,7	-40,98	65,69
2010	2905	20,4	66,13
2011	3979,7	36,99	68,73
2012	4184,3	5,14	66,01
2013	3678,1	-12,09	61,74
2014	3388,3	-7,87	59,25
2015	2373,5	-29,95	46,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2009، 2014، 2016 /

www.bank of.algeria.

من خلال الجدول رقم (06) يمكن القول أن الجباية البترولية تلعب دورا هاما حيث جعل منها العصب الأساسي للإيرادات العامة في الجزائر، إذ عرفت تزايد مستمرا خلال الألفية الثالثة وهذا راجع إلى

ارتفاع أسعار المحروقات بالدرجة الأولى ولكن ورغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة إلا أنها تبقى موردا غير مستقرا.

بداية نلاحظ أن مداخيل الجباية البترولية شهدت انخفاضا سنة 2001 بنسبة 17.45% لتصل إلى 1001.4 مليار دج مقارنة بسنة 2000 التي كانت 1213.2 مليار دج، وبعد سنة 2001 بدأت في الارتفاع لكن بنسبة ضئيلة قدرت ب 0.64 % سنة 2002 مقابل 1007.9 مليار دج، واستمرت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعها نتيجة لانتعاش الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره واستقرارها خلال هذه الفترة حيث وصلت سنة 2004 إلى 1570.7 مليار دج في حين وصلت نسبتها من إجمالي الإيرادات إلى 70.56% بعد ما كانت قيمتها سنة 2003 تقدر ب 1350 مليار دج، كما قدرت سنة 2005 ب 2352.7 مليار دج بنسبة زيادة 49.78% مع العلم أن الفائض من الجباية البترولية يذهب لتمويل صندوق ضبط الإيرادات حيث قدرت إيرادات صندوق ضبط الموارد الصافية سنة 2005 حوالي 1121 مليار دج.

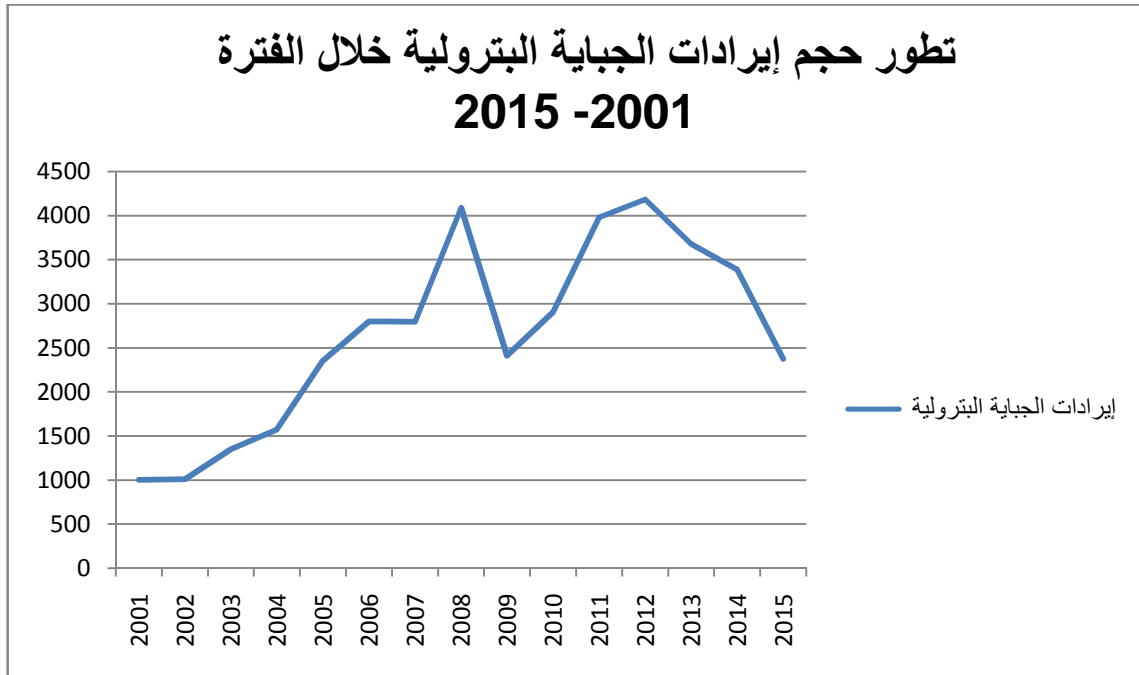
وهكذا واصلت إيرادات الجباية البترولية تحسنها إلى غاية 2008 والتي بلغت ذروتها ب 4088.4 مليار دج بنسبة 78.77% من إجمالي الإيرادات حيث بلغ صافي صندوق ضبط الإيرادات حوالي 1064.5 مليار دج، إلى أن وصلت لسنة 2009 التي تعتبر المنعرج الوحيد لنمو إيرادات الجباية البترولية والسبب في ذلك الأزمة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي عموما وعلى أسعار النفط خصوصا حيث شهدت انخفاضا محسوسا قدر ب 40.98% بلغ حوالي 2492.7 مليار دج مما أثر سلبا على الإيرادات الكلية، أما بالنسبة لصندوق ضبط الموارد الإجمالي فقد بلغ حوالي 400.7 مليار دج والصافي حوالي 36.4 مليار دج وهي قيمة ضئيلة جدا مقارنة بالسنوات السابقة وهذا ما يفسر هيمنة المحروقات على إيرادات الميزانية الكلية في الجزائر فأى ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط يؤثر بشكل كبير جدا عليها.

أما خلال الفترة 2010-2015 عرفت هي الأخرى تذبذبا في النمو حيث شهدت خلال السنوات 2010، 2011، 2012 ارتفاعا قدر على التوالي ب 2905، 3979.7، 4184.3 مليار دج، لتتخفف مرة أخرى من سنة 2013 إلى غاية 2015 والتي بلغت 2373.5 مليار دج بنسبة 29.95%.

والشكل التالي يوضح لنا تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم 06: تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

المبحث الثالث: مقترحات إصلاح أداء الميزانية العامة في الجزائر

إن مشكلة العجز قد أضحت هاجس يؤرق الكثير من موازنات الدول في عصرنا الحالي سواء الدول المتقدمة أو النامية منها، ولكن بدرجة أكبر للدول المتخلفة ذات الاقتصاد الهش على غرار الجزائر التي

تواجه صعوبة كبيرة في تنويع مواردها خاصة أنها بلد نفطي وتعتمد على هذا بالشكل المبالغ ليكون سبب وجيه ويوقعها في مصيدة العجز، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تطور عجز ميزانيتها على مدى فترة الدراسة والإشارة للأسباب من خلال التحليل، والإمداد لبعض المقترحات من أجل علاج وإصلاح السياسة المتبعة.

المطلب الأول: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر

وذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	الرصيد
2000	1178,1	1578,1	400
2001	1321	1505,5	184,5
2002	1550,6	1603,2	52,6
2003	1766,2	1966,6	200,4
2004	1831,8	2226,2	394,4
2005	2052	3082,6	1030,6
2006	2453	3639,8	1186,8
2007	3108,5	3687,8	579,3
2008	4191	5190,5	999,5
2009	4214,4	3672,9	-541,5
2010	4466,9	4392,9	-74
2011	5853,6	5790,1	-63,5
2012	7058,1	6339,3	-718,8
2013	6024,1	5957,5	-66,6
2014	6980,2	5719	-1261,2
2015	7656,3	5103,1	-2553,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2009، 2015.

[www.bank of.algeria](http://www.bank.of.algeria)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أول ظهور لعجز الميزانية خلال فترة الدراسة كان سنة 2009 حيث سجلت الميزانية العامة للدولة فائض على مر السنوات الأولى ليقدر سنة 2001 بـ 184.5 مليار دج لينخفض سنة 2002 إلى 52.6 مليار دج ليرتفع مرة أخرى في السنوات الموالية فسجل أقصى قيمة بـ 1186.8 مليار دج سنة 2006 وهذا ما يدل على تغطية إيرادات الدولة لنفقات الدولة، وانخفض مرة أخرى

سنة 2007 بمقدار ليصل إلى 579.3 مليار دج ليستأنف الارتفاع مرة أخرى سنة 2008 لتسجل مبلغ يقدر بـ 999.5 مليار دج، ويرجع هذا الفائض في الميزانية للوضع المستقر الذي عاشته الجزائر خلال الفترة المذكورة بسبب انتعاش أسعار البترول الذي انعكس إيجاباً على ارتفاع الموارد المالية للجزائر.

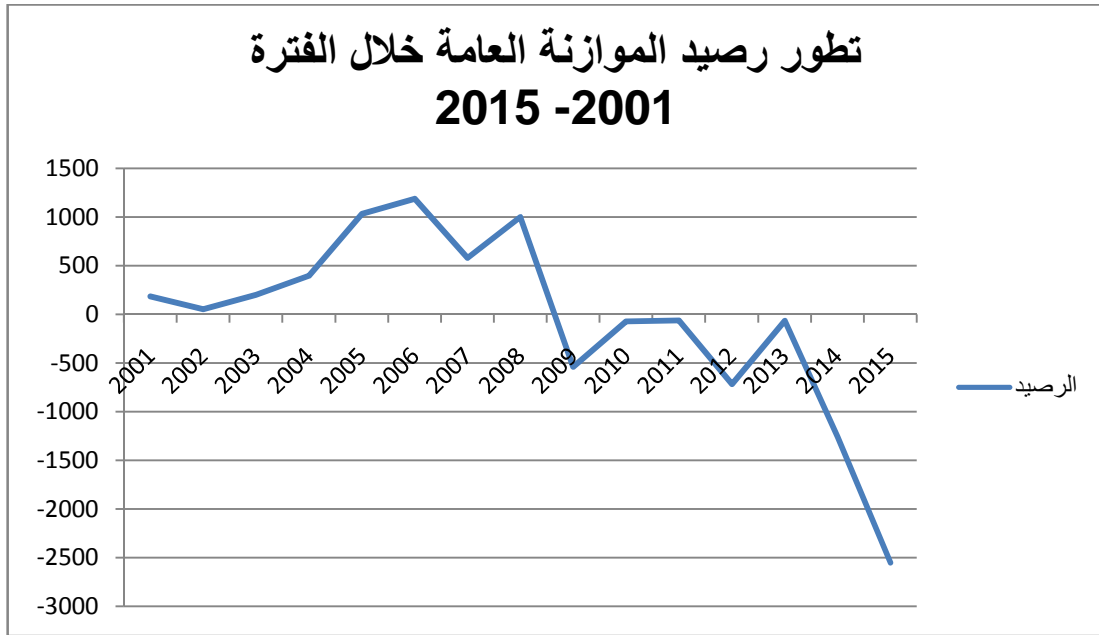
ولكن سرعان ما اختل الوضع وتراجعت أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع إيرادات الدولة لتسجل عجز بلغ 541.5 مليار دينار وهذا سنة 2009 ما يعكس تأثر الجزائر بالأزمة العالمية، لتبقى الميزانية تسجل حالة عجز على مر السنوات المالية ولكن بوتيرة منخفضة ليقدر سنة 2010 بـ 74 مليار دج سنة 2010 و63.5 مليار دج سنة 2011، لنلاحظ ارتفاع كبير سنة 2012 ليقدر العجز بـ 718.8 مليار دج وهذا راجع إلى عدم قدرة الإيرادات العامة رغم الزيادة التي سجلتها على تغطية النفقات العامة التي بدورها شهدت تزايد محسوس خلال نفس السنة، وسنة 2013 انخفض العجز مرة أخرى ليصل إلى 66.6 مليار دج مع تراجع في إيرادات ونفقات الدولة بمقادير متفاوتة، لتبقى إيرادات الميزانية في انخفاض مستمر في ظل زيادة النفقات خلال السنتين الأخيرتين ليتفقم العجز مسجلاً مبلغ 1261.2 مليار دج سنة 2014 و 2553.2 سنة 2015، وهذا ما يدل على عدم استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد ودخوله في نوع من الركود بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية التي تعكس تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

ومن هذا نلاحظ عدم قدرة الجزائر على علاج العجز في الآونة الأخيرة وذلك نظراً لهشاشة إيراداتها وانحصارها في الإيرادات النفطية بامتياز، ولولا الفوائض المسجلة في السنوات الأولى المدرجة في صندوق ضبط الإيرادات حيث كان اللجوء له الحل الأول في هكذا وضع.

والشكل الموالي يوضح لنا تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم 07: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

المطلب الثاني: مقترحات لترشيد الإنفاق العام في الجزائر

المقصود بترشيد الإنفاق العام هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والحد من أوجه الإسراف والتبذير من محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وبين أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العامة، ولهذا ونظرا لما تعانيه الجزائر وخاصة في الفترة الأخيرة من تراكم وزيادة عجز الميزانية الناتج عن الزيادة في النفقات العامة التي مست تقلص حجم الإيرادات العامة فمن أجل هذا فعلى الجزائر إتباع سياسة حكيمة لتخطي هذا الوضع وفي الآتي سنعرض بعض الاقتراحات من أجل ذلك:

أولاً: الحد من نفقات الأجور والمرتببات

حيث تعتبر نفقات الأجور والمرتببات من بين أكبر الأسباب المؤدية لتفاقم حجم النفقات العامة وخاصة خلال فترة الدراسة ولهذا يجب على الجهات المختصة إعادة النظر فيها من خلال مراجعة القوانين الخاصة بالوظائف المؤقتة وقواعد التقاعد المسبق والعمل على تقليص مناصب الشغل وخاصة في القطاع العمومي على غرار قطاع الصحة وقطاع التعليم وعدم الاستجابة للزيادة العفوية في أجور العمال دون زيادة في الطاقة الإنتاجية بالمقابل، مع العمل على وجه الخصوص من تخفيض المبالغ الضخمة والمكافآت المبالغ فيها التي يستفيد منها كبار الموظفين في الدولة على حساب صغار الموظفين، وضبط منظومة الحوافز وربطها مباشرة بالإنتاج، إذ نجد ذلك في نص قانون المالية لسنة 2017 المتضمن لتخفيض الرواتب والأجور بمقدار 60 مليار دج مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات السابقة.

ثانيا: رشادة التوظيف في القطاع العمومي

بحيث تسيطر نفقات القطاع العام على جزء كبير من النفقات الإجمالية في الجزائر، لهذا يجب فتح مناصب للقطاعات ذات الأولوية وزيادة النظر والاهتمام بالقطاعات الأخرى المنتجة على غرار قطاع الفلاحة والزراعة لأهميتها في النمو الاقتصادي حيث قدر خلال السداسي الأول من سنة 2016 نموها بـ 5.1% وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة، وكذلك العمل على تحفيز القطاع الخاص للتوسع في الاستثمارات الخاصة باعتبار الربح هو الركيزة الأساسية له، حيث تتبع الزيادة في الأجور وتقديم مختلف التحفيزات والمكافآت الزيادة في الوتيرة الإنتاجية وزيادة الأرباح على عكس القطاع العام الذي يتميز بالأخذ بالجوانب الاجتماعية أكثر من الأخذ بتطوير مستوى العطاء وزيادة الإنتاجية ما يعكس الوضع الحالي للبلاد.

ثالثا: تخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار

من المعروف بأن الجزائر تخصص نفقات معتبرة لدعم أسعار عدة مواد استهلاكية مع الإشارة أن الدعم لا تستفيد منه الطبقات الضعيفة بقدر استفادة الطبقات الغنية، وهذا ما يزيد من تفاقم نفقاتها وما يعبر عن هدر لأموال الدولة ولهذا على الجزائر النظر في هذا الجانب ورفع الدعم على بعض الأسعار التي لا تدعي ذلك على غرار أسعار الطاقة كالبنزين الذي جاء في قانون المالية لـ 2016 برفعه من 0.01 دينار إلى 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز وإلى 4 دينار للبنزين العادي مع تعديل الرسم للمازوت من 0.01 دينار للتر حاليا إلى 2 دينار للتر، وفي ما يخص الكهرباء تم رفع القيمة إلى 17% كرسوم على كبار المستهلكين دون المساس بالطبقة الفقيرة، وتغيير سياسة الدعم من دعم استهلاكي إلى دعم استثماري إنتاجي بالدرجة الأولى مع مراعات الفئات المتوسطة، وذلك من خلال عمل إحصائيات على الأفراد وتقديم بيانات دقيقة من أجل تخصيص المبالغ اللازمة لمستحقيها ولل فئة المعنية بالدعم، ما يحد من التبذير المفرط للأموال وتخفيض من النفقات العامة وبالتالي تقليص العجز وهذا الأمر كله مرتبط بمدى رشادة وتنفيذ المسؤولين لهذا الأمر.

رابعا: العمل على خصخصة المشاريع

خاصة المشاريع الخاسرة والتي بدورها تشكل عبء على الموازنة العامة، فالأفضل تسليمها للقطاع الخاص للنهوض بها وإنعاشها والعمل على تحقيق الرفاهية بالقدر الممكن ما يعود بالنفع على الاقتصاد ككل باعتبار أن الخواص يسعى لزيادة الإنتاجية وتنمية الكفاءة بهدف تحقيق الربحية بالدرجة الأولى.

خامسا: تفعيل الرقابة على المشاريع العمومية

حيث يفتقد المسؤولون في الجزائر للكفاءة والعقلانية في التسيير ما ينعكس بالسلب على الاقتصاد ككل، ففي ظل توافر رأس المال اللازم لإقامة مشاريع كالبنى التحتية وغيرها يبقى التماطل والتلاعب من قبل المكلفين بالتنفيذ ويبقى المشروع معلق مما يعطل سير النمو الاقتصادي ككل وهذا من غياب الرقابة، لدى على المسؤولين التفتن للوضع وتشديد الرقابة على تسيير مختلف الأموال المسطرة لهذه المشاريع من أجل ضمان التأثير الإيجابي على كفاءة النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد يبرز دور كل من البرلمان كهيئة رقابية تسهر على تدبير ومحاربة الانحرافات والتلاعب بأموال الشعب ومحاربة البيروقراطية والتباطؤ في المهام، والمؤسسات الرقابية الأخرى كمجلس المحاسبة باعتباره ذات كفاءة قضائية وإدارية وتهدف هذه الرقابة إلى تشجيع الاستعمال الصارم والفعال للموارد المالية.

المطلب الثالث: مقترحات لتعظيم الإيرادات العامة في الجزائر

للإيرادات العامة دور كبير في زيادة العجز الموازني وذلك من خلال تراجع نموها وانخفاضها من سنة لأخرى، والمسبب الرئيسي هو عدم التنوع فيها والاعتماد بالشكل المبالغ على الجباية البترولية، ولمعالجة هذا الخلل يجب على الحكومة القيام بتعظيم إيراداتها خارج المحروقات من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو على المدى الطويل ومواجهة مختلف الأزمات والصدمات التي تواجه الأسعار النفطية من حين لآخر وفي التالي نعرض بعض الاقتراحات المتعلقة بالموضوع:

أولاً: الحد من الإعفاءات الضريبية

بحيث يعد ترشيد قرار الإعفاءات الضريبية ذا تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الرسم على القيمة المضافة الذي يعتبر منخفض نوعا ما في الجزائر وهذا من شأنه أن يرفع من الإيرادات العامة للدولة لما يزيد إمكانيتها على تغطية النفقات العامة وبالتالي التقليل من حدة العجز ورفع جملة التسهيلات الممنوحة خاصة على الأثرياء وكبار رؤوس الأموال.

ثانياً: التوسع في الوعاء الضريبي

من أجل إصلاح السياسة المتبعة في الجزائر والتقليل من حدة التبعية للمحروقات في بناء هيكل الموازنة العامة لجأت الحكومة للنظام الجبائي كحل من أجل علاج العجز التي تعاني منه ميزانية الدولة وذلك من خلال إقرار بعض الضرائب الجديدة وتمثلت فيما يلي:

زيادة في نسبة الضريبة وكذا فرض ضرائب جديدة لم تكون موجودة كالضريبة على العقار، على تأجير العقارات فرض مثلا ضريبة استثنائية مؤقتة على الثروة لكل من يتعدى دخله مثلا 3 ملايين دج مع رفعها لأصحاب الدخول المرتفعة التي يتجاوز دخلها 15 مليون دج وأكثر وهذا الأمر من شأنه أن يزيد من حجم الجباية العادية التي هي الملاذ الأحسن في وضع بلادنا والأكثر استقرار وهذا ما ينعكس بالإيجاب على الإيرادات العامة للدولة.

كما نص قانون المالية لسنة 2017 على إخضاع المداخل المتأتية من بيع الخواص لعقارات مبنية أو غير مبنية للضريبة على الدخل العام بنسبة 5%.

فرض رسم جديد بنسبة 10 في المائة كضريبة على الدخل الإجمالي ترتبط بإيجار السكنات الفردية، وهي سكنات لا زالت معفية من هذه الضريبة خلافا للسكنات الجماعية أو الشقق المتواجدة في العمارات التي يُفرض عليها اقتطاع بنسبة 7 بالمائة من قيمة الإيجار وكذا بالنسبة للمحلات التجارية التي يفرض على قيم إيجارها اقتطاع ضريبي نسبته 15 في المائة.

ثالثا: الحد من التهرب الضريبي

وذلك من خلال فرض رقابة خاصة ومشددة من طرف المسؤولين على هذا الجانب، بمراقبة كل أرقام الأعمال للتجار ولغيرهم من الأشخاص وكذا السلع المستوردة المصرح بها ومدى صحتها والحد من التلاعب فيها وضرورة إيجاد فواتير تترجم هاته الأعمال التي من شأنها أن تكون حجة على التاجر وفرض عقوبات صارمة في هذا السياق مع ضرورة نص قانون مالي يخص التدقيق والرقابة الإدارية المحكمة مع العقوبة الصارمة على من يقوم بالغش والتهرب الضريبي الذي يعد نهب لأموال الدولة ويزيد من العجز المالي، كما على الجهات المختصة في الجزائر في الوضع الحالي العمل على تحصيل الضرائب من الأشخاص المتهربين على مر السنوات السابقة والذي من شأنه الرفع من الجباية العادية وبالتالي إيرادات الدولة الذي يعود بالإيجاب على علاج العجز وتحسين الوضع الاقتصادي والخص بهذا كبار التجار وأرباب العمل، كما يجب العمل على تحفيز الثقافة الجبائية لدى المواطن والتوعية بالتركيز على الايجابيات ورعاية الطبقة المعوزة الذي من شأنه طمأنة المواطن أكثر.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للميزانية العامة في الجزائر وتحليل تطورها خلال الفترة الممتدة بين 2001-2015 اتضح لنا أنها كانت تعاني من فترات متذبذبة بين الفائض والعجز ويمكن إرجاع ذلك لاعتماد الحكومة الجزائرية على الإيرادات النفطية التي تحتل الصدارة من الإيرادات الكلية في تمويل الإنفاق الحكومي والذي شهد هو الآخر نمو متزايد خلال فترة الدراسة نظرا للتوسع في النشاط الاقتصادي، إذ عندما ترتفع أسعار النفط يكون هناك ارتفاع حاد في الإنفاق الحكومي وعندما تتراجع الأسعار يحدث العكس، وكل هذه التغيرات جعلت من ميزانية الدولة أكثر عرضة إلى عدم الاستقرار، ما جعل إعادة النظر في السياسة المتبعة ضرورة حتمية من أجل تعزيز مسار النمو على المدى الطويل ومراجعة النفقات الحكومية وإعادة ترشيدها بما يتناسب مع الوضع الحالي للبلاد كما يقتصر أيضا على أهمية البحث على مصادر جديدة خارج المحروقات وتطوير الجابية العادية كحل للتقليل من هذه التبعية.

خاتمة عامة

إن الموازنة العامة لأي دولة ليست سوى خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة لحجم ونوع النفقات والإيرادات العامة للدولة لفترة قادمة، فمع تعاظم دور الدولة في الاقتصاد والتطورات التي شهدتها العالم اليوم أضحت الموازنة العامة للدولة تمثل الخطة المالية الرئيسية لتجسيد الواقع الفعلي لأي حكومة من خلال تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية، لهذا نجد أغلب دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة تسعى لتحقيق التوازن المالي من خلال تخطيط جيد لبناء موازنتها العامة بانتهاج سياسة محكمة تتجنب من خلالها الحكومات الوقوع في فخ العجز الموازني وذلك بالسيطرة على مختلف نفقاتها وتوجيهها توجيهها صحيحا وسليما مع تنمية وتنويع إيراداتها بالشكل الذي يتناسب وحجم الإنفاق العام.

ومن هذا المنطلق ونظرا للأهمية الخاصة التي تحظى بها الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني بشكل خاص، تمحورت دراستنا على الموازنة العامة حيث قمنا بإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري محاولين معرفة أهم التطورات التي عرفتتها كل من النفقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، لنصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

النتائج النظرية

- ✓ تعتبر الميزانية العامة للدولة محورا هاما في علم المالية، فهي عبارة عن بيان حكومي شامل ومفصل عن الحالة الاقتصادية والمالية للدولة.
- ✓ تتجلى أهمية الميزانية العامة من الناحية الاقتصادية في كونها أداة هامة تساعد في أداء وتوجيه الاقتصاد القومي حيث تؤثر وتتأثر بمختلف القطاعات الاقتصادية.
- ✓ تمثل الضرائب العنصر الأساسي لأي تشريع مالي لجهاز الحكومة، فهي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة للدولة الحديثة، إضافة على دورها في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية عديدة تختلف آثارها باختلاف النظام الاقتصادي السائد.
- ✓ تتطلب النفقات العامة إلى إيرادات عامة لتغطيتها حتى تتمكن الدولة من القيام بوظيفتها في إشباع الحاجات العامة.
- ✓ يعتبر العجز الموازني من أكبر المشكلات التي تترك كافة دول العالم .

النتائج التطبيقية

- ✓ يلعب قطاع النفط دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري، حيث تعتمد الحكومة الجزائرية على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي مما يجعل من ميزانيتها العامة عرضة لعدم الاستقرار ويعود ذلك لكون أسعار النفط غير مستقرة عالميا.
- ✓ شهد الإنفاق الحكومي المكون من نفقات التسيير ونفقات التجهيز تغيرات خلال فترة الدراسة إذ تزايد حجم الإنفاق الاستثماري بشكل أكبر من زيادة الإنفاق الجاري خلال مرحلة ارتفاع أسعار البترول، أما في مرحلة الانخفاض تم تخفيض الإنفاق الاستثماري بشكل أكبر من الإنفاق الجاري وذلك يرجع إلى طبيعة الإنفاق الجاري المتعلق بالأجور والرواتب والنفقات الاجتماعية التي يصعب تخفيضها.
- ✓ من بين أهم النقائص الملاحظة على مسار الميزانية وجود عدم التناسق بين التخطيط الميزاني والأولويات القطاعية، ووجود سوابق تتعلق بالفوارق بين ميزانية التجهيز المصادق عليها والمنجزة فعلا.
- ✓ تميزت الفترة من 2001 إلى غاية 2008 بتزايد حجم الإيرادات الإجمالية والتابع أساسا للتحسن في أسعار المحروقات العالمية مما سمح للسلطات العمومية للقيام بمشاريع ضخمة، وهذا ما يفسر زيادة نفقات التجهيز خلال نفس الفترة.
- ✓ لأول مرة منذ سنوات الدراسة سجلت الميزانية العمومية عجزا حقيقيا سنة 2009 ب 541.5 مليار دج ويعتبر هذا العجز تفسيرا منطقيا لبرامج الاستثمار العمومية التي شرع في تطبيقها منذ سنة 2001، بالإضافة إلى التأثير الطفيف للالتزام المالية العالمية 2008.

اختبار الفرضيات

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع الميزانية العامة في الجزائر يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:

- ✓ **الفرضية الأولى:** التي تنص على أنه يمكن للدولة تخفيض نفقاتها العامة دون التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي غير صحيحة لأن الاقتصاد الجزائري ومنذ أكثر من عقد ونصف شهد بلوغ النفقات العامة للدولة مستويات قياسية بحيث أصبح هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في ظل ضعف مكانة القطاع الخاص ومساهمته في حركية النشاط الاقتصادي، وعليه فإن تخفيض النفقات العامة للدولة سيؤثر سلبا من الناحية الاجتماعية التي تركز عليها الدولة بشكل رئيسي انطلاقا من

الخلفية الاجتماعية لسياستها الاقتصادية، ويؤثر سلبا على تطور النشاط الاقتصادي الذي تعتبر النفقات العامة محركه الأساسي.

✓ **الفرضية الثانية:** التي تنص على أنه فرض ضرائب جديدة يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة في الجزائر صحيحة لأنه نظرا للارتفاع في مداخيل الدولة من الجباية البترولية، تغاضت الدولة خلال أكثر من عقد ونصف على التركيز على الضرائب في تمويل ميزانيتها وهو ما انعكس من خلال تراجع مساهمتها في إيرادات الميزانية العامة. ومن ثم فإن فرض الدولة لضرائب جديدة له أثره الإيجابي على تراكم الإيرادات العامة باعتبار أن هنالك عديد الأنشطة الاقتصادية لم تكن تخضع للضريبة سابقا.

✓ **الفرضية الثالثة:** التي تنص على أن سياسة النقشف خيار فعال لمواجهة عجز الميزانية في الجزائر غير صحيحة. لأن عجز الميزانية في الجزائر هو عجز هيكلية يعالج من خلال سياسة اقتصادية هيكلية وليس عجزا ظرفيا يعالج من خلال سياسة اقتصادية ظرفية كسياسة النقشف. فانطلاقا من الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، فإن الإجراءات الهيكلية تؤثر في تطور الاقتصاد الجزائري إيجابا بما يساهم في تطور مكانة القطاع الخاص. وبالتالي من جهة تراجع نفقات الدولة العامة ومن جهة أخرى تزايد إيرادات الجباية العادية ومن ثم تقلص عجز الميزانية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1. أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر.
2. أعمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة -النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة-، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
3. جمال لعامرة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
4. حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.
5. حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
6. حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
7. حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
8. حسن عواضة، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.
9. حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، (الموازنة، نفقاتها، وارداتها، ضرائب، رسوم، القروض، الإصدار النقدي، الخزينة) - دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013.
10. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1992.
11. حمدي محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
12. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

13. خالد أحمد الشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، **مدخل إلى المالية العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
14. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
15. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998.
16. زينب كريم الداودي، **دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء ونيبور للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
17. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة- مدخل تحليلي معاصر -**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
18. سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
19. سعيد علي لعبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
20. طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
21. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992.
22. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة-مدخل لدراسة مدخل الفن المالي للاقتصاد العام-**، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
23. عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام- مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة-**، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
24. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
25. عادل محمد القطاونة، **عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
26. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها-دراسة مقارنة-**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

27. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية-، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
28. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
29. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1988.
30. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1988.
31. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
32. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005/2004.
33. علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت.
34. علي زغود، المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
35. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
36. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
37. فاطمة السويسي، المالية العامة " موازنة - ضرائب"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005.
38. فتحي أحمد زياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، درا الرضوان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
39. فوزي عطوي، المالية العامة - النظم الضريبية وموازنة الدولة -، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
40. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

41. محمد أحمد عبد الله، سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1995.
42. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة-النفقات والإيرادات والميزانية العامة-، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
43. محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، دار الثقافة والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
44. محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق للنشر والتوزيع، سوريا.
45. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
46. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
47. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
48. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
49. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام- النفقات والقروض العامة-، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.
50. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002.
51. مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى ، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
52. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
53. يونس البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

❖ المقالات والمجلات

1. جمال لعمارة، تطور فكرة و مفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001.
 2. حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايبي، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، جامعة المستنصرية، 2007/4/8.
 3. محمد أمين كماسي، دادن عبد الغني، تحليل تطور النفقات في الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.
 4. وائل ابراهيم الراشد، العجز في الموازنة العامة لدولة الكويت، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1995.
- ❖ الرسائل والأطروحات الجامعية
1. بومدين بن نوار ، النفقات العامة على التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011.
 2. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006.
 3. زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013/2014.
 4. عزوز مناصرة، أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.
 5. حميد قرومي، الموازنة العامة لبيت المال - دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بالخروبة، جامعة الجزائر، 2008/2009.
 6. صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

7. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة - الجزائر، تونس -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

❖ المؤتمرات والملتقيات

1. عياش بلعاطل، نوي سميحة ، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، مؤتمر دولي، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11/12 مارس 2013.
2. رفيق شرياق، ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، للمؤتمر الوطني " الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر" المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار، يومي 19 و 20 أبريل ، 2016.
3. طارق هزوشي ، لباز الأمين، مذاخلة بعنوان" دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، جامعة الجلفة، يومي 23-24 فيفري 2011.

❖ المطبوعات البداغوجية

1. محمد أمين أوكيل، محاضرات في قانون الميزانية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014-2015.
2. محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة المالية ، الدورة التحضيرية، 2013.

❖ النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1. المادة 11 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984.
2. المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984.
3. المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984.

❖ التقارير

1. التقارير السنوية لبنك الجزائر سنة 2004 - 2008 - 2009 - 2010 - 2014 - 2016.

❖ المواقع الالكترونية

1. [www.bank of.algeria.dz](http://www.bankof.algeria.dz)
2. www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/8/10.

❖ المراجع باللغة الفرنسية

1. François chouvel, **FINANCES PUBLIQUES**, Caliano Éditeur, paris, 2007.
2. François Deruel ,**Budget et pouvoir financier** ,Edition ;daloz ,paris ;2001.
3. LOUIS TROTABAS, **Finances publiques** , Dalloz, 1967.
4. Raymond Muzellec, **finances publiques**, manuel integral concours, union européenne,2009.
5. Des cours, **le budget**, destines aux fonctionnaires communaux se préparant aux examens d'admission définitive et de promotion du secteur administratif ,20/10/2015.

ملخص الدراسة

يتمحور موضوع دراستنا حول تحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 لما تحظاه الميزانية من أهمية كبرى في تحقيق إنجازات الأداء العام للدولة وقد اكتسبت هذه الأهمية من حاجة الحكومات المختلفة بأنظمتها السياسية إلى هذه الوثيقة التي لم تعد مجرد جداول تتضمن أرقام صماء بل أرقام ناطقة تعكس برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال السنة المالية.

ولكونها الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدولة المرجوة، لا بد من إعطاء دراسة شاملة تهدف إلى معرفة كل الجوانب النظرية المتعلقة بالميزانية العامة بداية بالتطرق إلى مختلف مفاهيمها وطرق إعدادها وأهم مراحلها بالإضافة إلى معرفة أقسامها وإعطاء نظرة شاملة عن هيكلها المتكون من الإيرادات والنفقات.

وتوصلنا في الأخير من خلال هذه الدراسة التحليلية والتي تناولت الميزانية العامة للجزائر كعينة أن هذه الأخيرة تعاني من مشاكل أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر عدم التوازن البنوي والمتمثل أساسا خلال الفترة الأخيرة في العجز الموازي بسبب انخفاض إيرادات الدولة جراء انخفاض أسعار النفط والتي تميزت باعتمادها على الجباية البترولية كمورد أساسي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الميزانية العامة، الإيرادات العامة، العجز الموازي.

Abstract

The present study is conducted to deal with the development of the general budget in Algeria from 2001 until 2015. Since of the importance of the latter in reflecting the general performance of any state, different governments with various regimes become in dire need to this document which surpasses just a record of dead numbers to more reflecting ones that determine political, economical and social actions of the government during the fiscal year.

The general budget is an essential tool through which the expected goals of the government can be realized, the fact that necessitates a general study which tackles its different concepts along with mentioning the ways and stages economists come through to design a general budget. In addition, we state its different parts together with an overview about its structure that consist of both general revenues and expenditures.

At the end and throughout this analytical study that tackles the general budget in Algeria as a sample, we come up with the conclusion that the latter is suffering from serious and core problems in the last period. These problems demonstrate the structural imbalance which is resulted from the decrease in public revenues that is firmly related to the decline of the petroleum collection.

Key words: the public expenditure, the general budget, the public revenues, budget deficit.